









# المكتبة الكبرى

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الإصبجي

رواية الامام سحنون بن سعيد التنوخي عن الامام  
عبد الرحمن بن القاسم العتيق عن الامام مالك بن  
أنس رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

الجزء الثاني عشر

أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل

حقوق الطبع محفوظة للملزم

الحاج محمد أفندي سبتي المغربي البوشي

(التاجر بالقهايين بمصر)

شبه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً ينفث تاريخها عن  
ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله  
للحصول عليها بعد بذل المجهود وصرف ما حفظ الثقات ووجد في حواشي هذه  
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالفاضل عياض وأضرابه وقد نسب له  
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث  
ومن الآثار سبعة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبع بمطبعة السادة بمحار محافظة مصر سنة ١٣٢٢ هـ - لما حيا محمد إسماعيل

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المساقاة ﴾

﴿ العمل في المساقاة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن أخذت نخلا مساقاة على أن لي جميع ما أخرج الله منها (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم أجازه مالك (قال) لأنه بمنزلة المال يدفعه اليك مقارضة على أن لك ربحه ولأنه إذا جاز أن يترك لك نصف الثمرة بمالك في الحائط جاز أن يترك لك الثمرة كلها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن دفعت إلى رجل نخلا مساقاة منها ما يحتاج إلى السقي ومنها ما لا يحتاج إلى السقي فدفعتها إليه معاملة كلها على النصف صفقة واحدة (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المساقاة أن تجوز على النصف والثلث والرابع أو أقل من ذلك أو أكثر في قول مالك (قال) نعم وحدث عن ابن وهب عن عبد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل يهود خيبر يشطر ما يخرج منها من زرع أو ثمر (قال) مالك فكان ياض خيبر تبعا لسوادها وكان يسيرا بين أضعاف السواد ﴿ سخنون ﴾ عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال لا بأس أن يعطي الرجل الرجل حائطه يسقيه على النصف أو الثلث أو أقل من ذلك أو أكثر وأما تسمية كيل معروف فلا ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن ابن سمي عن عثمان بن محمد بن سويد

التقى عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إليه في خلافته وعثمان على الطائف في بيع  
 التمر وكراه الأرض أن تباع كل أرض ذات أصل بشطر ما يخرج منها أو ثلثه أو رده  
 أو الجزء مما يخرج منها يراضونه ولا تباع بشئ سوى ما يخرج منها وأن يباع اليباض  
 الذي لا شئ فيه من الاصول بالذهب والورق **﴿ قال ﴾** وأخبرني ابن سمان رجل  
 من أهل العلم قال سمعت رجلا من أهل العلم يقولون في الأرض يكون فيها الاصل  
 واليباض أيهما كان ردفاً لثي وأكرت بكراه أكثرهما إن كان اليباض أفضلهما  
 أكرت بالذهب والورق وإن كان الاصل أفضلهما أكرت بالجزء مما يخرج منها  
 من ثمرة وأيهما كان ردفاً لثي وحل كراؤه على كراه صاحبه .

### ﴿ مساقاة النخل الثابتة ﴾

**﴿ قلت ﴾** أ رأيت أن ساقيت رجلاً حائطاً إلى بالمدينة ونحن بالقسطاط أيجوز المساقاة  
 فيما بيننا ( قال ) إذا وصفتها الحائط فلا بأس بالمساقاة فيما بينكما لأن مالكاً قال لا بأس  
 أن يبيع الرجل نخلاً يكون له في بعض البلدان ويصف النخل إذا باع فإن لم يصف  
 النخل إذا باع فلا يجوز البيع فكذلك المساقاة عندي **﴿ قلت ﴾** أ رأيت أن خرجت  
 إلى المدينة أريد أن أعمل في الحائط الذي أخذته مساقاة أين نفقتي وعلى من هي  
 ( قال ) عليك نفقتك ولا يشبه هذا القراض لأنه ليس من سنة العامل في الحائط  
 أن تكون نفقته على رب الحائط

### ﴿ رقيق الحائط ودوابه وعماله ﴾

**﴿ قلت ﴾** أ رأيت الرجل يأخذ النخل والشجر مساقاة أيكون جميع العمل من عند  
 العامل في المال في قول مالك ( قال ) نعم الآن يكون في الحائط دواب أو غلمان كانوا  
 يعملون في الحائط فلا بأس بذلك **﴿ قلت ﴾** أ رأيت أن شرطهم للساق في الحائط  
 وأراد رب المال أن يخرجهم من الحائط أيكون ذلك لرب المال أن يخرجهم في قول  
 مالك ( قال ) قال مالك أما عند معاملة واشترطه فلا ينبغي له أن يخرجهم ولا ينبغي له

أن يقول أنا أدفع الحائط مساقاة على ثمن أخرج مافيه من غلاتي ودوابي ولكن ان  
 أخرجهم قبل ذلك ثم دفع الحائط مساقاة لم يكن بذلك بأس ﴿قلت﴾ ولم كره  
 مالك أن يشترطهم رب الحائط على المساقى اذا دفع اليه حائطه مساقاة (قال) لانه  
 يصير من وجه الزيادة في المساقاة ﴿قلت﴾ أرايت ان أخذت شجرة مساقاة أيصلح  
 لى أن أشرط على رب المال الدلاء والحبال وأجيراً يعمل مئى في الحائط أو عبداً  
 من عبيد رب المال يعمل مئى في الحائط (قال) كل شئ ليس في الحائط يوم أخذت  
 الحائط مساقاة فلا يصلح أن يشترط على رب المال شئ من ذلك الا أن يكون  
 الشئ التافه اليسير مثل التلالم أو الدابة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾  
 ولم كره مالك للعامل أن يشترط على رب المال ما ذكرت (قال) لأنها زيادة  
 ازدادها عليه ﴿قلت﴾ أرايت التافه اليسير لم يجوزته (قال) لان مالكا جوز أيضاً  
 لرب المال أن يشترط على المساقى خم الدين وسرو الشرب وقطع الجريد وإيثار النخل  
 والشئ اليسير يكون في الضفيرة بينها ولو عظمت نفقته في الضفيرة لم يصلح أن  
 يشترطه على العامل وقد بلغت أن مالكا سهل في الدابة الواحدة وهو عندى اذا كان  
 الحائط له قدر يكون حائطاً كبيراً لأن من الحوائط عندنا بالفسطاط من تجزئه  
 الدابة الواحدة في عمله فاذا كان الحائط هكذا كان قد اشترط على رب الحائط عمل  
 الحائط بمنزلة الحائط الكبير الذى له العمل الكثير فيشترط عمل الحائط على رب  
 الحائط فلا يجوز ذلك عندى والدابة الواحدة التى وسع فيها مالك انما ذلك في  
 الحائط الكبير الذى يكثر عمله وتكثر مؤنته (قال) لى مالك ومات من دواب  
 الحائط ورقيق الحائط الذين كانوا فيه يوم ساقاه فعلى رب المال أن يخلفهم للعامل لأنه  
 على هذا عمل (قال) مالك وان اشترط رب الحائط على العامل أن مات من  
 رقيق الحائط الذين كانوا فيه يوم ساقاه فعلى العامل في الحائط أن يخلفه قال لا خير في  
 ذلك ولا يشبه الحائط الذى ليس فيه دواب ولا رقيق يوم دفعه رب المال مساقاة  
 الحائط الذى فيه الدواب والريق يوم يدفعه به مساقاة لان الحائط الذى فيه الدواب

والرقيق على صاحب الحائط أن يخلفهم ولا ينبغي له أن يشترط على العامل أن يخلفهم  
والحائط الذي ليس فيه رقيق ولا دواب فلا ينبغي أن يشترطهم على رب المال ولا  
من مات منهم مما ادخل أن يشترط خلقه على رب المال ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أخذ  
الحائط مساقاة واشترط عليه رب الحائط أن يخرج ما في الحائط من عماله ودوابه  
ومتاعه فأخرجهم رب الحائط ثم عمل العامل على هذا فأخرج الحائط ثمراً كثيراً  
أولم يخرج ما القول في ذلك (قال) أرى في هذا أنه أجبر له أجره مثله ولا شيء  
له في الثمرة بمنزلة ما لو اشترط العامل على رب المال عمالاً للنخل لم يكونوا في الحائط  
﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن ابن أبي جعفر قال يكره أنه يكون للرجل الحائط  
فيه النخل فيعطيه رجلاً يسقيه بناضح من عنده ويأجله على أن لصاحب النخل كذا  
وكذا من الثمرة وللمساق ما بقي (قال) ابن أبي جعفر نهى عنه عمر بن عبد العزيز  
في خلافته لأنه شبهه بالفرول لأن النخل ربما لم يخرج إلا ما يشترط صاحبها فيذهب  
سقى المساق باطلاً ﴿ابن وهب﴾ قال سئل ربيعة عن رجل أعطى لرجل حديقة  
عنب يعمل فيها وعليه نفقته على النصف أو على الثلث أو نحوه أيحوز هذا (قال) نعم  
وقال الليث مثله ﴿ابن وهب﴾ قال وسئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن رجل  
أعطى رجلاً حديقة عنب له يعمل فيها ونفقته على رب العنب على النصف من ثمرتها  
أو ثلثها قال فكره ذلك ﴿لربيعة﴾ أ رأيت أن كانت النفقة بينهما (قال) لا  
يكون شيء من النفقة على رب العنب وعلى ذلك كانت مساقاة الناس وقال الليث مثله  
﴿ابن وهب﴾ وسئل يحيى بن سعيد الأنصري أعلی أهل المساقاة عملها من أموالهم  
خالصاً (قال) نعم هي عليهم من أموالهم وعلى ذلك كانت المساقاة ﴿ابن وهب﴾  
قال وسألت الليث عن المساقاة فقال لي المساقاة التي كان عليها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن أعطى أهل خيبر نخيلهم وبياضهم يعمالونها على أن لهم شطر ما يخرج منها  
ولم يلقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهم بشيء ﴿ابن وهب﴾ قال الليث  
وحدثني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي وغيره أن أهل المدينة لم يرالوا يسافون نخيلهم

على أن الرقيق الذين في النخل والآلة من الحديد وغيره للذين دفعت اليهم المساقاة يستعينون بهم . هذه الآثار لابن وهب

نفقة رقيق الحائط ودوابه ونفقة المساقى

﴿ قال ﴾ وقال مالك نفقة الرقيق والدواب كانت من العامل أو كانت في الحائط يوم أخذته العامل مساقاة النفقة على العامل ليس على رب الحائط منه شيء ﴿ قلت ﴾ أرايت نفقة العامل نفسه أتكون من ثمرة الحائط أم لا (قال) على نفسه نفقته ونفقة المال والدواب ولا يكون شيء من النفقة في ثمرة الحائط ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت نخلا معاملة على أن طماهى على رب النخل (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يساقى الرجل على أن لا يجوز ذلك عند مالك (قال) لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا أثمر الحائط أيجوز للمساقى أن يأكل كل مته (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يأكل كل منه شيئا

جداذ النخل وحصاد زرع المساقاة

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت حائطا مساقاة على من جداذ الثمرة في قول مالك (قال) على العامل ﴿ قلت ﴾ واذا أخذت زعرا مساقاة على من حصاده ودراسه (قال) سألت مالكا عن مساقاة الزيتون على من عصره (قال) هو على ما اشترطما عليه ان كان شرط العصر على العامل في الحائط فلا بأس بذلك وان كان انما اشترط أن يقاسمه الزيتون حبا فلا بأس بذلك ورأى مالك هذا كله واسعا (قال) ولم أسمع من مالك في الزرع شيئا الا أنى أرى أنه مثل الذى ذكرت في النخل أن جداده على العامل فأرى أن يكون حصاد الزرع ودراسه على العامل لانهم لا يستطيعون أن يقسموه الا بعد دراسه كيلا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترط العامل على رب النخل صرام النخل (قال) لا ينبغي ذلك لان مالكا قال الجداذ مما يشترط على الداخل

﴿ في تلقيح النخل المساقاة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المساق ان اشترط على رب النخل التلقيح أيجوز أم لا ( قال ) نعم وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان لم يشترطه فلي من يكون التلقيح ( قال ) التلقيح على المامل لان مالكا قال جميع عمل الحائط على المامل ﴿ قلت ﴾ ان كان في رؤس النخل ثمر لم يبد صلاحه أيجوز المساقاة فيه ( قال ) نعم هي جائزة في قول مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك الشجر كله ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت النخل اذا كان فيه ثمر لم يحل بيعه أيجوز فيه المساقاة في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الثمار كلها التي لم يحل بيعها المساقاة فيها جائزة وان كان في الشجر ثمرة يوم بياضه الا أن بيعها لم يحل ( قال ) نعم المساقاة فيها جائزة ﴿ قلت ﴾ أرأيت <sup>(١)</sup> ان كان لرجل حائط فيه نخل قد أطمم ونخل لم يطمم أيجوز أن يأخذ الحائط كله مساقاة في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك لان فيه منفعة لرب الحائط يزدادها على المامل في الحائط لأن بيعه قد حل وان الحائط اذا أزهى بفضه ولم يزه بفضه حل بيعه

(١) بهامش الاصل هنا ما نصه أبو اسحاق وقد أجاز في كتاب محمد أن يدفع اليه نخلا مساقاة ثمر من نخل أخري وقد أزهت ولم يلتفت الي اسم السقاء وجعل ذلك اجارة وان لفظا فيه باسم السقاء قال أبو اسحاق وهذا نحو قول سحنون وذلك أن ابن القاسم اتق أن يكون لاسم السقاء أحكام لا تكون لاسم الاجارة وذلك أن السقاء فيما يجوز فيه المساقاة اذا أجيبت الثمرة ذهب عمله باطلا وهو لو أجر قسه ثمرة مزهية فوق الاجارة ثم أجيبت الثمرة لرجع اجارة مثله كما يرجع ثمنه لو اشترى ثمرة فاجيبت ( فان قيل ) فان شرطه السقاء فيها أزهى أكثر ما فيه أنه شرط أن لا يثجئة فيه وهذا لا يفسد البيع فيكون له الخاتمة ( قيل ) هذا على أحد الأقاويل والقول الثاني أنه قاسد كما قالوا في شرط ترك المواضعة وأيضا فان ابن الموارث جعل اذا أجيح موضع من الحائط معلوم ان سقى المامل يسقط منه فظلم هذا وان كان أقل من الثلث وهذا لا يجوز كما لو شرط أن ما أجيح من قليل أو كثير وضع ( فان قيل ) فقد يقال في هذا أيضا أن البيع لا يفسد لانه عكس قولهم أن الجوائع لا توضع فاذا لم يفسد هذا البيع كذلك اذا اشترطوا أن توضع الجوائع انتهى وقد خفي جواب هذا الشرط فلم يمكن قراءة ما قصرتنا على الواضح اه معطضه

﴿ في المساقى يعجز عن التسقى بعد ما حل بيع الثمرة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العامل في النخل التي يأخذها مساقاة إذا حل بيع الثمرة فعجز المساقى عن العمل فيها أيكون له أن يساقى غيره (قال) إذا حل بيع الثمرة فليس للعامل أن يساقى غيره وإن عجز إنما يقال له استأجر من يعمل فإن لم يجد إلا أن يبيع نصيبه ويستأجر به فعل ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن لم يكن في نصيبه من ثمر النخل ما يبلغ بقية عمل النخل (قال) يستأجر عليه في عملها ويبيع نصيبه من ثمر النخل فإن كان فيه فضل كان له وإن كان نقصان أتبع به إلا أن يرضى صاحب النخل أن يأخذه ويعفيه من العمل فلا أرى به بأساً

﴿ المساقى يساقى غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أخذت نخلاً أو زرعاً أو شجراً معاملة أيجوز لي أن أعطيه غبري معاملة في قول مالك (قال) نعم قال مالك إذا دفعها إلى أمين ثقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن خالف العامل في الحائط فأعطى الحائط من ليس مثله في الأمانة والكفاية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه إذا دفعه إلى غير أمين أنه ضامن ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن عبد العزيز بن أبي سلمة أنه قال المساقى بالذهب والورق مثل بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه فلا يصلح الرجوع في المساقاة إلا في الثمر خاصة يأخذه بالنصف ويساقى بالثلثين فيرجع السدس أو يرجع على نحو هذا ومن رجع ذهباً أو ورعاً أو شيئاً سوى ذلك فأنما ذلك مثل بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه (قال) ولا ينبغي للمساقى أن يساقى في النخل إلا ما شرك في ثمره بحساب ما عليه ساقى إلا أن يكون ذلك شيئاً لا يأخذ به كل واحد منهما من صاحبه شيئاً ليسأوته فأما شيء له اسم أو عدد فإن ذلك لا يصلح وتفسير ما كره من ذلك أنه كأنه يقول أسقى لي هذا الحائط بثلث ما يخرج من الآخر وهو لا يدري كم يخرج من الآخر وتفسير ذلك أنه كأنه استأجره على أن يسقى هذا ثمر هذا ولا يدري كم تأتي ثمره

المساق يشترط لنفسه مكيلة من الثمر

﴿ قلت ﴾ أرأيت العامل في النخل اذا اشترط لنفسه مكيلة من الثمر مبذأة على رب الحائط ثم مابقي بعد المكيلة بينهما نصفين أو اشترط رب الحائط مكيلة من الثمر معلومة ثم مابقي بعد ذلك فيبينهما نصفين فعمل على هذا وأخرجت النخل تمرا كثيرا أو لم تخرج شيئا ما القول في ذلك ( قال ) العامل أجبر وله أجر مثله أخرجت النخل شيئا أو لم تخرجه وما أخرجت النخل من شيء فهو لرب الحائط ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه نخلا مساقاة على أن ما أخرج الله منها فيتناو على أن تقل رب الحائط العامل نخلة من الحائط جعل ثمرة تلك النخلة للعامل دون رب الحائط ( قال ) لا يجوز هذا عند مالك لان العامل قد ازداد ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أخذت حائطاً لرجل مساقاة على أن لرب الحائط نصف ثمره البرني الذي في الحائط وما سوى ذلك فللعامل كله أيجوز ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) لا يجوز هذا لانه قد وقع الخطار بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه الحائط على أن جميع الثمرة للعامل أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ولم أجزت هذا وكرهت الاول الذي أخذ الحائط مساقاة على أن لرب الحائط نصف البرني ( قال ) الذي أعطى حائطه مساقاة على أن جميع ثمره للعامل ليس بينهما خطار وإنما هذا رجل أطم ثمرة حائطه هذا الرجل سنة وأما الذي جعل نصف ثمره البرني لرب الحائط وما سوى ذلك فللعامل فهذا الخطار ألا ترى أنه ان ذهب البرني كله كان العامل قد غبن رب الحائط وان ذهب ما سوى البرني كان رب الحائط قد غبن العامل ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأي في البرني ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت النخل معاملة على أن أخرج من ثمرة الحائط نفقة ثم مابقي فيبيننا نصفين ( قال ) لا يصلح هذا عند مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وحديث عمر بن عبد العزيز الذي في صندر الكتاب دليل على هذا وقول عبيد الله ابن أبي جعفر دليل على هذا

مسألة التي لا تجوز

قلت ﴿أرأيت المساق إذا اشترط على رب النخل أن يعمل فيه معه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يرد إلى مساقاة مثله لأن مالكاً قد أجاز فيما بلغني الدابة يشترطها يعمل عليها والعلام يشترطه يعمل معه إذا كان لا يزول وإن مات أخلفه له (قال) ولقد جاءه قوم قد ساقوا رجلاً وفي النخل ثمرة قد طابت فساغوه هذه السنة وستين فيما بعدها فعمل فقال مالك أرى للعامل في الثمرة الأولى أن يعطى ماأنفق عليها واجارة عمله ويكون في السنتين الباقيتين على مساقاة مثله (قال ابن القاسم) وهذا عندي مخالف للقراض ألا ترى أن العمل والتفقة والمؤنة كلها على العامل وإنما رب الحائط عامل معه يده بمنزلة الدابة يشترطها على رب الحائط فهذا الذي سهل فيه مالك فأرى هذا مثله ويكون على مساقاة مثله ﴿قلت﴾ أرأيت أن أدرك هذا الذي ساقاه وفي النخل ثمرة قد طاب فأخذها العامل مساقاة ثلاث سنين أن أدرك هذا قبل أن يعمل العامل في الحائط أنفسه في قول مالك أم لا (قال) أرى أن يفسخ إذا أدرك قبل أن يعمل العامل في الحائط أو بعد ما جدد الثمرة لأنه إلى هذا الموضع له نفقة التي أنفق وعمل مثله على رب الحائط (قال) وإن عمل في النخل بعد ما جدد الثمرة لم يكن لرب المال أن ينزعه منه لأن مالكاً إنما رده إلى عمل مثله بعد أن عمل سنة (قال) ويكمل له ما بقي مما لم يعمل حتى يستكمل السنتين فهو عندي إذا عمل بعد ما جدد الثمرة في النخل فليس لهم أن يخرجوه حتى يستكمل السنتين كليهما لأنه قد عمل في الحائط لأن النخل قد يحطى في عام ويطم في آخر فإن أخذه في أول عام ولم يحمل النخل شيئاً كنت قد ظلمته وإن كثر حملها في أول عام وأخطت في العام الثاني بعد ما رعتها من العامل كنت قد ظلمت صاحبها (قال) وكذلك القراض إذا قارضه بمرض أنه أن أدرك قبل أن يعمل بعد ما باع المرض فبيخ القراض بينهما وكان له فيما عمل أجر مثله فيما باع وإن عمل كان على قراض مثله وكان له فيما باع أجر مثله ﴿قلت﴾ أرأيت أن أخذت نخلاً مما سلة على أن أبيع حول النخل حائطاً أو أزرع حول النخل زرعاً أو أخرج في

النخل مجزى للعين أو أحفر في النخل بثرآ (قال) لا تجوز هذه المساقاة عند مالك  
﴿قلت﴾ فإن وقت المساقاة على مثل هذا يجعل العامل أجيراً أم ترده الى مساقاة  
مثله (قال) أنظر في ذلك فإن كان انما اشترط رب المال من ذلك شيئاً ازداده بالكفاية  
حط به عنه مؤنته ولم يكن الذي اشترط رب المال قدره يسيراً مثل خم العين وسرو  
الشرب وسد الحظار جعلته أجيراً وإن كان قدر ذلك شيئاً يسيراً مؤنته مثل مؤنة  
هذا الذي وصفت لك أجزت المساقاة فيه لأن مالكا أجاز أمر هذا الذي ذكرت  
لك من خم العين ونحوه أن يشترط رب المال على العامل فرايت أنا الذي أخبرتك  
به وأجزته لك مثل قول مالك في خم العين وسرو الشرب (قال) وقد أجاز مالك الدابة  
والغلام يشترطه العامل على رب المال فهذا يدل على ما أخبرتك ﴿قلت﴾ وما سرو  
الشرب (قال) تنقية ما حول النخلة الذي يحمل حول النخلة ليستنقع الماء فيه حولها  
﴿قلت﴾ وما خم العين (قال) كنسها ﴿قلت﴾ وكذلك أخبركم مالك أن خم  
العين وسرو الشرب ما ذكرت لي (قال) لا ولكن كذلك سمعنا من يفسره  
(قال) ولقد سألت مالكا غير مرة عن الرجل تكون له الحائط فهو بثرها وله جار  
له بثر فيقول أنا آخذ منك نخلك مساقاة على أن أسوق مائى اليها أسقيها به (فقال)  
لا بأس بذلك سأناؤه عنها غير مرة فأجاز هذا على وجه الضرورة (قال ابن القاسم)  
ولو لأن مالكا أجاز هذه المسئلة لكرهتها ﴿قلت﴾ ولم تكرهها (قال) لأن رجلاً  
لو كانت في أرضه عين له يشرب منها فأناؤه رجل فقال أنا آخذ منك نخلك هذه  
مساقاة على أن أسقيها بمائى وأصرف أنت ماءك حيث شئت تسقى به ما شئت من  
مالك سوى هذا لم يجوز عندي فالذى أجازة مالك إنما أجازة على وجه الضرورة  
﴿قلت﴾ ولم كرهت ما ذكرت أنه اذا قال جاره أنا آخذ منك نخلك بمعاملة على أن  
أسقيها بمائى وسقى أنت ماءك حينما شئت لم كرهت هذا (قال) لأن رب  
النخل فيه منفعة في النخل والأرض من الماء قال لأنها زيادة لزدادها رب النخل  
على العامل حين اشترط الماء من قبل العامل ألا ترى لو أنه اشترط على العامل

ديناراً واحداً زيادة يزدادها عليه لم يجوز ذلك فالما قد يكون ثمنه مالا عظيماً فلا يجوز أن يشترطه رب النخل على العامل كما لا يجوز أن يشترط فضل دينار ﴿قلت﴾ رأيت أن دفع إلى نخلة مسافة أو زرعه مسافة على أن أحفر في أرضه بئراً يسقى بها النخل أو الزرع أو أبني حوله حائطاً يجوز هذا في قول مالك (قال) لا ﴿قال﴾ سحنون ﴿وفيما كتب في صدر هذا الكتاب دليل على هذا

### المساقى بشرط الزكاة

﴿قلت﴾ أي حمل لب النخل أن يشترط الزكاة على العامل في الحائط أو يشترط ذلك العامل على رب الحائط (قال) أما أن يشترطه رب الحائط على العامل فلا بأس به لأنه إنما ساقاه على جزء معلوم كأنه قال له لك أربعة أجزاء ولى ستة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وإن اشترطه العامل على رب الحائط (قال) إن اشترط أن الصدقة في نصيب رب الحائط على أن للعامل خمسة أجزاء ولرب الحائط خمسة أجزاء وعلى أن الصدقة في جزء رب المال يخرج من هذه الخمسة الاجزاء التي هي له فلا بأس بذلك ﴿قال﴾ وقال في مالك في العامل ما أخبرتك إذا اشترط العامل على رب الحائط وهذا عندي مثله إذا اشترطه في الثمرة بعينها ﴿قلت﴾ فإن اشترطه في غير الثمرة في العروض أو الدراهم (قال) لا يحل شرطها وهو قول مالك ﴿قلت﴾ الزكاة في حصة من تكون (قال) يبدأ بالزكاة فتخرج ثم يكون ما بقي بينهما على شرطهما وهذا قول مالك

### المساقاة إلى أجل

﴿قال﴾ وقال مالك لا يجوز مساقاة النخل أربعة أشهر ولا سنة وإنما المساقاة إلى الجداد ﴿قلت﴾ رأيت أن أخذت شجرة معاملة وهي تطعم في السنة مرتين ولم أسم الاجل الذي أخذت اليه أن تكون معاملي إلى أول بطن أو السنة كلها (قال) سمعت مالكا يقول إنما معاملة النخل إلى الجداد وليس يكون فيه أشهر مساقاة فهو

عندي على ما ساقاه فان لم يكن له شرط فإما مساقاة الى جداره الاول ﴿قلت﴾  
 أرايت المساقاة أتجاوز عشر سنين (قال) قال مالك المساقاة السنين جائزة فأما ما تجدد  
 لي الى عشر سنين أو ثلاثين أو خمسين فلا أدري ما هذا ولم أسمع من مالك فيه  
 شيئاً وأما ما لم يكثر جداً فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت اليه أرضاً على  
 أن يفرسها ويقوم على الشجر حتى اذا بلغت الشجر كانت في يديه مساقاة عشر  
 سنين أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز ذلك عندي ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه غرر  
 ﴿قلت﴾ أرايت النخل التي لم تبلغ أو الشجر أخذها مساقاة خمس سنين. وهي  
 تبلغ الى سنتين أتجاوز هذه المساقاة في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك

### ترك المساقاة

﴿قلت﴾ أرايت المساقى اذا أخذ النخل مساقاة ثلاث سنين فعمل في النخل سنة  
 ثم أراد أن يترك النخل ولا يعمل (قال) ليس ذلك له ﴿قلت﴾ وليس لرب النخل  
 أيضاً أن يأخذ نخله حتى يتقضى أجل المساقاة (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك  
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان رضيا أن يتاركا قبل مضى أجل المساقاة (قال) لم أسمع من  
 مالك فيه شيئاً الا أنى لا أرى بأساً أن يتاركا اذا لم يأخذ أحدهما من صاحبه على  
 التاركه شيئاً لان مالكا قال في الذي يجر عن السقي انه يقال له ساق من أحيت أميناً  
 فان لم تجد أسلم الى رب الحائط حائطه ولم يكن عليه شيء ولم يكن له شيء لانه لو ساقاه  
 ذلك جاز ذلك كما جاز في الاجنبى ﴿قلت﴾ أرايت المساقاة اذا أخذت الحائط مساقاة  
 فلم أعمل فيه ولم أقبضه من ربه الا أنا قد فرغنا من شرطنا أيكون لاحد منا أن يأبى  
 ذلك (قال) هو بيع من البيوع اذا عقدا ذلك بالقول منهما فقد لزمها ذلك وهو  
 قول مالك ﴿قال عبد الرحمن بن القاسم﴾ والذي أخبرتك به من المساقى ورب الحائط  
 اذا تاركا بشير جعل انه لا بأس به ان طعن فيه طاعن فقال هذا بيع الثمرة من قبل أن  
 يبدو صلاحها ان الحجلة على من يقول ذلك ان العامل في النخل لا بأس به أن يدفع  
 النخل الى غيره معاملة فاذا كان لا بأس أن يدفع النخل الى غيره معاملة فهو اذا تارك

رب النخل فكانه دفعه الى رب النخل بمعاملة بالذي أخذه به فلا بأس بذلك وهو فيما يلتقي قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن أخذت زرعاً مساقاة أو شجراً فأردنا أن نبيع الزرع قبل أن يبلغ من محصوله قصيلاً أو أردنا أن نبيع ثمرة الحائط قبل أن تبلغ اجتماعنا أنا ورب الحائط على ذلك (قال) مأوى به بأساً ولا أرى فيه مغمزاً وما سمعت فيه شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت أن أكرتني من رجل داراً أو أخذ حائطي مساقاة فإذا هو سارق مبرح أخاف عليه أن يذهب بثمرتي حائطي أو يقطع جذوعي أو يخرب داري وبيع أبوابها أليكون لي أن أخرجه في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى المساقاة والكره لازماً له وليتخفظ منه أن خاف وليس له أن يخرج به ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يبيع من الرجل السلعة إلى أجل وهو مفلس لا يعلم البائع ذلك أن البيع لازم له فهذا وذلك سواء

### ❦ الإقالة في المساقاة ❦

﴿قلت﴾ أرأيت أن أخذت من رجل نخلاً بمعاملة فندم فسألني أن أقيله وذلك قبل العمل وأبيت أن أقيله فقال أنا أعطيك مائة درهم على أن تقبلي فأقلته أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك لا قبل أن يعمل ولا بعد أن يعمل ﴿قلت﴾ ولم كرهه مالك (قال) لأنه غرر أن تم ثمرة النخل ذلك العام فهذا باع هذه الثمرة قبل أن يبدو صلاحها وإن لم يتم فقد أخذ مال رب النخل باطلاً

### ❦ في سواقط نخل المساقاة ❦

﴿قلت﴾ أرأيت سواقط النخل جرائده وليفه لمن يكون (قال) أرى أن يكون ذلك بينهما ﴿قلت﴾ على قدر ما يتعاملان به (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الزرع إذا دفنته بمعاملة لمن التبن (قال) أراه بمنزلة سواقط النخل وقد قال مالك سواقط النخل بينهما والتبن عندي بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرأيت ما سقط من الثمار مثل البلح وما أشبهه لمن يكون (قال) أراه بمنزلة سواقط النخل

﴿ في الدعوى في المساقاة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تجاديا ( قال ) القول قول العامل في النخل اذا أتني بما يشبه  
 ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اختلفا في المساقاة فادعى  
 أحدهما مساقاة فاسدة وادعى الآخر مساقاة جائزة ( قال ) القول عندي قول الذي ادعى  
 الحلال منهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وكلت رجلا يدفع بخلي مساقاة فقال قد دفعتها الى  
 هذا الرجل وكذبه رب النخل ( فقال ) أرى ذلك عندي بمنزلة الرجل يأمر الرجل ببيع  
 له سلعة من السلع فيقول للمأمور قد بعتهau يكذبه رب السلعة ( قال ) القول قول المأمور  
 فكذلك مسألتك في المساقاة ﴿ قلت ﴾ فلم قال مالك ان يثبت معه بما لا يدفعه الى  
 رجل قد ساء له فقال قد دفعت وأنكر المبعوث اليه بالمال وقال مادفع الى شيئا قلت  
 على الرسول البينة أنه قد دفع والاغرم ما فرق ما بين هذا وبين المأمور بالبيع  
 جعلت المأمور بالبيع القول قوله وجعلت المأمور بدفع المال القول قول المبعوث  
 اليه بالمال ( قال ) فرق ما بينهما أن المشتري قد صدق البائع فلا قول للأمر هنا لأن  
 المشتري والمأمور قد تصادقا في البيع ولأن المبعوث اليه بالمال لم يصدق الرسول  
 وقال ما أخذت منك شيئا فهذا فرق ما بينهما ويقال للرسول أقم بينك أنك قد دفعت  
 اليه لأن المبعوث اليه لم يصدقك والاغرم

﴿ في مساقاة الحائطين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه نخلا مساقاة حائط على النصف وحائطاً على الثلث  
 أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) للخطار  
 لأنهما تخاطرا في الحائطين ان ذهب أحدهما غبن أحدهما صاحبه في الآخر ﴿ قلت ﴾  
 أرأيت ان دفع اليه حائطين له على أن يملكهما كل حائط منهما على النصف أو الثلث أو  
 كل حائط منهما على الربع أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يكون  
 للخطار ما هنا موضع ( قال ) ليس للخطار ما هنا موضع قال وكذلك سألني النبي صلى الله

عليه وسلم خير كلها على النصف حيطانها كلها وفيها الجيد والردىء (قال) وكذلك يلحق  
عن مالك أنه قيل له ما فرق ما بين الحائطين يسافيهما الرجل الرجل على النصف في  
كل حائط وهو يعلم أن أحدهما لو أفرد سوقى على الثلاثين لجودة هذا ورداءة هذا  
فيأخذهما جميعا على النصف فيجوز ذلك وقد حمل أحدهما صاحبه وبين أن يسافى أحد  
الحائطين على الثلث والآخى على النصف (قال) قال مالك قد سافى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خير على مساقاة واحدة على النصف فيها الردىء والجيد وهي  
سنة أتبع وهذا الآخر ليس مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل حائطا  
لى مساقاة على النصف وزرعا لى على الثلث فدفعت ذلك اليه صفقة واحدة أيجوز هذا  
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى هذا جائزا ﴿قلت﴾ أرايت ان كان لى  
زراع قد عجزت عنه ونخل لى فدفعتما مساقاة الزرع على النصف والحائط على  
النصف والزرع فى ناحية والحائط فى ناحية أخرى (قال) لم أسمع من مالك فيه  
شيئا الا أن مالكا قال فى الحائطين المختلفين اذا أخذهما صفقة واحدة كل حائط  
منهما على النصف انه لا بأس بذلك فكذلك الزرع والحائط عندى لانهما بمنزلة  
الحائطين المختلفين ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى الحائط على النصف على أن  
يعمل لى حائطى هذا الآخر بشير شئ (قال) لا خير فى هذا ولم أسمع من مالك فيه  
شيئا ولكن لا خير فيه لانه غرر ومخاطرة

﴿التخل يكون بين الربطين يسافى أحدهما الآخر﴾

﴿ومساقاة الوصى والمديان والمريض﴾

﴿قلت﴾ أرايت التخل تكون بين الرجلين أ يصلح لى أن آخذ حصه صاحبه  
مساقاة (قال) لا أرى بهذا بأسا ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأي  
﴿قلت﴾ أرايت الوصى أيجوز له أن يعطى حائط الصبيان مساقاة (قال) نعم  
لأن مالك قال يعمه للصبيان وشراؤه جائز ﴿قلت﴾ أرايت البيد للمأذون له فى  
التجارة أ يصلح له أن يأخذ أرضا مساقاة ويعطى أرضه مساقاة (قال) لا أرى بذلك

بأساً ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت ان كان عليّ دين محيط  
بمالي فدفعته نخلي مسافة أيجوز ذلك (قال) قال مالك في الرجل يكون عليه الدين  
انه يكرى داره وأرضه ويجوز كراؤه فان قامت النماء عليه بعد ذلك لم يكن لهم أن  
يفسخوا الكراء (قال) وهذا عند مالك بيع من البيوع ﴿قال ابن القاسم﴾ وان قامت  
النماء عليه ثم أكرى وساقى بعد ذلك لم يجز كراؤه ولا مساقاه ﴿قلت﴾ أرايت  
المريض أيجوز له أن يساقى نخله في المرض (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه  
جائز لأن بيعه وشراءه جائز ما لم تكن محابة فان كانت فيه محابة كانت من الثلث  
﴿قلت﴾ أ يصلح للرجلين أن يأخذوا النخل مسافة من رجل (قال) نعم ﴿قلت﴾  
وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان أصل الحائط لجماعة  
قوم فدفعوه مسافة الى جماعة قوم أيجوز ذلك (قال) لا أرى بذلك بأساً

### ﴿ في المساقى يموت ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العامل في النخل اذا مات ما أت قائل للورثة (قال) يقال للورثة  
اعملوا كما كان يعمل صاحبكم فان أبوا كان ذلك في مال الميت لازماً لهم ﴿قلت﴾  
أفيسلم الحائط لهم اذا كانوا غير أمناء (قال) لا أرى ذلك وأرى أن يأتوا بأمين  
﴿قلت﴾ أرايت ان مات رب النخل (قال) لا تنقض المسافة يموت واحد منهما  
وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت المتساقى أيجوز له أن يمرى من الحائط شيئاً (قال)  
كيف يمرى وليس له نخلة بعينها وانما هو شريك في الثمرة وانما يمرى النخلة  
والنخلات فهذا ان ذهب يمرى فليس الذي أعمرى له وحده ﴿قلت﴾ أفنجز  
حصته من النخلات التي أعمرها أرايت ان قال قد أعريتك نصيبي من هذه  
النخلات (قال) نعم أرى هذا جائزاً

### ﴿ مسافة البعل ﴾

﴿قلت﴾ أرايت الشجر البعل يصلح للمسافة فيها بمثل شجر أفرقية والشام

والاشجار على غير الماء أيجوز المساقاة فيها (قال) قال مالك لا بأس بالمساقاة في شجر البعل ﴿قلت﴾ أرايت مثل زرع مصر وأفريقية أيجوز المساقاة فيه وهو لا يسقى (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن تجوز المساقاة فيه اذا كان ما يحتاج من المؤنة مثل ما يحتاج اليه شجر البعل فان ترك خيف عليه الضيعة فلا بأس به وان كان يملا لا مؤنة فيه ولا عمل له فلا تجوز فيه المساقاة انما يقول له احفظه لى واحصده وادرسه على أن لك نصفه فهذا لا يجوز عندي لأن هذه أجرة ﴿قلت﴾ لم أجزئه في الشجر والبعل وكرهته في الزرع البعل (قال) لان الزرع البعل انما أجازوا المساقاة فيه على وجه الضرورة فهذا لا ضرورة فيه لانه لا يخاف موته

#### مساقاة النخلة والنخلتين

﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت نخلة أو نخلتين مساقاة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الشجر كلها (قال) نعم

#### في مساقاة المسلم حائط النصراني

﴿قلت﴾ أرايت حائط الذي أيجوز لى أن أخذه مساقاة (قال) كره مالك أن يأخذ المسلم من النصراني مالا فراضا فكذلك المساقاة عندي (قال) ولو أخذه لم أره حراما ﴿قلت﴾ أرايت الحائط يكون للمسلم أيجوز له أن يعطيه النصراني مساقاة (قال) قال مالك لا بأس بذلك يريد اذا كان النصراني ممن لا يعمره خمراً

#### المساقى بفلس

﴿قلت﴾ أرايت ان أخذت نخل رجل مساقاة بفلس رب الحائط أيكون للفرماء أن يبيعوا النخل وتنتقض المساقاة فيما بينهما في قول مالك (قال) المساقاة لا تنتقض ولكن يقال للفرماء بيعوا الحائط على أن هذا مساقى كما هو لان الحائط لا يقدر الفرماء أن يأخذوه من العامل لانه قد أخذه مساقاة قبل أن تقوم الفرماء على رب الحائط ﴿قلت﴾ ولم أجزئه ورب الحائط لو أراد أن يبيع الحائط ويستثنى ثمرته

سنتين لم يجوز له ذلك (قال) هذا وجه الشأن فيه لانه قد ساقاه فان طرأ دين بعد ذلك باعوا النخل على أن المساقاة كما هي وليس هذا عندى استثناء ثمرة (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم وقد قال غيره لا يجوز البيع ويكون موقوفا الا أن يرضى العامل بتركها فيجوز بيعها وهو أحسن من هذا (قلت) وسواء ان فلس قبل أن يعمل المساقى في الحادث أم لا (قال) نعم ذلك سواء ولا تقتض المساقاة (قال) وقال لى مالك من استؤجر في زرع أو أصل يسقيه فسقاه حتى فلس صاحبه فهو أولى به من الترماء حتى يستوفى وان مات صاحب الأصل أو الزرع فالمساقى فيه أسوة الترماء وأن استؤجر في ابل يرعاها أو يرحلها أو يلفها أو دواب فهو أسوة الترماء في الموت والتفليس جميعا وكل ذى صنعة مثل الخياطة والصياغة والصباغ وما أشبههم من الصناعات فهم أحق بما في أيديهم من الترماء في الموت والتفليس جميعا وكل من تكورى على حمل متاع فحمله الى بلد من البلدان فالمكرى أحق بما في يديه أيضا في الموت والتفليس جميعا من الترماء (قلت) لمالك فالخواريث يستأجرها الناس يبيعون فيها الامتعات ففلس مكرتها فيقول أربابها نحن أولى بما فيها حتى نستوفى (قال) هم أسوة الترماء وانما الخواريث عندى بمنزلة الدور يكرتها ليسكنها فيدخل فيها متاعه ورفيقه وعياله أفيكون صاحب الدار أولى بما فيها من الترماء اذا فلس (قال) ليس كذلك ولكنهم جميعا أسوة الترماء

### مساقاة النخل فيها البياض

(قلت) رأيت ان كان في النخل بياض واشترط رب النخل على العامل أن يزرع البياض لرب النخل من عند العامل البذر والعمل وعلى أن الزرع الذي يزرع العامل في البياض كله لرب النخل أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز هذا عند مالك (قلت) فان قال رب النخل للعامل خذ النخل معاملة على أن تزرع لى البياض البذر من عندى والعمل من عندك على أن الزرع كله لى (قال) لا يصلح هذا عند مالك (قلت) ولم (قال) لانه قد استفضل على العامل فهو بمنزلة ذنابير زادها العامل لرب

النخل ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قال رب الحائط خذ النخل مساقاة على أن تزرع البياض  
بيننا على أن البذر من عندك أيها العامل (قال) قال مالك نعم هذا جائز (قال) قال  
مالك وأحب اليّ أن يلقي البياض فيكون للعامل ﴿قلت﴾ ولم أجازه مالك (قال)  
للسنة التي جاءت في خبر أن النبي عليه الصلاة والسلام عامل السواد والبياض على  
النصف ﴿قال﴾ وقال مالك في خير وقلت له أ كانت فيها بياض حين ساقها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) نعم وكان يسيراً فلذلك أجازه مالك اذا اشترط  
على العامل أن يزرع البياض والبذر من عند العامل والعمل على أن يكون ما يخرج من  
البياض بينهما (قال) مالك وأحب اليّ أن يلقي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترط أن البذر  
الذي يبذره العامل في البياض من عندها نصفه من عند رب النخل ونصفه من عند  
العامل والعمل كله من العامل أيجوز أم لا في قول مالك (قال) مالك لا يجوز ذلك  
﴿قلت﴾ ولا يجوز أن يكون شيء من البذر من عند رب النخل في قول مالك (قال)  
نعم لا يجوز ﴿قلت﴾ لم كرهه مالك (قال) لانها زيادة ازدادها العامل ﴿قلت﴾  
أ رأيت ان اشترط العامل في النخل على رب الحائط حرث البياض وماسوى ذلك  
من البذر والعمل فن عند العامل في النخل (قال) قال لنا مالك اذا كان العمل والمؤنة  
كلها على الداخل فلا بأس بذلك (قال) ففي هذا ما يدلك على مسألتك أنه لا يصلح  
أن يشترط العامل على رب النخل حرث البياض وان جمعا الزرع بينهما ﴿قلت﴾  
أ رأيت ان أخذ النخل معاملة على أن البياض للعامل (قال) قال مالك هذا أحله  
﴿قلت﴾ أ رأيت ان ساق الرجل زرعاً في وسط الزرع ارض بيضاء لرب الزرع  
قليلة وهي تبع للزرع فاشترط العامل تلك الارض لنفسه يزرعها (قال) لم أسمع من  
مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً مثل النخل والبياض اذا كانت الارض في الارض  
التي فيها الزرع تبعاً للزرع ﴿قلت﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل نخلاً مساقاة  
خمس سنين وفي النخل بياض وهو تبع للنخل على أن يكون البياض أول سنة للعامل  
يزرعه لنفسه ثم يرجع البياض الى رب النخل يعمل به رب النخل لنفسه وتكون المساقاة

في الارض الاربع سنين الباقية في النخل وخذها ( قال ) لا يجوز هذا عندي لانه خطر ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً أخذ حائطين معاملة من رجل على أن يعمل أول سنة الحائطين جميعاً ثم يرد أحد الحائطين الى ربه في السنة الثانية ويعمل الحائط الآخر في السنة الثانية وحده ( قال ) لا يجوز هذا أيضاً وهو شبه مسائلك الاولى في النخل والبياض لان المسلتين جميعاً خطر ولا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك هذا ولكن هذا رأيي .

### مساقاة الزرع

﴿ قلت ﴾ أرأيت المساقاة في الزرع أم يجوز ﴿ قال ﴾ قال مالك لا تجوز المساقاة في الزرع الا أن يعجز عنه صاحبه يعجز عن سقيه فهذا يجوز له أن يساقى ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزرع اذا بذره صاحبه ولم يطلع من الارض أنصالح المساقاة فيه اذا يعجز عنه صاحبه في قول مالك ( قال ) لا تصلح المساقاة فيه الا بعد ما يبدو ويستقل وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا أسبل الزرع أم يجوز المساقاة فيه ( قال ) نعم ما لم يحل يمه فالمساقاة فيه جائزة اذا كان يحتاج الى الماء لانه لو ترك لمات ﴿ قلت ﴾ أرأيت صاحب الزرع اذا كان له الماء أم يجوز له أن يساقى زرعه وتراه عاجزاً وله ماء ( قال ) نعم لان الماء لا بدله من البقر ومن يسقيه والاجراء ﴿ قلت ﴾ وان كان الماء سيحاً أم يجعله عاجزاً ان يعجز عن الاجراء أم يجوز ومساقاته في ذلك ( قال ) ينظر في ذلك فان علم أنه عاجز جازت مساقاته ﴿ قلت ﴾ تحفظ شيئاً من هذا عن مالك ( قال ) انما قال مالك اذا عجز فانظر أنت اذا كان غيرك عاجزاً جازت مساقاته ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل زرعاً مساقاة وشجراً متفرقة في الزرع أم يجوز هذا ( قال ) لا أرى بهذا بأساً اذا كان تيمماً للزرع ولم يكن فيها من الاشتراط خلاف الزرع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت زرعاً مساقاة وفي الزرع شجرات فلائله فاشتراط العامل في الزرع أن ما أخرج الله من الثمرة فهو للعامل دون رب الشجر أم يجوز هذا في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ فان اشترط علي ان ما أخرج الله من الشجر ينهما نصفين

أيجوز هذا (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن اشترط رب المال على أن ما أخرج الله من الشجر فهو لرب الشجر (قال) هذه مساقاة فاسدة لأنه قد ازداد على العامل سقى الشجر ﴿قلت﴾ هذه المسائل قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ الشجر التي في الزرع اذا أخذ الزرع مساقاة والشجر الثلث فأذن يخالف لليياض الذي هو تبع للتخل في المساقاة (قال) نعم

﴿مساقاة كل ذي أصل ومساقاة الياسمين والورد﴾

﴿قلت﴾ أرايت المساقاة أيجوز في قول مالك في الشجر كلها ﴿قال﴾ قال مالك المساقاة جائزة في كل ذي أصل من الشجر ﴿قال﴾ وقال لي مالك تجوز المساقاة في الياسمين والورد ﴿قال﴾ وقال لي مالك لا بأس بمساقاة الياسمين والورد والقطن

﴿مساقاة المغاثي﴾

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المغاثي فقال تجوز فيها المساقاة اذا عجز عنها صاحبها بمنزلة الزرع (قال) وأنا أرى البصل مثل المغاثي وقصب السكر بمنزلة واحدة والزرع لأنه جزء واحدة ﴿قلت﴾ أرايت المغاثي أليس قد قال مالك تصلح المساقاة فيها اذا عجز عنها صاحبها وهي انما يطعم بعضها بعد بعض وقد يحل للرجل أن يشتريها اذا حل بيعها بشرط ما يخرج منها حتى يتقطع فكيف أجاز المساقاة فيها وبيعها حلال (قال) لا تجوز المساقاة في المغاثي اذا حل بيعها وتجوز المساقاة فيها قبل أن يحل بيعها (قال) والمغاثي قال لي مالك هي شجرة وانما هي نبات واحد بمنزلة التين وما أشبهه من الثمار التي يكون طيب بعض ما فيها قبل بعض فكذلك المغاثي لان المغاثي بمنزلة الشجر وثمرتها بمنزلة ثمرة الشجر ﴿قلت﴾ أرايت المغاثي اذا حل بيعها فعجز صاحبها عن عملها أيجوز فيها المساقاة (قال) لا تجوز فيها المساقاة عند مالك لان بيعها حلال

﴿مساقاة القصب والقرط والبقول﴾

﴿قلت﴾ أرايت المساقاة أيجوز في الزرع والبقول والقصب الحلو وفي البصل وفي

القرط (قال) قال مالك لا تجوز المساقاة في الزرع الا أن يعجز عنه صاحبه يعجز عن سقيه فهذا يجوز أن يساقيه (قال) ولقد سألت مالكا عن القصب الحلو أتجوز فيه المساقاة (قال) هو عندي بمنزلة الزرع اذا عجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه (قال) وأما القصب فليس بثمرة بمنزلة ثمرة الملقأ إنما هي بطون تأتى وإنما تقع المساقاة فيه نفسه وقد حل بيمه ولا تجوز الا ترى أن الثمرة اذا حل بيمه لم تجز المساقاة فيها وكذلك قال مالك (قال ابن القاسم) وأما القرط والبقل فإنه لا تصلح فيه المساقاة لأنه مثل القصب وقد قال مالك لا تصلح المساقاة في القصب لأنها جزء بعد جزءة وليست بثمرة تجنى مرة واحدة والذي يريد أن يساقها فليشتريها ويشترط لنفسه خلقتها (قلت) أرأيت الشجر اذا كانت ثمر في العام الواحد مرتين أتصلح المساقاة فيها في قول مالك (قال) نعم لأنه يجوز له أن يساقها سنين (قلت) فافرق بين هذا وبين القصب الذي ذكرت أن مالكا كرهه (فقال) لان الشجر لا يحل بيع ثمرتها قبل أن يبدو صلاحها وبطيب القصب يحل بيمه وبيع ما يأتي بعده فلا تصلح فيه المساقاة (قال) وقال مالك لا تصلح المساقاة في البقول ولا في الموز ولا في القصب لأنه يباع بطونا (قلت) للمالك فالزرع (قال) اذا عجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه وان لم يعجز فلا تجوز (قال) قلت للمالك فالملقأ (قال) هي مثل الزرع اذا عجز عنه صاحبه (قال) فقلنا للمالك قصب السكر ووصفته له وإنما يسقى سنة فربما عجز عنه صاحبه (قال) أراه مثل الزرع اذا عجز عنه صاحبه

### مساقاة الموز

(قلت) أرأيت الموز أتصلح فيه المساقاة (قال) قال لي مالك لا تصلح فيه المساقاة هو عندي بمنزلة القصب (قلت) أرأيت ان عجز عن عمله وهو شجر ليس فيه ثمر أتصلح فيه المساقاة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا أكثر من أن قال لنا المساقاة في الموز لا تجوز (قال ابن القاسم) والموز عندي أنه يحز اذا أثمر ثم يخلف ثم يحز اذا أثمر ثم يخلف فهو بمنزلة القصب عندي ولا أرى المساقاة فيه تحل عجز عنه صاحبه

أولم يمجز ( قال مالك ) وإنما الموز عندى بمنزلة البقل ﴿ قلت ﴾ أرأيت الموز اذا حل  
بيعه أيجوز لى أن اشتريه وأستتى بطوناً في المستقبل خساً أو عسراً ( قال ) ذلك  
جائز ﴿ قلت ﴾ فان اشتريته حين حل بيعه فقلت له لى ما يطعم هذه السنة ( قال )  
هذا جائز أيضاً لان ما يطعم سنة هو معروف ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم  
﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بأن يشتري الموز السنة والسنة ونصفا اذا حل بيعه  
﴿ قلت ﴾ أرأيت القصب أهو بهذه المنزلة في قول مالك ( قال ) نعم وأصل قولهم في  
المسافة أن كل شئ يمجز ثم يخلف ثم يمجز ثم يخلف أن المسافة لا تجوز فيه ( قال )  
وكل شئ قائم انما تجبى ثمرته والاصل ثابت أو غير ثابت اذا كان انما تجبى ثمرته اذا  
كانت ثمرته نباتاً منها فالمسافة فيه جائزة ﴿ قلت ﴾ فالقصب والموز اذا عجز عنهما صاحبها  
أيجوز فيهما المسافة ( قال ) لا أرى أن تجوز المسافة فيهما وان عجز عنهما صاحبها  
﴿ قلت ﴾ ولم كره مالك المسافة فيهما وهما من الاصول ( قال ) ليس هما بمنزلة  
الاصول انما هما بمنزلة البقول انما تطعم البقول بطناً بعد بطن ﴿ قلت ﴾ والبقول أيجوز  
فيها المسافة في قول مالك اذا عجز عن سقيها صاحبها ( قال ) لا تجوز فيها المسافة  
والله سبحانه وتعالى أعلم

تم كتاب المسافة بحمد الله وعونه وصلى الله

﴿ على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليهِ كتاب الجوائح ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾ .

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الجوائح ﴾

﴿ ما جاء في الجوائح ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت للمقاتي هل فيها جائحة في قول مالك ( قال ) نعم اذا أصابت الثلث فصاعداً وضع عن المشتري ما أصابت الجائحة ﴿ قلت ﴾ رأيت ان اشتراها وفيها بطيخ وقتاه فأصابت الجائحة جميع ما في القثاة من ثمرتها وهي تطعم في المستقبل كيف يعرف ما أصابت الجائحة منها ( قال ابن القاسم ) تفسير ذلك أنه يكون مثل كراه الارضين والدور أنه ينظر الى القثاة كم كان نباتها من أول ما اشترى الى آخر ما تنقطع ثمرتها فينظر كم قطف منها وكم أصابت الجائحة منها فاذا كان ما أصابت الجائحة منها ثلث الثمرة نظر الى قيمة ما عطف منها فان كان قيمته النصف أو أقل من الثلث لم يكن له الا قدر ذلك لان حملها في الاشهر ونفاها مختلف فتقوم ويقوم ما بقي من النبات مما لم يأت بعد في كثرة نباته ونفاها في الاسواق مما يعرف من ناحية نباته فينظر الى الذي جده فيقوم على حدته ثم يقوم الذي أصابته الجائحة على حدته فينظر ما مبلغ ذلك من جميع الثمرة فان كانت الثمرة التي أكلها المشتري هو نصف القيمة أو أقل من ذلك أو أكثر فربما كان اطعام القثاة في لوله هو اقله وأغلاه ثمنها تكون البطيخة أو الفقوسة أو القثاة بعشرة أفلس أو بنصف درهم أو بدرهم والبطيخة مثل ذلك وفي آخر الزمان تكون بالفلس والفلسين والثلاثة فيكون القليل الذي كان

في البطن الاول أكثر المتقاة ثمناً لنفاقه في السوق وعلى هذا يقع شراء الناس انما يحمل أوله آخره وآخره أوله ولو كان انما وقع الشراء على كل بطن على حدته لكان لكل بطن جزء من الثمن مسمى وانما يحسب بطون المتقاة التي تظم فيها بقدر اطعامها من قدر نفاقها في الاسواق من كل بطن ثم يقوم ما أطعمت في كل زمان على قدر نفاقه في الاسواق في كل بطن ثم يقسم الثمن على جميع ذلك فان كان البطن الاول هو النصف أو الثلثين رد بقدر ذلك وان كان البطن الآخر الذي انقطع فيه هو النصف أو الثلثين رد بقدر ذلك ولا يلتفت الى نباتها في اطعامها فيقسم على قدر كثرته وعدده من غير أن ينظر الى أسواقه ولكن ينظر الى كثرته ونفاقه في الاسواق وقال ابن القاسم وكذلك الورد والياسمين وكل ما يجني بطناً بعد بطن فهو على ما فست لك في المتقاة وما كان يطيب بعضه بعد بعض فعلى هذا يحسب أيضاً بما ثبتت جميعاً مثل التفاح والخلوخ والتين والرمان وما أشبهه من الفاكهة وذلك أن الرمان والخلوخ والتفاح وما أشبهه من الفاكهة وما لا يجزى انما يشتري اذا بدا أوله لانه يجبل بيعه فيكون له في أول الزمان ثمن لا يكون لآخره في نفاقه عند الناس وأسواقه وكثرته في اجتماعه في آخر الزمان فانما يشتري المشتري على ذلك ويعطى ذهابه لأن يكون له آخره مع أوله ولو أفرد ما يطيب كل يوم أو كل جمعة حتى يباع على حدته لاختلفت أثمانها وانما يشتريها المشتري على أن يحمل الغالي على رخيصه والرخيص على غاليه فاذا أصابت الجائحة منه ما يبلغ الثلث فصاعداً نظر الى ما قبض ثم نظر الى الذي أصابه الجائحة فان كان الذي أصابه الجائحة ثلث الثمرة التي اشترى وضع عنه ما يصيبها من الثمن كان ذلك في أول الثمرة أو في وسطها أو في آخرها وان كانت ثلث هذه الثمرة التي أصابتها الجائحة يكون حظها من القيمة تسعة أعشار القيمة وضع عن المشتري تسعة أعشار الثمن وان لم يكن حظ ثلث الثمرة من الثمن الا عشر الثمن الذي اشترى به جميع الثمرة وضع عن المشتري عشر الثمن وانما ينظر في هذا الى الجائحة اذا أصابت فان أصابت ثلث الثمرة نظر ما كان يصيب هذا الثلث من

الثمن على حال ما وصفت لك من غلاته ورخصه فيوضع عنه ما يصيب ذلك الثلث  
 من الثمن فكان أقل من ثلث الثمن أو أكثر فإن أصابت الجائحة أقل من  
 ثلث الثمرة وكان حظ ما أصابت الجائحة من الثمر يبلغ تسعة أعشار الثمن لم يوضع  
 عن المشتري قليل ولا كثير ولا يوضع عن المشتري فيما فسرت لك حتى تبلغ الجائحة  
 ثلث الثمرة فإذا بلغت ثلث الثمرة وضع عن المشتري حظاً من الثمن كان أقل من  
 ثلث الثمن أو أكثر وهذا تفسير ما وصفت لك ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره إنما  
 ينظر في البطون إلى ما أذهبت الجائحة فإن كان يكون قيمة ما يصير له ثلث الثمن وضع  
 وإن كان من الثمرة عشرة ما وان كانت قيمة ما أتلقت الجائحة لا يصير له من الثمن ثلثه  
 وإنما يصير له من الثمن أقل لم يوضع عن المشتري شيء وإن كان من الثمرة تسعة  
 أعشارها وإنما تكون مصيبته إذا ذهب مثل ثلث الثمن وليس يلتفت إلى ثلث الثمرة  
 لأنه ربما كان ثلث الثمرة إنما غلته عشر الثمن ولا يكون مصيبة وربما كان  
 عشر الثمرة ويكون لها من الثمن نصف الثمن فيكون مصيبة فلذلك توضع  
 الجوائح إذا وقعت المصائب ﴿سحنون﴾ وأما البطن الواحد وهو صنف واحد فإن ثلث  
 الثمرة بثلث الثمن إذا كان صنفاً واحداً من الثمرة فاجتمعت المصيبة من الوجهين جميعاً  
 فلذلك وضع ﴿قال ابن القاسم﴾ وما كان مما يخرص مثل الاعتاب والنخل وما  
 أشبههما مما لا يخرص مما ييسر ويدخر فأنما ينظر إلى ثلث الثمرة فيوضع من الثمن ثلثه ولا  
 ينظر فيه إلى اختلاف الأسواق لأن هذه أشياء يشتريها المشتري فثم من يجسها  
 حتى يجدها يابسة فيدخرها ومنهم من يتعجل أكلها ومنهم من يدخر بعضها ويبيع  
 بعضها فالبائع حين يبيع إنما يبيع على أن المشتري إن شاء حبس وإن شاء جدد فأنما في  
 ثلث الثمرة إذا أصابتها الجائحة ثلث الثمن ﴿سحنون﴾ وكذلك إذا كان الثمر صنفاً  
 واحداً فإن كان الثمر أصنافاً مختلفة مثل البرني والعجوة والشحم وعرق ابن زيد  
 فأصابت الجائحة من الثمرة الثلث فإن كان الذي أصابت من البرني والعجوة نظر إلى  
 قيمته وقيمة غيره فيقسم الثمن على القيم لا اختلاف الثمرة في القيم فيصير حكمه حكم

البطرن في اختلاف أثمانها وإن الرمان والخوخ والتفاح والأترج والموز والمغاثي وما أشبهها إنما يشتري على طيب بمضه بعد بمض ولو ترك من يشتريه أوله لآخره حتى يطيب كله لكان فساداً لآوله ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك وإنما جعل الله عز وجل طيب بمضه بعد بمض رحمة ولو جعل طيبه واحداً لكان فساداً فالمشتري حين يشتري ما يطيب بمضه بعد بمض فالبايع يعرف والمشتري أنه إنما يستجنيه كل ما طاب بمنزلة المغاثي وغيرها وإن الذي يخرص ليس كغيره من الثمار ولا ما يقدر على تركه حتى يجد جميعه مما فهذا مثل الذي يخرص سواء فحملها في الجائحة سواء ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ وكل ما يقدر على ترك أوله على آخره ولا يكون فساداً حتى يبيس فهو بمنزلة النخل والنب و كل ما لا يستطاع ترك أوله على آخره حتى يبيس في شجره فسنته سنة المغاثي ﴿ قال سحنون ﴾ فهذا أصل قوله وكل ما في هذا الكتاب فإلى هذا يرجع

### ﴿ ما جاء في جائحة القصيل ﴾

﴿ قال ﴾ وكذلك القصيل إذا اشتري جزء واحدة فإن أصابت الجائحة منه الثلث وضع عنه ولم ينظر إلى غلاؤه ولا آخره أو رخصه لأن قصله قصلة واحدة إن أراد أن يقصله وقد أدرك جميعه حين اشتراه والفاكهة لم يدرك جميعها ولا المغاثي ولا الياسمين إلا أن يشتري القصيل وخلفته التي بعده فيصاب الأول وينبت الآخر أو يصاب الآخر ويسلم الأول فيحسب كما وصفت لك ينظر كم كان نبات الأول من الآخر في رخص آخره أو غلاؤه أو في رخص أوله أو غلاؤه وحال رغبة الناس فيه وغلاؤه عندهم في أوله وفي آخره إذا كان الذي أذهبت الجائحة منه ثلثه فإن كان الأول هو ثلثي الثمن وهو في النبات الثلث رد ثلثي الثمن فبقدر ذلك يرد وإن كان الآخر نصف الثمن أو ثلاثة أرباعه في فاقه عند الناس وقيمه رد من الثمن بقدر ذلك وكذلك قال مالك في الارضين تشاركى ثلاث سنين أو أربع سنين ليزرع فيها فيزرعها الرجل السنة أو السنتين فيمطش أولها أو آخرها أو وسطها وقد تشاركها أربع سنين كل سنة بمائة

دينار صفقة واحدة فيعطش سنة منها (قال مالك) فتقوم كل سنة بما كانت تسبأوى من نفاقها عند الناس وتشاح الناس فيها ثم يحمل بمض ذلك على بعض فيقسم الكراء على قدر ذلك ويرد من الكراء بقدر ذلك ويوضع عنه بقدر ذلك ولا ينظر الى قدر السنين فيقسم الكراء عليها ان كانت أربع سنين لم يقسم الثمن عليها أرباعاً ولكن على قدر الغلاء والرخص

في الرجل يكتري الدار سنة فتهدم قبل مضي السنة

﴿قال﴾ قال لي مالك وكذلك الدار تنكاري في السنة بشيرة دنائير فيكون فيها أشهر كراؤها غال وأشهر كراؤها رخيص مثل كراء مكة في ابان الحج وغير ابان الحج والفنادق تنكاري سنة ولها ابان نفاقها فيه ليس كثير ذلك الابان فيسكنها الاشهر ثم تهدم أو تحترق فانما يرد من الكراء بقدر ذلك من الاشهر حتى أن الشهر ليعدل الاربعة أشهر والخمسة وجميع السنة ولا ينظر في ذلك الى السنة فيقسم الثمن على اثني عشر شهراً ولكن على ما وصفت لك (قال) وكل ما فمرت لك من هذه الجوائح هو تقسيم ما حملت من مالك ﴿قلت﴾ والذي شبهه مالك من الفاكهة في جائحته بالنخل مما يخرج من أهو مما ييس ويدخر مثل الجوز واللوز والفسق والجوز<sup>(١)</sup> وما أشبه هذه الاشياء (قال) نعم ﴿قلت﴾ والتين أيضاً هو مما ييس أيضاً ويدخر وهو مما يطعم بعضه بعد بعض وهو مما ييس فكيف يعرف شأنه (قال) يسئل عنه أهل المعرفة به ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت مقشاة فيها بطيخ وفناء فأصابته الجائحة جميع ما في المقشاة من الثمرة وهي تطعم في المستقبل (قال ابن القاسم) ينظر الى هذا البطن الاول الذي أصابته الجائحة فيعرف كم نبات ثمره ويقوم أيضاً فيعرف قيمته على غلائه ورخصه وفيما يأتي بعد فيعرف نباته وقيمته في كثرة حمله وينظر الى قيمته أيضاً هكذا يقوم بطنا بعد بطن ويضم بعضه الى بعض ويعرف النبات فان كان البطن الذي أصابته الجائحة هو الثلث ثلث الثمرة التي اشترى نظر الى ما كانت قيمة هذا البطن

الذي أصابته الجائحة فيطرح عن المشتري قدرها من الثمن وتفسير ذلك أنه لما أصابت الجائحة البطن الاول فعرف قدر نبات ثمرته وعرف قدر قيمته في غلاته ورخصه ثم نظر الى ما يأتي من نباتها في المستقبل فيعرف قدر كل بطن وقيمه على غلاته ورخصه فضمت القيمة قيمة كل بطن بعضها الى بعض ثم نظر الى البطن الذي أصابته الجائحة ما هو من جميع نبات ثمره هذه المقتاة فان كان ذلك الثلث ثلث الثمرة وضع عن المشتري من الثمن بقدر قيمته من ذلك البطن الذي أصابته الجائحة فان كان من ذلك نصف جميع نبات ثمرة المقتاة أو ثلثيه أو ثلاثة أرباعه أو أقل أو أكثر طرح من الثمن بقدر ذلك وسواء ان كان الذي أصابت الجائحة منه في أول أو في آخر أو في وسط انما ينظر فان كان الذي أصابت الجائحة في وسط نظر الى الذي كان أكل المشتري فعرف قدر نباته وقيمه في غلاته ورخصه وينظر الى الذي أصابت الجائحة فعرف قدر نباته وقيمه وينظر الى الذي يأتي بعد حتى تقطع المقتاة فان كان الذي أصابت الجائحة هو ثلث نبات الثمرة قيل كم قيمة الذي أصابته الجائحة من جميع القيمة فان كان ذلك نصف القيمة أو ثلثها وضع عن المشتري من الثمن نصفه أو ثلثه لانك قد عرفت ما أكل المشتري وما أصابت الجائحة وما جاء بعد ذلك فلما كان ذلك ثلث الثمرة وقد كنت أقت ذلك البطن الذي أصابته الجائحة والذي أكل المشتري والذي جاء بعد ذلك فعرفت قيمة ذلك في قدر غلاء أوله وآخره ورخصه ورغبة الناس فيه فوضعت عن المشتري من الثمن بقدر قيمة الجائحة وتفسير ذلك لو أن رجلاً اشترى مائة دينار وخمسين ديناراً فأصابته الجائحة منها البطن الاول أو الاوسط أو الآخر انما كان أول البطن الذي أصابت الجائحة عرف قدر نباته أقيم فان كانت قيمته مائة دينار وعرف ناحية نباته نظر الى الذي يأتي بعد فيقام بطنا بعد بطن على ما فسرت لك من رغبة الناس فيه ورخصه وغلاته فان كانت قيمة هذا البطن الثاني ستين ديناراً وقد عرف ناحية نباته أيضاً ثم نظر الى البطن الثالث فأقيم أيضاً فان كانت قيمته أربعين ديناراً وانقطعت الثمرة فلم يكن فيها الا ثلاثة بطون

وقد عرفت ناحية البطن الآخر قيل انظروا كم ثمرة كل بطن بعضه من بعض فان  
قالوا النبات في كل بطن في الثمرة سواء فالذي أصابت الجائحة هو الثلث من الثمرة  
وقيمة مائة دينار وقيمة البطن الثاني ستون ديناراً والآخر أربعون ديناراً فذلك مائتا  
دينار وقد كان الشراء بخمسين ومائة دينار قلنا انظروا الى مبلغ البطن الذي أصابته  
الجائحة وهو ثلث الثمرة فإذا هو مائة دينار قلنا فأى شيء مائة دينار من جميع قيمة  
المئة؟ قيل النصف لان البطن الاول الذي كانت فيه الجائحة قيمته مائة دينار والثاني  
ستون ديناراً والآخر أربعون ديناراً فذلك مائتا دينار فقد صارت قيمة الذي  
أصابته الجائحة من جميع قيمة المئة النصف قلنا فارجع على البايع نصف الثمن ان كنت  
تقدته الثمن وان كنت لم تقده الثمن فلي هذا فقس جميع ما يزد عليك من هذا

﴿ في الجائحة في التين ﴾<sup>(٢)</sup> والوخ والمان وجميع الفاكة

(قال) وكذلك الفاكة التين والوخ والمان والتماح وكل ما يكون بطناً بعد بطن  
انما ينظر الى أوله وآخره فيقوم فيعرف قيمته وقدر ثمرة ثم ينظر الى الذي أصابته الجائحة  
فان كان ذلك ثلث الثمرة وكانت قيمة البطن الذي أصابته الجائحة هو نصف جميع  
الثمن أو ثلثيه طرح عن الثمن المشتري من الثمن نصفه أو ثلثاه فلي هذا يكون هذا ﴿ قال  
ابن وهب ﴾ وأخبرني يزيد بن عياض عن رجل حدثه عن عبد الله بن عبد الرحمن  
ابن معمر الأنصاري أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ابتاع المرء  
الثمرة فأصابها جائحة فذهبت بثلث الثمرة فقد وجب على صاحب المال الوضيعة  
﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يزيد بن عياض عن عبد الرحمن بن القاسم وريسة بن أبي  
عبد الرحمن وأبي الزناد عن القاسم بن محمد قال اذا أصيب للمبتاع ثلث الثمرة فقد  
وجبت على البائع الوضيعة ﴿ قال سحنون ﴾ وأخبرني أنس بن عياض أن أبا  
اسحاق مقدم مولى أم الحكم بنت عبد الملك حدثه أن عمر بن عبد العزيز قضى في  
(٣) (قوله في الجائحة في التين الخ) هذه الترجمة ساقطة من احدي النسختين اللتين بأيدينا

وما بعدها متصل بما قبلها باسقاط قال ويمكن أن يكون له وجه فليحرق كتبه مصححه



﴿ في جائحة الخضر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن اشترى القول الأخضر وما أشبهه من القطنية التي تؤكل خضراء واشترط أن يقطعها خضراء ( قال ) قال مالك الشراء جائز ﴿ قلت ﴾ فإن أصابته جائحة ( قال ) أرى أن أصابت الجائحة الثلث وضع عنه ثلث الثمن لأن هذا ثمرة ﴿ قلت ﴾ فإن اشترى القول والقطنية التي تؤكل خضراء بعد ما طابت للأكل قبل أن تيسر فاشترط أن يترك ذلك حتى تيسر ( قال ) لا يصلح ذلك عند مالك وهو مكروه

﴿ جائحة الزيتون ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الزيتون عند مالك أهو مما يخرص على أهله ( قال ) ليس يخرص الزيتون عند مالك على أهله ولكن ما أصابت الجائحة منه يحمل حمل ما يخرص لأن مشتربه يقدر على أن يؤخره حتى يجنيه جميعاً

﴿ في جائحة القصب الحلو ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت القصب الحلو ليس هو بما يدخر ويسس إذا أصابته الجائحة ( قال ) لا يوضع منه في الجائحة قليل ولا كثير وذلك أن بيعه إنما هو بعد أن يمكن قطعه وليس هو مما يأتي بطناً بعد بطن فهو عندي بمنزلة الزرع إذا بيس لا يجوز بيعه حتى يطيب ويؤكل ولقد سألت مالكا عن مساقاته فقال هو عندي مثل الزرع يجوز مساقاته إذا عجز عنه صاحبه . وقد قال ابن القاسم يوضع فيه الجوالح وهو أحسن

﴿ في جائحة التمار التي قد بست ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك كل ما اشترى من النخل والعنب بعد ما يبس ويصير زيباً أو تمراً أو يستجد ويمكن قطافه فليس فيه جائحة وما بيع من الحب من القمح والشعير والفول والعدس والقطنية كلها والسهم وحب الفجل للزيت وما أشبهه فليس فيه جائحة لأنها ما يباع بعد ما يبس فهو بمنزلة ما لو باع في الأندلس فلا جائحة فيه وهو

قول مالك ﴿قلت﴾ وما بيع من النخل والعنب أخضر بعد ما طاب فيس ثم أصابته الجائحة بعد ذلك فلا جائحة فيه وهو بمنزلة ما اشترى وهو يابس (قال) نعم ﴿قلت﴾ رأيت ان اشترت ثمرة نخل قد حل بيها قدر كته حتى طاب للجداد وأمكن ثم أصابته جائحة تبلغ الثلث فصاعداً (قال) لا يوضع عنه قليل ولا كثير عند مالك لان الجداد قد أمكنه ﴿قلت﴾ ويصير هذا بمنزلة رجل اشترى مافي رؤس النخل وقد أمكنت للجداد (قال) نعم كذلك قال مالك يصير بمنزلة الذي اشترى ثمرة قد أمكنت للجداد تيس فلا جائحة في ذلك

﴿في الرجل يشتري أصول النخل وفيها ثمر فتصيبها جائحة﴾

﴿قال﴾ وقال مالك ما اشترى من الاصول وفيها ثمرة قد طابت مثل النخل والعنب وغير ذلك فاشترى بأصله فأصابته جائحة فلا جائحة في ثمره وانما الجوائح اذا اشترت الثمار وحدها بغير أصولها ﴿قلت﴾ وكذلك لو اني اشترت رقاب النخل وفيها ثمر لم يطب ولم يحل بيحه ولم يؤبر أوقد أبرت فاشترط المتابع ثمرة ما قد أبر فأصابته هذه الثمرة جائحة أيوضع عنه في قول مالك لما أصابت الجائحة من الثمرة شيء أم لا (قال) قال مالك لا يوضع عنه شيء ﴿قلت﴾ فهذا قول مالك في الذي يشتري رقاب النخل وفيها ثمرة لم تؤبر فبلغت فأصابته جائحة أنه لا يوضع عن المشتري شيء هذا قد علمناه أنه لا يوضع عنه شيء لان الثمرة تبع للنخل لانها للمشتري وان لم يشترطها رأيت كل ثمرة كانت تكون للبائع اذا اشتراها المشتري الا أن يشترطها المشتري لم لا يكون لها حصة من الثمن وبلغني عنه ما أصابت الجائحة من الثمن اذا بلغ ما أصابت الجائحة ثلث الثمرة (قال) لان مالكا جعل كل ثمرة اشترت مع الرقاب تبعاً للرقاب فلا جائحة فيها (قال) وكذلك الرجل يكتري الدار ويشترط ثمرة نخلات فيفها وفي النخل ثمرة لم تطب أو طلع فالكراء جائز وما أصابت الجائحة من ذلك الثمر وان أصابته كله لم يوضع عن المتكاري قليل ولا كثير لان الثمرة تبع للكراء ولا يقع على الثمرة حصة من الكراء ومما بين ذلك أن الرجل

يشترى العبد وله مال فيستتي ماله معه ولو لم يستثنه كان للبائع فيشتره ويشترط ماله فيصاب مال العبد ثم يحده عيباً أو يستحق فيرجع المشتري بالثمن كله فيأخذه ولا يوضع عن البائع شيء لئلا هذا العبد الذي تلف وهو مما لو لم يستثنه كان للبائع وفيه زيادة في الثمن فلا يوضع عنه شيء فالثمرة بمنزلة مال العبد وكذلك سمعت مالكا يقول في الثمرة وفي مال العبد

الرجل يشترى الزرع على أن يحصده ثم يشترى الأرض بعد ذلك

قلت ﴿أرأيت لو أني اشتريت زرعاً لم يبد صلاحه على أن أحصده ثم اشتريت الأرض أيجوز لي أن أدع الزرع حتى يبلغ﴾ (قال) ذلك جائز عندي ولم أسمع من مالك ولكن مالكا قال في الرجل يشترى النخل وفيه نخل قد أبر ولم يشترطه ثم اشتراه بعد ذلك في صفقة أخرى على حدة قبل أن يزهي ويحل بيعه أن اشتراه جائز فهذا يدل على مسئلتك أنه جائز له أن يترك الزرع لأن مالكا قال في الثمرة كل شيء كان يجوز لك أن تشتره معه فلم تشتره في الصفقة معه ثم اشتريته بعد ذلك في صفقة على حدة فذلك جائز كما يجوز لك أولاً أن تستثني ﴿قلت﴾ فإن أصابت هذه الثمرة جائحة أيقضى فيها شيء أم لا (قال) لا يقضى فيها شيء لأن مالكا قال من اشترى النخل والثمره في صفقة واحدة فأصاب الثمرة جائحة فلا شيء على البائع ﴿قلت﴾ وإن كانت بلعاً أو بساً أو رطباً أو تبراً يوم اشتراها مع النخل (قال) نعم لا جائحة فيها عند مالك لأنه اشترى الأصل معها فكانت تبعاً للأصل فكذلك الذي اشترى الأصل ثم اشترى الثمرة فلا جائحة فيها ﴿قال سحنون﴾ الجواب صحيح إلا أن الحجة فيها أن البائع إذا باع الثمرة وقد بدا صلاحها في رؤوس النخل أن عليه سقي النخل وإذا باع النخل بأصولها وباع منه بعد ذلك ثمرتها أنه لاسق على البائع

﴿ في الذي يشتري ثمرة نخلة واحدة فتصيبها جائحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت ثمرة نخلة واحدة فأصابك الجائحة تلك ما في هذه النخلة أيوضع عنى شيء أم لا ( قال ) أرى أن يوضع عنك ان أصابك الجائحة تلك ما في رأس النخلة من الثمرة

﴿ في الذي يعري حائطه كله ثم يأخذه بخرصه فتصيبه جائحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت رجلاً أعري حائطاً له رجلاً فأخذ ذلك منه بخرصه فأصابته جائحة أيوضع عنه شيء أم لا ( قال ) قال مالك يوضع عنه مثل ما يوضع عنه في الشراء سواء

﴿ في السلف في حائط بعينه فتصيبه جائحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلمت في ثمرة حائط بعينه في ابان ثمرة ذلك الحائط فأصابك الحائط جائحة أنت على تلك الحائط أيلزم المشتري شيء أم لا في قول مالك ( قال ) لا يلزم المشتري شيء ويكون حقه فيما بقي من الحائط ﴿ قلت ﴾ ولا ينتقض من السلم ثلثه لان ثمرة الحائط قد ذهبت الجائحة بثلثه ( قال ) نعم لا ينتقض من السلم شيء وسلمه فيما بقي من الحائط ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ ولو كنت اشتريت ثمرة هذا الحائط فأصابك الجائحة ثلثه أيوضع عنى الثلث في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ واذا أسلمت في ثمرة هذا الحائط أهو مخالف لشرائي ثمرة هذا الحائط في الجائحة ( قال ) نعم ﴿ قال سحنون ﴾ لان سلمك في الحائط انما هو اشتراء مكية منه معلومة بمنزلة ما لو اشتريت أقساطاً من خاية رجل

﴿ في الذي اشتري ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها ثم تصيبها جائحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها على الترك فأصابتها جائحة كلها أو أقل من ثلثها بعد ما بدا صلاحها أيكون على المشتري شيء أم لا ( قال ) لا شيء على المشتري وهو من البائع وهذا قول مالك لانه لم يقبضها وهي في رؤس النخل والبيع فاسد فهي من البائع ما لم يقبضها المتباع

﴿ في الرجل يشتري ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها ﴾  
 ﴿ على أن يجدها من يومه فتصيبها للجائحة ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت أن اشتريت ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها على أن أجدها من يوم أو من الند فأصابته الجائحة قبل أن أجدها أيوضع عني للجائحة شيء أم لا وهل تكون هذه بمنزلة البقول أو الفاكهة الخضراء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن يوضع عنه أن أصابت الجائحة الثلث فصاعداً ﴿ قلت ﴾ ولا تراه بمنزلة البقول (قال) لا أراه بمنزلة البقول ولكني أراه بمنزلة الثمار ﴿ قلت ﴾ وكذلك أن اشتري بلح الثمار كلها التين واللوز والجوز والجلوز والفسق على أن يجده قبل أن يطيب فأصابته الجائحة أيوضع عنه أن أصابت الجائحة الثلث فصاعداً وإن لم تصب الثلث لم يوضع عنه شيء (قال) نعم

﴿ في جائحة الجراد والريح والعيش والنار وغير ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت الجراد أهو جائحة في قول مالك أم لا (قال) الجراد جائحة عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك النار في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك البرد والمطر والطير الغالب تأتي فتأكل الثمرة والودود وعفن الثمار في رؤس الشجر والسموم تصيب الثمرة والعطش يصيب الثمرة من انقطاع مائها أو السماء احتبست عن الثمرة حتى ماتت أرى هذا من الجوائح (قال) قال مالك في الماء إذا انقطع عن الثمرة ماء العيون وضع عن المشتري ما ذهب من الثمرة من قبل الماء قليلاً كان أو كثيراً وما بقي فهو للمشتري مما يصيبه من الثمن لأن البائع حين باع الثمرة إنما باعها على الماء فكل ما أصيب من قبل الماء فإما سببه من قبل البائع ولا يشبه الماء سواء من الجوائح ﴿ قلت ﴾ وماء السماء إذا انقطع عن الثمرة أهو عند مالك بمنزلة ماء العيون (قال) لم أسمع من مالك في ماء المطر شيئاً إلا أنه قال ما كان من فساد الثمرة من قبل العطش من الماء وضع عن المشتري قليلاً كان أو كثيراً فأرى ماء السماء وماء العيون سواء إذا

كَانَ إِنَّمَا حَيَاتُهَا سَقِيًّا (قَالَ) وَأَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ مِنْ عَفْنِ الثَّمَرَةِ وَالنَّارِ وَالْبَرْدِ وَالنَّعْرِقِ  
وَمَا سَأَلْتَ عَنْهُ كُلَّهُ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِحَةٌ مِنَ الْجَوَائِحِ تَوْضَعُ عَنِ الْمُشْتَرَى إِنْ أَصَابَ الثَّلَثُ  
فَصَاعِدًا (قَالَ) وَهُوَ رَأْيِي فِي جَمِيعِ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ (قَالَ) وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْجَيْشِ يَمْرُونَ  
بِالنَّخْلِ فَيَأْخُذُونَ ثَمَرَهُ (قَالَ) هُوَ جَائِحَةٌ مِنَ الْجَوَائِحِ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) وَلَوْ أَنَّ  
سَارِقًا سَرَقَهَا كَانَتْ جَائِحَةً أَيْضًا فِي رَأْيِي (قَالَ ابْنُ نَافِعٍ) لَيْسَ السَّارِقُ بِجَائِحَةٍ

— فِي جَائِحَةِ الْحَائِطِ الْمَسَاقِ —

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ دَفَعْتُ نَخْلًا إِلَى رَجُلٍ مَسَاقَةً فَلَمَّا عَمِلَ أَصَابَتْ الثَّمَرَةَ جَائِحَةٌ بَرْدٍ  
أَوْ جَرَادٍ أَوْ رِيحٍ فَاسْقَطَتْهُ مَا يَقُولُ فِي ذَلِكَ وَهَلْ سَمِعْتَ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا (قَالَ)  
سَأَلْتُ مَالِكًَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ أَرَاهُ جَائِحَةٌ تَوْضَعُ عَنْهُ (وَذَكَرَ) سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ  
مَالِكٍ قَالَ إِذَا كَانَ الَّذِي أَصَابَهُ أَقْلٌ مِنَ الثَّلَثِ لَمْ يَوْضَعُ عَنْهُ سَقَى شَيْءٌ مِنَ الْحَائِطِ وَلَزِمَهُ  
عَمَلُ الْحَائِطِ كُلِّهِ وَإِذَا أَصَابَ الثَّلَثُ فَصَاعِدًا كَانَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ سَاقِيَ الْحَائِطِ كُلِّهِ  
وَإِنْ شَاءَ وَضَعَ عَنْهُ سَقَى الْحَائِطِ كُلِّهِ وَاقْتَدَ تَكْلِمَ بِهِ مَالِكٌ وَأَنَا عَنْهُ قَاعِدٌ فَلَمْ أَحْفَظْ  
تَفْسِيرَهُ وَكَانَ سَعْدٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنِّي فَأَخْبَرَنِي بِهِ سَعْدٌ

— الرَّجُلُ يَكْتَرِي الْأَرْضَ وَفِيهَا النَّخْلُ فَتَصْبِيهَا جَائِحَةٌ —

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَكْتَرَيْتَ أَرْضًا بَيْضَاءَ وَفِيهَا سَوَادٌ فَاشْتَرَطْتَ السَّوَادَ أَنْ يَكُونَ  
ذَلِكَ جَائِزًا (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ نَعَمْ إِذَا كَانَ السَّوَادُ الثَّلَثُ فَأَدْنَى مَا كَتَرِي الْأَرْضَ  
وَاشْتَرَطْتَ السَّوَادَ فَاتَمَرِ السَّوَادَ فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ أَتَتْ عَلَى جَمِيعِ الثَّمَرَةِ أَوْ يَوْضَعُ لِلْمُتَكَارِي  
شَيْءٌ أَمْ بِلَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا يَوْضَعُ عَنْهُ شَيْءٌ لِلْجَائِحَةِ لِأَنَّ السَّوَادَ إِنَّمَا  
كَانَ مِلْنِي وَكَانَ تَبَعًا لِلْأَرْضِ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَكَذَلِكَ الدَّارُ أَيْضًا يَكْتَرِيهَا الرَّجُلُ وَفِيهَا نَخْلَاتٌ  
يَسِيرَةُ فَاشْتَرَطَهَا لِلْمُتَكَارِي فَأَصَابَتْ الثَّمَرَةَ جَائِحَةٌ أَنَّهُ لَا يَوْضَعُ لِلْمُتَكَارِي شَيْءٌ مِنْ  
الْكِرَاءِ لِلَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَائِحَةُ مِنَ الثَّمَرَةِ (قَالَ) نَعَمْ كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ  
مَا سَأَلْتُكَ عَنْهُ مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي أَكْتَرَى الدَّارَ فَاسْتَنْتَى النَّخْلَ وَذَلِكَ جَائِزٌ لِأَنَّ النَّخْلَ

أقل من الثلث فأثمرت النخل فأصاب الثمرة جائحة أبوضع عنه لذلك شيء من الكراء  
في قول مالك (قال) نعم لا يوضع عنه للجائحة من الكراء قليل ولا كثير ﴿قلت﴾  
وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ ولم لا توضع عنه الجائحة وقد  
وقع الكراء على ثمرة النخل وعلى كراء الدار (قال) لأن ثمرة النخل لم يقع عليها من  
الكراء شيء وإن اشترطت وانما هي تبع للدار وهي تشتري وليس فيها ثمر فيجوز  
فهذا يدل على أنها لو ﴿قلت﴾ أرايت أن أكثرت داراً وفيها نخل كثيرة  
وليس النخل تبعاً للدار فأكثرت الدار واشترطت ما في رؤس النخل من الثمر  
(قال) إن كان ما في رؤس النخل من الثمر قد طاب للبيع فذلك جائز وإن كان ما في  
رؤس النخل لم يحل بيعه فلا يجوز ذلك والكراء باطل ﴿قلت﴾ فإن كان ما في رؤس  
النخل قد حل بيعه فأكثرت الدار واشترطت ما في رؤس النخل (قال) ذلك  
جائز ﴿قلت﴾ فإن أصابت الثمرة التي في رؤس النخل جائحة وأصاب الجائحة ثلث  
ثمرة النخل فصاعداً (قال) يوضع ذلك عن المتكاري الذي اشترط ثمرة النخل  
﴿قلت﴾ وكيف يوضع ذلك عن المتكاري (قال) ينظر إلى قيمة ثمرة النخل يوم  
أكثرى الدار وإلى مثل كراء الدار ثم يقسم الثمن على ذلك فما أصاب الثمرة من  
ذلك فهو ثمن للثمرة فإن أصابت الجائحة ثلث الثمرة وضع عنه ثلث الثمن من حصة  
ما أصاب الثمرة من جميع ما نقد المتكاري وإن أصابت الجائحة أقل من الثلث لم  
يوضع عنه من ذلك قليل ولا كثير

﴿تم كتاب الجوائح والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي﴾

﴿الآخى وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وبليه كتاب الشركة﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الشركة ﴾

﴿ في الشركة بنير مال ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم هل تجوز الشركة في قول مالك بنير مال من واحد من الشريكين يقول أحدهما لصاحبه هلم نشترك نشترى ونبيع يتفاوضان في ذلك قد فوض هذا الى هذا وهذا الى هذا فما اشترى هذا فقد فوض هذا اليه وقبل شراءه وضمن معه ان اشترى وما اشترى هذا أيضاً كذلك اتجوز هذه الشركة فيما بينهما ( قال ) لا يجوز هذا عندي لان مالكا قال في رجلين ليس لهما رأس مال أو لهما رأس مال قليل خرج أحدهما الى بلد من البلدان وأقام الآخر فقال له صاحبه اشتر هاتلك وبيع فما اشتريت وبعث فأنا له ضامن معك وما اشتريت أنا وبعث فأنت له ضامن معي ( قال ) قال مالك لا تجوز هذه الشركة وأحدهما يجهز على صاحبه وكذلك مستهلك لا تجوز وإن كانا مقيمين ( قال ابن القاسم ) لان هذا عندي يكره من هذا الوجه لان هذا يقول له تحمل عني بنصف ما اشتريت على أن تحمل عنك بنصف ما اشتريت فلا يجوز هذا وإنما الشركة على الاموال أو على الاعمال بالابدان اذا كانت الاعمال واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتركا بنير مال على ان يشتريا الرقيق بوجوهما فما اشتريا فهو بينهما لهما ونحوه وعليهما وضيعته ( قال ) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا تمنعني هذه الشركة مثل ما قال مالك في الشريكين اللذين أخبرتك

بهما يشتريان ويبيعان هذا في بلد وهذا في بلاد ولا رأس مال لهما ﴿ قلت ﴾ فان اجتمعا  
 في صفقة واحدة فاشتريا رقيقاً بوجوههما وليس لهما رأس مال ( قال ) هذا جائز  
 والشركة في هذا الرقيق اذا اجتمعا في شرائها في صفقة واحدة كانت الرقيق بينهما  
 وهما شريكان في هذه الرقيق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) نعم هذا قول مالك  
 لان الرجلين لو اشتريا رقيقاً بنسيئة كان شراؤهما جائزاً وكان الرقيق بينهما ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان اشترى هذه الرقيق في صفقة واحدة بالدين على أن كل واحد منهما حميل  
 بما على صاحبه أي يجوز هذا أم لا في قول مالك ( قال ) لا بأس بذلك عند مالك  
 ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين هذين اللذين اجتمعا في شراء هذه الرقيق في صفقة واحدة  
 وبين اللذين اشتركا في شراء الرقيق وبهما على أنهما شريكان في كل ما اشترى كل  
 واحد منهما من الرقيق وباع جوزت الشركة للذين اجتمعا في صفقة واحدة ولم  
 تجوزا لهذين اللذين اشتركا وفوض بعضهما الى بعض ( قال ) لان البائع ها هنا  
 انما وقفت عهده عليهما جميعا اذا اشترى في صفقة واحدة ثم رضى على أن كل واحد  
 منهما حميل بما على صاحبه ببعضهما عن بعض وأما اللذان فوض بعضهما الى بعض  
 فالبائع انما باع أحدهما ولم يبع الآخر وانما اشترك هذان اللذان تفاوضا بالدم وليس  
 تجوز الشركة بالدم وانما يجوز الشركة بالمال أو بالأعمال بالأيدي ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان أقعدت رجلا في حاتوت وقلت له أتعلم عليك المتاع وتعمل أنت على ان  
 مارزق الله فينتنا نصفين ( قال ) لا يجوز هذا عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الشركة  
 بنير مال أتجوز ( قال ) لذي سمعت من مالك انما سمعت أن الشركة لا تجوز الا على  
 التكافؤ في الاموال وما سمعت منه في الدم شيئاً ( قال ) وقد كره الشركة بالدم  
 ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا تصلح الشركة الا في المال والدين والمنل بالأيدي ولا تصلح  
 الشركة بالدم الا أن يكون شراؤهما في سلعة حاضرة أو غائبة اذا حضرا جميعا الشراء  
 وكان أحدهما حميلاً بالآخر ﴿ قلت ﴾ فان اشتركا بنير مال اشتركا بوجوههما على ان  
 يشترى بالدين ويبيعا فاشترى كل واحد منهما سلعة على حدة أيلزم كل واحد منهما

نصف ما اشترى صاحبه أم لا (قال) لا تعجني هذه الشركة ﴿قلت﴾ اتحفه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة وقد أخبرتك في أول مسائل الشركة بما حفظت عن مالك في هذا ﴿ابن وهب﴾ عن عامر بن مرة الحيصي عن عمرو بن الحرت عن ربيعة أنه قال في رجلين اشتركا في بيع بقدر أحدهما فقال ربيعة لا يصلح هذا وقال اليت مثله

﴿في الصناع يشتركون على أن يعملوا في حانوت واحد﴾  
﴿وبعضهم أعمل من صاحبه﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الصباغين أو الخياطين إذا اشتركوا على أن يعملوا في حانوت واحد وبعضهم أفضل عملا من بعض أتجوز هذه الشركة بينهم (قال) قال مالك إذا اشتركوا على أن يعملوا في حانوت واحد فالشركة جائزة (قال ابن القاسم) والناس في الاعمال لابد أن يكون بعضهم أفضل عملا من بعض

﴿في الصانعين يشتركان بعمل أيديهما﴾

﴿قلت﴾ أرايت الحدادين والقصارين والخياطين والصواغين والخرازين والسراجين والفرائين وما أشبه هذه الأعمال هل يجوز لهم أن يشتركوا (قال) قال مالك إذا كانت الصناعة واحدة خياطين أو قصارين أو حدادين أو فرائين اشتركوا جميعاً على أن يعملوا في حانوت واحد فذلك جائز ولا يجوز أن يشتركوا فيعمل هذا في حانوت وهذا في حانوت أو هذا في قرية وهذا في قرية أخرى ولا يجوز أن يشتركوا وأحدهما حداد والآخر قصار وإنما يجوز أن يكونا حدادين جميعاً أو قصارين جميعاً على ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت أن اشتركا على عمل أيديهما وهما قصاران جميعاً ولا يحتاجان إلى رأس مال واشتركا على أن على هذا من العمل الثلث وعلى هذا الثلثين على أن لصاحب الثلث من كل ما يصبىان الثلث ولصاحب الثلثين الثلثين وعلى أن على صاحب الثلث ثلث الصباغ وعلى صاحب الثلثين ثلثي الصباغ (قال) لا بأس بذلك مثل الشركة في

الدرهم لانهما اذا اشتركا بعمل أيديهما يجعل عمل أيديهما مكان الدرهم فاجاز في  
الدرهم جاز في عمل أيديهما ﴿قلت﴾ وكذلك ان اشترك جماعة قصارون أو جماعة  
حدادون في حاتوت واحد في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان احتاج  
الصباغون الى رأس مال أو أهل الاعمال ممن سواهم كيف يشتركان (قال) يخرجان  
رأس المال بينهما بالسوية فيشتركان في أعمالهما يعملان جميعا ﴿قلت﴾ فان أخرج  
أحدهما من رأس المال الثلثين وأخرج الآخر من رأس المال الثلث على أن يعمل جميعا  
فما أصابا فهو بينهما نصفين (قال) لا تجوز هذه الشركة عند مالك وان اشتركا  
فأخرج أحدهما الثلث من رأس المال وأخرج الآخر الثلثين فاشتركا على أن علي  
صاحب الثلثين من العمل الثلثين وعلى صاحب الثلث من العمل الثلث والربح بينهما  
على الثلث والثلثين لصاحب الثلث الثلث ولصاحب الثلثين الثلثان فذلك جائز عند  
مالك. وقد قال مالك في الرجلين يشتركان على أن يخرج أحدهما الثلث من رأس المال  
ويخرج الآخر الثلثين على أن العمل عليهما نصفين والربح بينهما نصفين (قال مالك)  
لاخير في هذه الشركة (قال) وان اشتركا على أن يكون من عند أحدهما ثلثا رأس  
المال ومن الآخر الثلث على أن علي صاحب الثلثين ثلثي العمل وعلى صاحب الثلث  
ثلث العمل والربح بينهما على الثلث والثلثين لصاحب الثلثين الثلثان ولصاحب الثلث  
الثلث والوضعية بينهما على ذلك (قال مالك) هذا جائز وكذلك الشريكان في القسارة  
والخياطة والصباغة وجميع أهل الأعمال الذين يعملون بأيديهم اذا احتاجوا الى رأس  
مال يعملون به مع عملهم بأيديهم (قال ابن القاسم) ومن الأعمال أعمال لا يحتاجون  
فيها الى رأس مال فلا بأس أن يشتركا في عمل أيديهم

﴿في القصارين يشتركان على أن المدة والقصاري من عند أحدهما﴾  
﴿والحاتوت من عند الآخر على أن مارزق الله بينهما نصفين﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن قصارين اشتركا على أن المدة والقصاري ومتاع  
القسارة من عند أحدهما والحاتوت من عند الآخر على أن مارزق الله بينهما نصفين

( قال ) لا يعجبني هذا ولم أسمعه من مالك إلا أني سمعت مالكا يقول في الرجل يأتي بالدابة والآخ بالراح فيعملان كذلك اشتركا على أن مازق الله بينهما نصفين ان ذلك غير جائز فأري مسئلتك مثل هذا أنه غير جائز اذا كانت اجارتهن مختلفة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشترك قصاران من عند أحدهما المدقة والقصارى وجميع الاداة تطاول بذلك على صاحبه على أن مازق الله بينهما نصفين أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) لاخير في هذه الشركة اذا كان للاداة قدر وقيمة كبيرة لان مالكا قال في الرجلين يشتركان في الزرع وتكون الارض لاحدهما لها قدر من الكراء فاشتركا على أن يلقي صاحب الارض كراءها لصاحبه ويخرجها مابعد ذلك من العمل والبذر بينهما بالسوية ( قال ) لاخير في ذلك الا أن يخرج الذي لا أرض له نصف كراء الارض ويكون جميع العمل والبذر بينهما بالسوية فكذلك الشركة في العمل بالايدي لا تصلح الا أن تكون الاداة منهما جميعا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كانت أداة العمل من عند أحدهما فاستأجر شريكه الذي لا أداة عنده نصف تلك الاداة واشتركا على أن مازق الله بينهما نصفين ( قال ) هذا جائز مثل الشريكين في الزرع والارض من عند أحدهما على أن نصف كراء الارض على شريكه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تطاول عليه بالشئ القليل من أداة القصاراة مثل المدقة والقصرية ( قال ) ان كان شيئاً تأفها يسيراً لا قدر له في الكراء فلا أرى به بأساً لأن مالكا قال في الشريكين في الزرع يكون لأحدهما الارض ولا خطب لها في الكراء قرب بلدان لا يكون للأرض عندهم كبير كراء مثل بعض أرض المغرب وما أشبهها تكون الارض العظيمة كبراًؤها الشئ اليسير ( قال مالك ) فلا أرى بأساً أن يلقي كراء تلك الارض فلا يؤخذ لها كراء اذا كان كراؤها تأفها يسيراً ويكون ما بقي بعد كراء هذه الارض بينهما بالسوية

﴿ في الرجال يأتي أحدهم بالبيت والآخرا بالرحا والآخرا بالبغل ﴾ .  
 ﴿ فيعشتركون على أن ما رزق الله بينهم بالنسوة ﴾ .

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان اشتركتا ثلاثة نفر لي بيت ولصاحبي الرحا ولصاحبي  
 الآخر البغل على أن ما أصبنا من شيء فهو بيننا سواء وجهنا أن يكون هذا غير جائز  
 فعملنا على هذا فأصبنا مالا ( فقال ) يقسم المال بينهم أثلاثا ان كان كراء البيت والدابة  
 والرحا معتدلا ﴿ قلت ﴾ فان كان مختلفا ( قال ) يقسم المال بينهم أثلاثا لأن رؤس  
 أموالهم عمل أيديهم فقد تكافؤا فيه ويرجع من له فضل كراء في مناعه على أصحابه  
 ﴿ قلت ﴾ فان لم يصيبوا شيئا ( قال ) يترادون ذلك فيما بينهم يرجع بذلك بعضهم على  
 بعض ان لم يصيبوا شيئا بفضل الكراء وهذا عندي مثل ما قال مالك في الرجلين  
 يشتركان يأتي أحدهما بمائة درهم والآخرا بمخمسين درهما على أن الربح بينهما نصفين  
 قال مالك لاخير فيه ويقسمان الربح على قدر رؤس أموالهما ويقام لصاحب الحسین  
 الزائدة عمله في خمسة وعشرين درهما لأن الحسین الزائدة عملا فيها جميعا فعمل صاحب  
 الحسین الزائدة في خمسة وعشرين منها وعمل صاحبه في خمسة وعشرين من الحسین الزائدة  
 فله أجر مثله فيما عمل فان لم يربحا ووضعا كانت الوضیعة عليهما على قدر رؤس أموالهما  
 ويكون لصاحب الحسین أجر عمله في الخمسة والمشرین الزائدة التي عمل فيها ( قال )  
 وسألنا مالكا عن الرجل يأتي بالرحا ويأتي الآخر بالدابة يعملان جميعا على أن ما اكتسبا  
 فهو بينهما قال مالك لاخير في ذلك فلما قال مالك لاخير في ذلك فسرنا ما سألتنا عنه  
 من المسئلة التي كرهها مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتركا على أن الرحا من أحدهم  
 والبيت من آخر والدابة من آخر على أن على رب البغل العمل فعمل على هذا ( قال )  
 العمل كله لصاحب الدابة الذي عمل وعليه أجر الرحا والبيت ﴿ قلت ﴾ وان لم يصب  
 شيئا ( قال ) نعم وان لم يصب شيئا ﴿ قلت ﴾ لم جعلت جميع العمل لهذا الذي اشترطوا  
 عليه العمل ولم يجعل أصحابه معه شركاء في الرحا والبيت وقد أشركت بين الذين عملوا  
 بأيديهم في المسألة الاولى ( قال ) لان أولئك لم يسلم بعضهم الى بعض ما في يديه وكأن

بعضهم أجر سلمة بعض على ان اشتركوا في العمل بأيديهم وان هذا الذي سألت عنه الذي شرط عليه العمل وحده ولم يعمل أصحابه معه أسلم اليه الرحا والبيت فعمل بهما فهو كانه أعطى رحا وبيتا وقيل له اعمل فيه على أن لك نصف ما تكسب ولنا النصف أو الثلث فأتوا واستأجر هذه الاشياء بثلاث أو بنصف ما يكسب فيها فالاجارة فاسدة فعليه أجر مثلها قال قال مالك في الرجل يدفع الى الرجل دابته أو سفينة يعمل عليها على نصف ما يكسب عليها (قال) ما أصاب على الدابة أو السفينة فهو له ويعطى رب الدابة أجر مثلها فالرحا والبيت عندى مثل الدابة التي يعمل عليها على النصف عند مالك وانما قسمت المال في هذه المسئلة على الابدان وجعلت الابدان رؤس الاموال لان ما أخرجوا من المتاع له أجرة فقد تكافؤا في عملهم بأيديهم فاذا كانت اجارة ما أخرجوا من المتاع معتدلة فقد أكرى كل واحد منهم متاعه بمتاع صاحبه وكانت الشركة صحيحة ألا ترى لو أن هؤلاء الثلاثة أرادوا أن يشتركوا والمتاع لأحدهم فأكثروا منه ثلثي ما في يديه لجازت شركتهم اذا اعتدلت هذه الاشياء بينهم فكذلك اذا كان لكل واحد منهم شئ على حدة وكراؤه معتدل ان كل واحد منهم كانه أكرى متاعه بمتاع صاحبه وان كان مختلفا أعطى من له فضل ما بقي من فضله ولم تكن الدواب رؤس الاموال بمثل الدواب والدراهم اذا اختلفت أن يخرج هذا مائتين وهذا مائة ويكون الربح بينهما بشطرين والوضيعة كذلك فيكون الربح لرأس المال لانه مما لا يجوز أن يؤاجر والرجال يؤاجرون فيقسم الفضل على المال ويدعى الذين تجوز اجارتهم عمل مثلهم فيما أعانوا من له الفضل في رأس ماله كان في ذلك ربح أو وضیعة أولا ترى لو أن صاحب المائتين شرط على صاحب المائة العمل لكان فاسداً فان وقع فضل أو كانت وضیعة فلي المال أو للمال لانه لا يؤاجر وهو رأس المال وأعطى العامل أجر مثله فيما عمل في مال صاحب المائتين أو لا ترى أن الذين اشتركوا بأبدانهم وأخرجوا الرحا والبيت والتبعل لما شرطوا العمل على رب التبعل كان الربح له والوضیعة عليه وكان عليه أجر الرحا والبيت لان لهم أجره وصار عمله كانه رأس المال

وهذا يذهب أصل قول مالك والله سبحانه وتعالى أعلم

❦ في الصائنين والشريكين بعمل أيديهما يمرض أحدهما أو يغيب ❦

❦ قلت ❦ أرايت قصارين أو حدادين وأهل الصناعات كلها اشترك أهل نوع على أن ما رزق الله بينهما فرض أحدهما وعمل الآخر (قال مالك) إذا اشتركا وكانا في حاتوت فرض أحدهما وعمل الآخر فالعمل بينهما لان هذا أمر جائز بين الشركاء (قال ابن القاسم) ولكن ان مرض فتطول به مرضه أو ما أشبهه أو غاب فتطول ذلك فهذا يتباحش فان عمل الحاضر والصحيح فأحب أن يجعل نصف العمل لشريكه النائب أو المريض من غير شرط كان بينهما في أصل الشركة انه من مرض مثل المرض الطويل أو غاب مثل النية البعيدة فما عمل الآخر فهو بينهما فاذا لم يكن هذا الشرط وأراد العامل أن يعطى المريض أو النائب نصف ما عمل فلا بأس بذلك وان كان الشرط بينهما فالشركة فاسدة ❦ قلت ❦ تحفظ هذا عن مالك في المرض الطويل والنية الطويلة (قال) لا الا أن مالكا قال لي يتعاون الشريكان في المرض والشغل فملت أنا ذلك على المرض الخفيف والنية القريبة ❦ قلت ❦ فان كان هذا الشرط بينهما وأفسدت هذه الشركة كيف يصنع بما عملا (قال) يكون ما عملا الى يوم مرض أو غاب بينهما على قدر عملهما وما عمل الصحيح بعد المريض أو الحاضر بعد النائب فذلك للعامل ولا يكون لصاحبه فيه شيء

❦ في الصائنين والشريكين بعمل أيديهما أيضمن ❦

❦ أحدهما ما دفع الى شريكه عمله ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن قصارين اشتركا أو خياطين أيضمن كل واحد منهما ما يقبل صاحبه (قال) نعم لان مالكا قال شركتهما جائزة فأرى ضمان كل واحد منهما جائزا على صاحبه وصاحبه ضامن لما ضمن هذا فأرى أن على كل واحد منهما ضمان ما ضمن صاحبه من عملهما

﴿ في الصائدين الشريكين يعمل أيديهما يدفع الى أحدهما العمل ﴾  
 ﴿ يعمله فيغيب أو يفاصل شريكه بألزم بما دفع الى شريكه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأت ان دفعت الى خياط ثوبا ليخطه فتاب الذي دفعت اليه الثوب وأصيب شريكه أيكون لي أن ألزمه بخياطة الثوب في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأت ان اقرقا فقلت الدعوى لم أدفع اليه الثوب أيكون لي أن ألزمه بخياطة الثوب (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ لم وقد اقرقا (قال) لان عهدةك وقعت عليهما قبل فرقتها فلك أن تأخذ أيهما شئت بمملك لان كل واحد منهما ضامن عن صاحبه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أني بعت أحد الشريكين سلمة من السلع بدين الى أجل ثم افرقا فقلت الذي لم أئمه شيئا بعد فرقتها أيكون لي أن أخذه بالدين (قال) نعم لان عهدةك وقعت عليهما قبل فرقتها وكل واحد منهما ضامن لما على صاحبه

﴿ في شوكاة الاطباء والمعلمين ﴾

﴿ قلت ﴾ هل تجوز شركة الاطباء يشترك رجلان على أن يعملوا في مكان واحد يعملان ويعملان فما رزق الله بينهما نصفين (قال) سألت مالكا عن المعلمين يشتركان في تعليم الصبيان على أن ما رزق الله بينهما نصفين (قال) ان كانا في مجلس واحد فلا بأس به (قال) وان افرقا في مجلس فلا خير في ذلك ﴿ قال ﴾ وكذلك الاطباء عندى اذا كان ما يشتريانه من الادوية ان كان له رأس مال يكون بينهما جميعا بالسوية

﴿ في شركة الحمالين على رؤسهما أو دوابهما ﴾

﴿ قلت ﴾ هل تجوز الشركة في قول مالك بين الجمالين والبغالين والحمالين على رؤسهم وجميع الاكرياء الذين يكرون الدواب (قال) لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز ولم لا يعمل هذا بمنزلة الشركة في عمل الايدي (قال) ألا ترى أن مالكاً لم يجوز الشركة في عمل الأيدي الا أن يجتمعا في حانوت واحد ويكون عملهما نوعاً واحداً سراجين أو خياطين أو دواب هذا تعمل في ناحية ودواب هذا تعمل في ناحية فهذا

غير جائز إلا أن يعمل في موضع واحد لا يختلفان مثل أن يتقبلا الشيء يحملانه  
 جميعا ويتعاونان فيه جميعا ألا ترى أيضا أن الشركة لا تجوز بين أهل الصناعات إذا  
 كانت الاداة لأحدهما دون الآخر ولم تجز الشركة بينهما أيضا إذا كانت الاداة  
 مختلفة بمضها من هذا وبعضها من هذا إذا كانت الاداة كثيرة لها قيمة مختلفة  
 حتى يكونا شريكين في جميع الاداة فتكون الاداة التي يعملان بها بينهما جميعا فإ  
 ضاع أو تلف فنهما جميعا وما سلم منهما فينهما جميعا وإن كانت الاداة نافذة يسيرة  
 فلا بأس أن يتناول بها أحدهما على صاحبه . فهذا أيضا يدل على أن الشركة بالدواب  
 غير جائزة ولو استأجر الذي لا أداة له من شريكه نصف الإداة واشتركا كان ذلك  
 جائزا على مثل الشركة في الأرض وقد فسرت ذلك لك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روي  
 ابن غاتم في شركة الحرث عن مالك اختلافا فيما يخرجان من البقر والاداة بينهما  
 فتكون المصيبة منهما جميعا . وروى غيره وهو ابن القاسم إذا كان ما يخرج هذا  
 من البقر والاداة ويخرج الآخر من المسك<sup>(١)</sup> والأرض مستوية في كرائه ان ذلك  
 جائز إمد أن يمتدلا في الزرعة ﴿ قلت ﴾ فما تقول في الدابة تكون لرجل فيأتيه  
 رجل فيستأجر نصفها ثم يشتركان في العمل عليها فما أصاب فينهما ﴿ قال ﴾ لا بأس  
 به وما سمعت في هذا شيئا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لي بغل ولصاحبي بغل فاشتركنا  
 على الحمولة التي تحمل على البغلين ﴿ قال ﴾ ما أرى بأسا إذا كانا يحملان جميعا فيحملان  
 على دابتهما لأن هذين يصير عملهما في موضع واحد وهذا مثل أن يتقبلا الشيء  
 يحملانه الى موضع واحد وان كان يعمل كل واحد منهما على حدة فلا خير فيه

﴿ في الرجلين يشتركان على أن يحششا أو يحطبا ﴾ .

﴿ على أنفسهما أو دوابهما ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز للشريكين أن يشتركا على أن يحطبا الحطب فما احتطبا من شيء  
 فهو بينهما نصفين ﴿ قال ﴾ ان كانا يعملان جميعا معا في موضع واحد فلا بأس بذلك  
 وذلك جائز وان كانا يحطبان كل واحد منهما على حدة فما حطب هذا فهو بينهما

وما حطب هذا فهو بينهما فهذا لا يجوز . مثل قول مالك في الخياطين يعملان هذا في حاتوت وهذا في حاتوت ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اشتركا على أن يحنشا الحشيش أو يجمعا بقل البرية أو ثمار البرية فيبعانه فاباعا من شيء فهو بينهما أو اشتركا على أنهما اذا جمعا ذلك اقسماه بينهما ( قال ) اذا كانا يعملان ذلك معا فما احتشا اقتسما بينهما أو ما جمعا من الثمار أو ما باعا من ذلك فالتمن بينهما فلا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتركا على أن يحتظبا على دوابهما أو على غلامهما أو يحتشا عليهم أو يلقطا الحطب أو الثمار أو يحملاه على الدواب الى مصر فيبعان ذلك أتجوز هذه الشركة في قول مالك أم لا ( قال ) اذا كانا جميعا يعملان في عمل واحد لا يفرقان فذلك جائز وهذا بمنزلة ما لو عملا بأيديهما في شيء واحد وقد قال مالك في الزرع يشتركان فيه فيأتي كل واحد منهما بشوره أو بقلامه وما أشبه هذا من أداة الحرث ( قال ) مالك ذلك جائز وهذا بمنزلة ﴿ قلت ﴾ فأتقول في الرجلين يخرجان دابتهما على أن يكرياهما ويعملا جميعا ما فارتزق الله بينهما ( قال ) لا يجزئني هذا لان الكراء ربما أكرى أحدهما ولم يكر الآخر وليس هو أمراً يدوم العمل عليهما . مثل الرجلين اللذين يعملان بأيديهما ذلك يعملان فيما قل أو أكثر مما استعملا ولو أجزت لك هذا لأجزت لك أن يشترك الرجلان على أن يحمل على رقابهما فهذا لا يجوز على أن يكونا هما اللذان عندي لان هذا يحمل الى حارة بني فلان وهذا الى حارة بني فلان فالعمل مفترق فلا تجوز الشركة فيه وكذلك الدواب هو عندي مفترق ولا أحفظ من مالك فيه شيئا أقوم لك عليه الساعة الا أن يكونا مجتمعين في كل ما يعملان ولا يفرقان فلا بأس به وان كان ذلك لا يقدر عليه ولا بد من افتراقهما فلا خير فيه

— في الرجلين يشتركان في صيد السمك أو الطير في نصب —

﴿ الشرك وصيد لينة والكلاب ﴾

﴿ قلت ﴾ فان اشتركا على صيد السمك وصيد الطير وصيد الوحش ( قال ) نعم ذلك جائز اذا كانا يعملان بحال ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اشتركا صيادان

بصيدان السمك أو الطير بالشباك أو بالشرك أو الوحش فهو على ما وصفت لي (قال) نعم قلت ﴿أرأيت أن اشتراكا في نصب الشرك والجالات للطير والوحش أيجوز ذلك﴾ (قال) إذا كانا يعملان جميعا فلا بأس به ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتراكا في صيد البزاة وصيد الكلاب على أن ما صادا بازيهما أو بكليهما فذلك بينهما نصفين أيجوز ذلك (قال) لا أرى ذلك إلا أن يكون البزاة والكلاب بينهما أو يكون البازان يتعاونان والكلبان فيكون طلبها واحداً وأخذهما واحداً فلا يفتران في ذلك

— في الشركة في حفر القبور والمعادن —

﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتراكا في حفر القبور وحفر المعادن والآبار والعيون وبناء البنيان وعمل الطين وضرب اللبن وطبخ القراميد وقطع الحجارة من الجبال (قال) ذلك جائز كله عند مالك لأنهما يجتمعان في هذا جميعا مما كان يعمل هذا في ناحية وهذا في ناحية فلا يجوز ذلك لأن الشريكين في الأعمال بالإيدي لا يجوز لهما أن يعملوا في موضع واحد فكذا هؤلاء لا يجوز لهما أن يعملوا في موضع واحد ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتراكا في حفر المعادن (قال) ما أرى به بأساً إذا كانا يعملان جميعا في موضع واحد يحفران فيه ولا يعمل هذا في غار وهذا في غار ﴿قلت﴾ فإذا عملا في المعادن جميعا فما أدركا من نيل فهو بينهما في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن مات أحدهما بعد ما أدركا النيل (قال) قال مالك في المعادن لا يجوز بينهما لأنها إذا مات صاحبها الذي عملها أقطعها السلطان لنيره فذلك لا يجوز بينهما فأرى المعادن لا تورث إذا مات صاحبها رجعت إلى السلطان فرأى فيها رأيه ويقطعها لمن يرى وينبغي له أن ينظر في ذلك لجميع المسلمين (وقد سئل) مالك عما ظهر من المعادن مثل معادن أفريقية ماذا يرى فيها (قال) أرى ذلك للامام ينظر للناس فيها يعملونها ولا يراها لأهل البلد ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتراكا في حفر الكحل والزئبق فأت أحدهما أ يكون للسلطان أن يجعله مثل المعادن في قول مالك أم يجعله لورثة الميت وما كان من معادن النحاس والرصاص والجواهر كله كيف يكون سبيله (قال) أرى سبيله مثل

ما وصفت لك في معادن الذهب والفضة اذا مات العامل صنع السلطان فيها مثل ما يصنع في معادن الذهب والفضة

❦ في الشركة في طلب اللؤلؤ والعنبر وما يقذف البحر ❦

❦ قلت ❦ اتجوز الشركة في استخراج اللؤلؤ من البحر وطلب العنبر على ضفة البحر وجميع ما يقذف البحر والنوص في البحر (قال) لا بأس بذلك اذا كانا يعملان جميعا بمنزلة ما يكون في المركب يركبان جميعا ويقذفان جميعا ويتعاونان جميعا وكذلك الصيادان يخرجان جميعا في المركب فيقذفان جميعا ويصيدان ويتعاونان جميعا فيما يحتاجان اليه (قال) فلا بأس بذلك اذا كانا يعملان في موضع واحد مثل ما وصفت لك

❦ في الشركة في طلب الكنوز ❦

❦ قلت ❦ فان اشتركا على أن يطلبوا الكنوز والركاز وكل ما كان من دفن الجاهلية وغسل تراهم (قال) قال مالك لا يعجني الطلب في بيوت الجاهلية ولا في قبورهم (قال مالك) ولا أراه حراما ولا يعجني أن يطلب الاموال في قبورهم وآثارهم (قال ابن القاسم) وغسل تراهم عندي خفيف وكل ما سألت عنه فلا أرى بذلك بأسا اذا كانا يعملان جميعا بحال ما وصفت لك

❦ في الشركة في الزرع ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو كانت الارض من عندي والبقر من عند شريكي والبذر من عندنا جميعا والعمل علينا جميعا اتجوز هذه الشركة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا كان كراء الارض وكراء البقر سواء جازت الشركة بينهما ❦ قلت ❦ أرايت ان كانت البقر أكثر كراء أو الارض أكثر كراء اتجوز هذه الشركة فيما بينهما (قال) قال مالك لا أحبها حتى يتدلا (قال) وقد كان مالك يقول في الارض التي لا كراء لها مثل أرض المغرب التي لا تكثرى انما يمنحونها الناس (قال مالك) لو أن رجلا أخرج أرضا من هذه الارض وألفاها ونكافأ فيها بعد ذلك من التفقات والبذر

لم أر بذلك بأساً. وأما كل أرض لها كراء (قال مالك) فلا يجزئني أن تقع الشركة بينهما إلا على التكافؤ (قلت) رأيت أن اشتراكاً فأخرج أحدهما البذر من عنده وأخرج الآخر الأرض من عنده وتكافأ فيما سوى ذلك من العمل وكراء الأرض وقيمة البذر سواء (قال مالك) لا خير فيه (قلت) لم وقد تكافأ في العمل وقيمة كراء أرضه مثل قيمة بذر هذا (قال) لأن هذا كأنه اكراه نصف أرضه بنصف بذره فلا يجوز أن يكريه الأرض بشيء من الطعام (قلت) ولا تصلح الشركة في الزرع عند مالك إلا أن يكون البذر بينهما وتكافأ فيما بعد ذلك من العمل (قال) نعم كذلك قال مالك إذا أخرج البذر من عندهما جميعاً ثم أخرج أحدهما البقر والآخر الأرض أو كان العمل من عند أحدهما والبقر والأرض من عند الآخر وقيمة ذلك سواء فلا بأس بذلك وإنما كره مالك ما أخبرتك من البذر أن يكون من عند أحدهما والأرض من عند الآخر لأن هذا يصير كراء الأرض بالطعام فأما ما سوى هذا فلا بأس أن يخرج هذا بعض ما يصلحهم من أداة الحرث وهذا بعض ما يصلحهم بعد أن يكون قيمة ما أخرج هذا مثل قيمة ما أخرج هذا (قلت) رأيت أن اكترى الأرض جميعاً من رجل وأخرج أحدهما البذر وأخرج الآخر البقر وجميع العمل وكان قيمة البذر وقيمة كراء البقر وجميع عمل الزرع سواء (قال) لا بأس بذلك عند مالك لأنهما قد سلما من أن يكونا هنا كراء الأرض بالطعام وقد تكافأ بحال ما ذكرت لي (قلت) رأيت أن اشتراكاً على الثلث والثلثين على أن العمل بينهما كذلك والبذر من عندهما كذلك على الثلثين والثلث أن يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) نعم ذلك جائز عند مالك إذا تكافأ على ذلك (وسئل ابن القاسم) عن الرجل يعطي الرجل الأرض يزرعها ويعطي من البذر للعامل مثل ما يخرج هو لوزاعتها على نصفين يعطيه أرضه على ذلك وهي أرض مأمونة لا يكاد يخطئها عام في أن تروى من الماء فيعمل العامل فيها من سنته وإنما هي أرض تحرث الآن ليكرزها بالحرث ويتركها فإذا كان قابلاً إذا احتاج إلى

زراعتها زرعها (قال ابن القاسم) إذا كانت أرضاً مأمونة لا يخطئها أن تروى في كل عام فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى فإن كانت غير مأمونة فلا خير فيه لأنه حين حرث الأرض كان صاحب الأرض قد انتفع بحرث العامل فيها بحرثه أياها وتكرمه لها بالحرث لما يرجو من زراعتها حين حرثها وتأخر المطر عنها ولم تروا فسوخ العمل فيما بينهما وصار هذا قد انتفع بعمل صاحبه فيها فلا أحبه وأنا أكرهه كراهية شديدة ويكون بمنزلة من تعجل النقد في بيع باعه أو كراء أكرامه مما لا يجوز فيه من تعجيل النقد فيكون من تعجل النقد قد انتفع بما وصل إليه بغير شيء أو صله إلى صاحبه فهذا لا يجوز ﴿قلت﴾ أو أيت لو أن ثلاثة نفر اشتركوا في زرع فأخرج أحدهم الأرض والآخِر البقر والآخِر العمل والبذر بينهم أثلاثاً (قال) هذا جائز عند مالك إذا تكافؤا في العمل وكان البذر بينهم بالسوية ﴿قلت﴾ أ رأيت أن كان البذر من عند رجلين بالسوية ومن عند الآخر الأرض وجميع العمل (قال) لا خير في هذا ﴿قلت﴾ لمن الزرع (قال) لصاحب الأرض ويعطى هذا بذرها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي (وقد قال غيره) ويكون الزرع لصاحبي الزرعة ويكون عليهما كراء الأرض وكراء عمل العامل (وقال غيره) من الرواة بمنزلة القراض إذا كان العمل فيه فاسداً فيكون الربح للمال ويكون للعامل أجر مثله لأن كل ما لا يؤاجر فالربح له والتماء له والوضيعة عليه ولما يؤاجر أجر مثله والله سبحانه وتعالى أعلم وقد ذكر نحو هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الزرع لصاحب الزرعة وللآخرين أجر مثلهم

### الشركة بالمروض

﴿قلت﴾ هل تجوز الشركة بالمروض تكون عندي ثياب وعند صاحبي حنطة أو دواب فاشتركتنا في ذلك أتجوز الشركة فيما بيننا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ وتفسير ذلك عندي إذا اشتركا على قدر قيمة سائمة كل واحد منهما بقدر رأس ماله ويكون عليه من الوضيعة بقدر رأس ماله

قلت ﴿ اذبان رأس مالهما عرضاً من اللروض وان كان مختلفاً فلا بأس أن  
يشتراك به على القيمة في قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وكيف يقومان ما في أيديهما  
وكيف يكونان شريكين أبيع هذا نصف ما في يديه من صاحبه بنصف ما في يدي  
صاحبه اذا كانت القيمة سواء أو يقومان ولا يبيع كل واحد منهما نصف ما في يديه  
بنصف ما في يدي صاحبه ( قال ) اذا قوما ما في أيديهما وكان قيمة ما في أيديهما سواء  
وأشهدا على أنهما قد اشتركا بالنصف فقد باعه نصف ما في يديه بنصف ما في يدي  
صاحبه اذا قوماه وكانت قيمتهما سواء ثم أشهدا على الشركة فقد باعه نصف سلعته  
بنصف سلعة صاحبه وان لم يذكر البيع ﴿ قلت ﴾ أرايت لئن اشتركا بسلعتيهما على  
ان الربح بينهما نصفين والوضعية عليهما نصفين وعلى أن يكون رأس مال كل واحد  
منهما بالسوية واشتركا في هاتين السلتين فلما قوما السلتين كانت احدهما الثلثين  
والاخرى الثلث كيف يصنعان وكيف تقع الشركة بينهما في قول مالك ( قال ) ان  
كانا لم يعملوا وأدركت السلطان ردنا الى صاحبيهما وفسخت الشركة فيما بينهما وان  
فانت السلطان كانا على الشركة على ما بلغت كل سلعة ويمطى القليل الرأس المال أجرة  
في الزيادة التي عمل فيها مع صاحبه وان كانت وضعية فضت الوضعية على جميع المال  
فما أصاب الكثير كان على صاحب الكثير وما أصاب القليل كان على القليل الرأس  
المال والربح ان كان فكذلك أيضاً لان رأس مالهما كان على ما بلغت سلعتاهما ولم  
يكن على ما شرطوا ولا يكون على صاحب السلعة القليلة ضمان في فضل سلعة صاحبه  
على سلعته وليس فضل سلعة صاحبه مما وقع فيه بينهما بيع . ومما بين لك ذلك  
أن مالكا قال في الرجل يأتي بمائة ويأتي رجل آخر بمائتين فيشتركان على أن الربح  
بينهما والنقصان عليهما بالسوية والعمل عليهما بالسوية ( قال ) قال مالك الوضعية  
على قدر رؤس أموالهما والربح على قدر رؤس أموالهما ويمطى صاحب المائة أجر مثله  
فيما أعان صاحب المائتين في فضل المائتين ولم يحملها سلفاً وإنما أعطاه اياها على أن  
يشاركه ولو كانت سلفاً لكان له ربح الخمسين التي أعطاه اياها حتي يساويه في رأس

المال ولكن أيضا ضامنا للخمسين وتكون أيضا شركة قابضة لأنها شركة وسلف  
 (وقال مالك) أراه إنما أسلفه الخمسين على أن أعانه بالعمل قال فأراه مفسوخا لا ضمان  
 عليه في الخمسين وضمان الخمسين على صاحب المائتين وربحها له ووضعيتها عليه  
 ويكون عليه لصاحب المائة أجرته فيما أعانه فيها ولو كانت الدنانير تكون هاهنا  
 عند مالك سلفا لكان يكون ضمانها منه إن جاء نقصان ولكن المتاع في الشركة  
 الأولى تبعا يلزم القليل الرأس أثلث نصف قيمة ما يفضل به صاحبه فلما لم يضمن مالك  
 الشريكين في الدين إذا فضل فضل أحدهما ولم يجعله سلفا وأسقط عنه الضمان  
 وجعل له الأجر أسقطت أنا عنه نصف قيمة فضل المتاع وأعطيته بعمله في  
 ذلك مع شريكه نصف عمل مثله ولم أره فيما ﴿قلت﴾ أرايت أن اشتراكا بما يوزن  
 أو يكال مما لا يؤكل ولا يشرب اشتراكا بأنواع مختلفة أخرج هذا مسكا وأخرج  
 هذا عنبرا وقيمتها سواء فاشتراكا على أن العمل عليهما بالسوية (قال) هذا جائز  
 ﴿قلت﴾ ولم وهذا عما يوزن ويكال (قال) إنما كره مالك ما يؤكل ويشرب مما يوزن  
 ويكال في الشركة إذا كانا من نوعين وإن كانت قيمتهما سواء لأن محلهما في البيع  
 قريب من الصرف فكما كره في الدنانير والدرهم الشركة وإن كانت قيمتهما سواء  
 فكذلك كره لي كل ما يؤكل ويشرب مما يكال أو يوزن مما يشبه الصرف ﴿قلت﴾  
 أرايت العروض وما سوي الطعام والشراب مما يوزن ويكال ومما لا يوزن ولا يكال  
 هل يجوز مالك الشركة فيما بينهما إذا كان رأس مالهما نوعين مختلفين وقيمتها سواء  
 والعمل بينهما بالسوية (قال) نعم هذا جائز لاني سألت مالكا غير مرة ولا مرتين  
 عن العروض يشتركان بها من نوعين مختلفين إذا كانت القيمة سواء والعمل بالسوية  
 (قال مالك) ذلك جائز (قال) ولم أسأل مالكا عما يوزن ويكال مما لا يؤكل ولا  
 يشرب ولكن إنما سألت عن العروض فجوزها لي فستلتك هذه هي من العروض فأرى  
 الشركة بينهما جائزة ﴿قلت﴾ والشركة بالعروض جائزة في قول مالك بحال ما وصفت  
 لي (قال) نعم ﴿قلت﴾ وتجوز الشركة في قول مالك بالعروض وبالدنانير بحال ما وصفت لي

( قال ) - نعم ﴿ قلت ﴾ وتجاوز أيضاً بالطعام والدرهم في قول مالك بحال ما وهبت  
 لي ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وبالعروض وبالطعام ( قال ) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾  
 أرايت شريكين اشتراكا بالعروض شركة فاسدة أو صحيحة فافترقا بعد ما قد  
 عملا كيف يخرج كل واحد منهما رأس ماله أيكون له رأس ماله يوم يقتسمان أو  
 رأس ماله يوم وقعت الشركة فاسدة كانت أو صحيحة ( قال ) أما الصحيحة فملي قدر  
 رؤس أموالهما على ما قوما به سلعتيهما واشتركا وأما الشركة الفاسدة فيردان إلى ما يبلغ  
 رأس مال كل واحد منهما مما بلغت سلعتيهما في البيع ويقتسمان الربح على قدر ذلك  
 والوضعية على قدر ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) أما في الصحيحة فنعم هو قول  
 مالك وأما في الشركة الفاسدة فهو رأيي مثل ما قال مالك في الذناير والدرهم إذا كانت  
 أحدهما أكثر من الأخرى إذا اشتركا بها أن لكل واحد منهما رأس ماله يوم  
 وقعت الشركة بينهما والربح على قدر ذلك والوضعية فكذلك الشركة الفاسدة في  
 العروض ﴿ قلت ﴾ والعروض إذا اشتركا بها شركة فاسدة وقد كانا قوما العروض ( قال )  
 لا ينظر إلى ما قوما به عروضهما ولكن ينظر إلى ما باعا به العروض فيمطي كل واحد  
 منهما ثمن عرضه الذي بيع به ﴿ قلت ﴾ فإن كانت الشركة بالعروض صحيحة وقد قوما  
 عروضهما فباع كل واحد منهما سلعته بأكثر مما قوما به سلعته أو بدون ذلك ثم افترقا  
 كيف يأخذ كل واحد منهما رأس ماله يأخذ القيمة التي قوما بها سلعته أو يأخذ  
 الثمن الذي باعا به سلعتيهما ( قال ) إذا كانت الشركة صحيحة أخذ قيمتها يوم اشتركا  
 إذا افترقا ولا ينظر إلى ما باعا به السلعة لأنهما حين قوما العرضين في الشركة الصحيحة  
 فكأن كل واحد منهما قد باع نصف سلعته بنصف سلعة صاحبه وضمن هذا نصف  
 سلعة هذا وهذا نصف سلعة هذا وفي الشركة الفاسدة لا يقع لكل واحد منهما في  
 سلعة صاحبه قيسل ولا كثير فلذلك كان لكل واحد منهما ثمن سلعته الذي باع به  
 سلعته في الشركة الفاسدة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا مثل ما قال مالك  
 في الشركة في الذناير والدرهم

في الشركة بالخطة

قلت هل تجوز الشركة بالخطة أخرج أنا عشرة أرباب حنطة وصاحب عشرة أرباب حنطة فنشترك والحنطتان في الجودة سواء (قال) أرى أن الشركة فيما بينهما جائزة (قال) وسألنا مالكا عن ذلك فقال لا أرى الشركة جائزة فيما بينهما فأبى مالك أن يميز هذه الشركة لنا وأنا أرى هذه الشركة جائزة إذا اشتركا على الكيل ولم يشتركا على القيمة ولا يصلح أن يشتركا واحد الحنطتين أفضل من صاحبتها يشتركان على قيمة الحنطتين أو بكيل الحنطتين يكون لهذا سمراة ولهذا محمولة وأثمانها مختلفة أو سواء فيشتركان على أن لصاحب السمراة مثل سمراة إذا افرقا ولصاحب المحملة مثل محمولته إذا افرقا (قال) لا يجوز هذا قلت فان اشتركا على أنهما إذا افرقا أخذ كل واحد منهما قيمة حنطته وكانت قيمة الحنطتين سواء حين اشتركا (قال) لا يجوز ذلك عند مالك لأن رأس مال هؤلاء لم يستو قلت أرايت أن اشتركا على قدر قيمة حنطة كل واحد منهما وعلى أن العمل على كل واحد منهما على قدر رأس ماله (قال ابن القاسم) لا تمجني هذه الشركة وليست بجائزة بينهما على كيل الحنطة ولا على قيمتها فلا أرى أن تجوز الشركة في الطعام إلا على الكيل يتكافآن في الكيل ويتكافآن في الجودة وفي العمل والال لم تصالح الشركة (قال) ورجع مالك عن اجازة الشركة بالطعام وإن تكافأ لم يميزه لنا مالك منذ لقيناه قلت لم كرهه مالك (قال) ما رأيت له فيه حجة أكثر من أنه كرهه قلت أرايت أن اشتركا فأخرج هذا حنطة وأخرج هذا شعيراً فكانت قيمة الحنطة مثل قيمة الشعير فاشتركا على ذلك أو باع هذا نصف شعيره من هذا بنصف حنطة هذا واشتركا على أن الربح بينهما نصفين والوضعية كذلك وعلى أن العمل عليهما نصفين هل تجوز هذه الشركة في قول مالك (قال) لا قلت لم لا تجوز هذه الشركة في قول مالك (قال) لأن الشركة لا تصالح عند مالك على الدنانير والدراهم إذا كانت الدنانير من عند هذا والدراهم من عند هذا وإن كانت قيمة الدنانير مثل قيمة الدراهم لم تصالح هذه الشركة عند مالك

أو كانت القيمة سواء وكذلك الطعامان إذا اختلفا تمر وشعير أو تمر وزبيب أو خنطة  
 وشعير أو سمن وزيت فاما محل هذا محل الذهب والفضة ﴿قلت﴾ لم كره مالك  
 الشركة في الطعام وجوزه في العروض (قال ابن القاسم) لان الطعام عند مالك بمنزلة  
 الصرف والعروض انما هو بيع فلا بأس به ﴿قلت﴾ ولا تجوز الشركة في قول  
 مالك بالطعام والشراب على حال ما كان نوعا واحداً أو أنواعاً مختلفة (قال) نعم لا تجوز  
 الشركة عند مالك في الطعام على حال اذا كان من عند هذا الطعام ومن عند هذا  
 الطعام نوعاً واحداً أو مختلفاً ﴿قلت﴾ وأصل قول مالك في الشركة أن كل ما  
 يوزن ويكال مما يؤكل ويشرب لا يصلح أن يشتركا به في قول مالك وان كان رأس  
 مالهما نوعاً واحداً أو مختلفاً وجوزته أنت اذا كان رأس مالهما نوعاً واحداً في الطعام  
 والشراب (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان كانا اشتركا بالطعام شركة فاسدة فعلا ثم افترقا  
 كيف يخرجان رؤس أموالهما أعطى كل واحد منهما مكيلة طعامه أو قيمة طعامه  
 يوم وقعت الشركة بينهما فاسدة (قال) لا أقوم علي حفظ قول مالك الا أني أرى أن  
 يعطى كل واحد منهما ثمن طعامه يوم بيع ﴿قلت﴾ ولم أعطيت كل واحد منهما ثمن  
 طعامه يوم بيع ولم لا تعطيه مثل مكيلة طعامه (قال) لان هذين انما يعطى كل واحد  
 منهما ثمن طعامه يوم بيع لان كل واحد منهما كان ضامناً لطعامه حتى باعه فلما كان  
 ضامناً لطعامه حتى باعه لم يعط اذا افترقا الا الثمن الذي بيع به طعام كل واحد منهما  
 ﴿قلت﴾ فان كانا قد خلطنا طعامهما قبل أن يبيعهما ثم باعه (قال) يعطى كل واحد  
 منهما قيمة طعامه يوم خلطاه

﴿ في الشركة بالمالين المتفاضلين على أن الربح والوضيعة بينهما بالسوية ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أخرجت الف درهم وأخرج رجل آخر ألفي درهم فاشتركتنا على  
 أن الربح بيننا والوضيعة بيننا نصفين (قال) قد أخبرتك أن هذه الشركة فاسدة عند  
 مالك ﴿قلت﴾ فان عملاً على هذه الشركة وربحاً (قال) قد أخبرتك أن الربح بينهما  
 على قدر رؤس أموالهما عند مالك ويكون للقليل الرأس المال على صاحبه من الأجر

بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ فإن عملاً فوضعا نصف رأس المال الذي في أيديهما  
 (قال) الوضعية عند مالك عليهما على قدر رؤس أموالهما لأن الفضل الذي يفضل  
 به صاحبه على رأس ماله إنما كان ذلك الفضل في ضمان صاحبه الذي الفضل له ولم  
 يضمن له شريكه من ذلك الفضل شيئاً ألا ترى أن ربح ذلك الفضل إنما هو للذي له  
 الفضل فهذا يدل على أن المصيبة في الفضل من الذي له الفضل ﴿قلت﴾ فإن ذهب  
 رأس المال خسارة وركبهما ثلاثة آلاف دينار أو ركبهما من تجارتهما بعد وضيعتهما  
 رأس المال كله كيف تكون هذه الوضعية عليهما والشركة فاسدة على ما وصفت  
 لك وقد كان شرطهما أن الوضعية بينهما نصفين (قال) أرى أن الدين الذي  
 لحقهما من تجارتهما يكون عليهما على قدر رؤس أموالهما فيكون على صاحب الألف  
 ثلث هذا الدين ويكون على الذي كان رأس ماله ألفين ثلثا هذا الدين لأن الشركة  
 إنما وقعت بينهما بالمال ليس بالابدان فالحقهما من دين فض على المال الذي وقعت  
 به الشركة بينهما وهو رأس مالهما فيكون على الذي رأس ماله ألف من الدين الذي  
 لحق الثالث وعلى الذي رأس ماله ألفان الثلثان ولا يانفت إلى الشرط الذي شرطاه  
 بينهما لأن الشرط كان فاسداً (قال) وهذا الآخر لم أسمع من مالك ولكنه رأيي  
 مثل ما قال لي مالك من الوضعية في رأس المال.

﴿في الشركة بالمالين يشترط أحدهما أن يعمل ولا يعمل الآخر﴾

﴿قلت﴾ هل يجوز أن أخرج أنا ألف درهم ورجل آخر ألف درهم فنتشارك على  
 أن الربح يتنا نصفين والوضعية علينا نصفين على أن يعمل أحدهما دون صاحبه (قال)  
 قال مالك لا تجوز هذه الشركة بينهما إلا أن يستويا في رأس المال وفي العمل ﴿قلت﴾  
 فإن أخرج أحدهما ألف درهم والآخر ألفي درهم فاشتراكا على أن الربح بينهما نصفين  
 والوضعية عليهما نصفين أو اشتراطا أن الوضعية والربح على قدر رؤس أموالهما على أن  
 يعمل صاحب الألف بجميع المال وحده ويكون عليه العمل وحده (قال) قال مالك  
 لا خير في هذه الشركة (وقال ابن القاسم) يصنع فيها إذا عمل صاحب الألف بجميع

المال فربما كما وصفت لك في الشركة الفاسدة يأخذ صاحب الالفين رأس ماله ألفين  
وصاحب الالف رأس ماله ألفا ثم يقتسمان الربح على قدر رؤوس أموالهما والوضعية  
على قدر رؤوس أموالهما وللعامل الذي عمل في المال من الاجر بحال ما وصفت لك  
(قال) وأصل هذا أن الشركة لا تجوز عند مالك إلا أن يجتمعا في العمل يتكافأ في  
على قدر رؤوس أموالهما ﴿قلت﴾ أرايت صاحب الالف الذي عمل في جميع المال  
في ألفه وأثنى شريكه على أن الربح بينهما أو على أن له ثلثي الربح لم لا يجعله مقارضا في  
الالفين اللذين أخذهما من صاحبه وتجعل للعامل صاحب الالف ثلث الربح للالف  
التي هي رأس ماله وتجعله كأنه أخذ الالفين من شريكه مقارضا بالسدس لأنه شرط  
نصف ربح الالف فكان ثلث الربح له بألفه وسدس ربح الجميع بما عمل في رأس مال  
صاحبه (قال) لا يجوز هذا عند مالك لأن هذا لم يأخذ الالفين على القراض إنما أخذهما  
على شركة فاسدة فيجعل يحمل الشركة الفاسدة ولا يجتمع أيضا عند مالك شركة  
وقراض (قال مالك) لا يصلح أن يقول أقارضك بألف على أن تخرج من عندك  
ألف درهم أو أقل أو أكثر حتى أن يخطبها بأثني هذه يعمل بهما جميعا فكره مالك  
هذه الشركة فهذا يدل على أن مسئلتك لا تكون مقارضا ﴿قال ابن القاسم﴾ لو أن  
رجلين اشتركا على أن يخرج أحدهما ربعا والآخر ثلاثة أرباع والعمل بينهما على قدر  
رؤوس أموالهما فتطوع صاحب الربع فاشترى بجميع المال تجارة لم يكن له في عمله  
ذلك أجر

﴿في الشريكين بالمال بشرط أحدهما أن يكون﴾

﴿المال على يديه دون صاحبه﴾

﴿قلت﴾ أجازت الشركة بين الشريكين ورأس مالهما سواء على أن الربح على المال والوضعية  
على أن يكون المال في يد أحدهما دون الآخر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في  
هذه الساعة وأري أن كان هذا الذي اشترط أن يكون للمال على يديه هو الذي  
يشترى ويبيع دون صاحبه فأرى الشركة على هذا الشرط غير جائزة لأن الشركة

تكون على الاموال والإمانة أيضا وهذا لم يأتين صاحبه حين اشترط أن يكون المال عنده دون صاحبه وهو الذي يشتري ويبيع دون صاحبه فإن كانا جميعهما اللذين يبيعان ويشتريان غير أن أحدهما الذي يكون المال في يديه دون صاحبه فلا أرى بهذا بأساً وأراها شركة صحيحة

❦ في الشريكين بالمالين بالسوية يفضل أحدهما صاحبه في الربح ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتركا ورأس المال سواء وفضل أحدهما صاحبه بالربح أتجاوز هذه الشركة في قول مالك أم لا ( قال ) لا تجوز هذه الشركة عند مالك

❦ في الشركة بالمال الغائب ❦

❦ قلت ❦ هل تجوز الشركة بالمال الغائب ( قال ) سئل مالك عن رجلين اشتركا فأخرج هذا ألفاً وخمسمائة درهم وأخرج صاحبه خمسمائة وقال لي ألف درهم في مكان كذا وكذا فأقام أحدهما وهو الذي له ألف وخمسمائة وخرج الذي كانت ألفه غائبة إلى الموضع التي فيه الألف التي زعم أنها له هناك ليجهز جميع المال على صاحبه فلم يقدر على ألفه التي زعم أنها هناك فاشترى بالالفين تجارة ( قال ) قال مالك أرى لكل واحد من الربح قدر رأس ماله ولم ير لصاحب الألف الغائبة في الشركة الا قدر الخمسمائة التي أخرج ( قلت ❦ ) فهل جعل له مالك أجر عمله ( قال ) لا ما علمت أنه جعل له أجر عمله ( قلت ❦ ) لم ( قال ) لأن هذا عندي متطوع بعمله لأنه لو أن رجلا اشترك هو ورجل على الربح لهذا ثلاثة أرباع المال ولهذا ربع المال على أن العمل بينهما على قدر رؤس أموالهما فتطوع صاحب ربع المال فخرج فاشترى بجميع المال تجارة لم يكن له في عمله ذلك أجر فكذلك هذا ( قال ) فستنتك التي سألتني عنها من الشركة في المال الغائب ان ذلك جائز في رأيي ان أخرج ذلك المال

❦ في الشريكين بالمالين المختلفي السكة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتركتنا أخرجت أنا مائة دينارها شمية وأخرج صاحبي مائة

دينار دمشقية والهاشمية صرف غير صرف الدمشقية (قال) لا أقوم على حفظ هذا الساعة عن مالك الا أنه لا يعجني اذا كان للهاشمية صرف غير صرف الدمشقية وكان لها قدر وقيمة كبيرة فلا يعجني هذا وان كان فضل صرف الهاشمية شيئاً قليلاً لا قدر له وليس لها كبير فضل صرف فلا أرى بالشركة بأساً فيما بينهما ﴿قلت﴾ ولم كرهته اذا كان للهاشمية فضل كبير (قال) لان الهاشمية اذا كان لها فضل كبير فاشتركا على أن العمل عليهما نصفين والربح بينهما نصفين فقد يفضل أحدهما على صاحبه في رأس المال وذلك الفضل هو في العين الذي يزيد دنائره الهاشمية على دنائره صاحب الدمشقية فلا تجوز الشركة على أن يكون أحدهما أكثر رأس مال من صاحبه الا أن يكون الربح على قدر رؤس أموالهما والعمل عليهما على قدر رؤس أموالهما فيما ان أرادا أيضاً أن يشتركا على قيمة الدناير الهاشمية والدمشقية ويكون الربح بينهما على قدر قيمة دنائير كل واحد منهما والوضيعة عليهما على قدر ذلك لم يجز ذلك أيضاً لأن الدناير لا يصلح أن يشتركا بها على القيمة وانما تجوز الشركة الذهب بالذهب والفضة بالفضة على الوزن ولا تجوز على القيمة في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا على أن رأس مال أحدهما ألف يزيدية ورأس مال الآخر ألف مجدية (قال) اذا كان لفضل الدين قيمة كبيرة لم تصلح الشركة وان كان نافعاً فلا بأس بذلك وقد فسر لك ذلك في غير هذا الموضع ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتركا ورأس مال هذا ألف دينار هاشمية ورأس مال هذا ألف دينار دمشقية وهما في الصرف يوم اشتركا سواء (قال) الشركة جائزة ﴿قلت﴾ فاذا اقرقا وقد حال الصرف ورخصت الدمشقية ما يكون لصاحب الدمشقية في رأس ماله وما يكون لصاحب الهاشمية في رأس ماله (قال) لا ينظر الى ما حال اليه الصرف ولكن اذا أرادا الفرقة اقتسما ما في أيديهما بالسوية عرضاً كان أو طعاماً أو عينا لان ما في أيديهما اذا اشتركا على السوية في رؤس أموالهما فقد صار ما في أيديهما بينهما وكذلك في العروض على القيمة اذا استوت القيمتان وكذلك اذا كانا شريكين على الثلث والثلثين

في رؤس أموالهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قوله مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة أنه قول مالك ولكن هذا رأيي

### ﴿ في الشركة بالدنانير والدرهم ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك في الشريكين يخرج أحدهما دراهم والآخر دنانير ثم يشتركان أنه لا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ ولا تجوز الشركة في قول مالك بالدرهم من عند هذا والدنانير من عند هذا (قال) نعم لا تجوز عند مالك ﴿ قلت ﴾ وأصل قول مالك في الشركة أنها لا تجوز إلا أن يكون رأس مالهما نوعاً واحداً من الدنانير والدرهم (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أو أيت لو أن رجلين اشتركا جاء هذا بمائة دينار وهذا بألف درهم جهلاً ذلك فعلاً على هذا حتى ربحا مالا كيف يصنعان في رأس مالهما (قال) يلتفتي عن مالك أنه قال يكون لكل واحد منهما رأس ماله ويضرب له ربحه على قدر الدنانير للعشرة أحد عشر والدرهم مثله والوضيعة كذلك (قال) يلتفتي عن مالك في الدنانير والدرهم إذا اشتركا أنه لا خير فيه فإن فات لكل واحد منهما رأس ماله ويضرب له الربح على رأس ماله ﴿ قلت ﴾ فإن كان المتاع قائماً بعينه (قال) ذلك سواء كان قائماً بعينه أو لم يكن قائماً بعينه يباع ويقتسمه فيأخذ هذا بقدر ألف درهم وهذا بقدر مائة دينار فإن كان فضل كان للعشرة درهم وللشركة دنانير دينار وإن كانت وضيفة فلي هذا أيضاً يكون. والذي يلتفتي عن مالك أنه قبل له فإن اشتركا على هذا كيف يكون (قال) يكون لهذا رأس ماله من الذهب ولهذا رأس ماله من الدرهم ثم يقتسمان الربح للعشرة أحد عشر للدرهم للعشرة درهم وللدنانير للعشرة دنانير دينار ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ هو قد قال غيره أن عرف ما اشترى بالدنانير وعرف ما اشترى بالدرهم فليس لواحد منهما شركة في سلعة صاحبه إلا أن تكون رؤس أموالهما لا لتعدل فيكون لصاحب القليل الرأس المال على صاحب الكثير الرأس المال اجارة مثله فيما أعانه وإن لم يعلم ذلك وفي المال فضل أو نقصان قسم الفضل على قدر الدرهم من الدنانير إن كانت الدرهم من الدنانير يوم اشتركا النصف اقتسماه على النصف وإن كان

الثالث فلي ذلك ويرجع القليل الرأس المثل على الكثير الرأس المال بأجرة مثله فيما أعانه لانه قد علم أن السلع بينهما على قدر رأس مال كل واحد منهما من صاحبه وانما مثل ذلك مثل الطعام اذا اشتركا به شركة فاسدة فلم يعلم به حتى خطاه واشتركا واشتريا به فانهما يقتسمان الربح على قدر قيمة قبح كل واحد منهما من قبح صاحبه على ما في صدر الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت ان أخرجت أنا ألف درهم وأخرج صاحبي مائة دينار فبعته خمسمائة درهم بخمسين دينارا فاشتركنا أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا عند مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لان هذا صرف وشركة فلا تجوز وكذلك قال لي مالك لا يجوز ولا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فان أخرج رجل خمسين دينارا وخمسمائة درهم وأخرج صاحبه خمسين دينارا وخمسمائة درهم فاشتركا جميعا أيجوز هذه الشركة في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فافرق ما بين هذا وبين المسئلة الأولى (قال) لان في الأولى مع الشركة صرفا وهذه ليس فيها صرف ﴿قلت﴾ وكان مالك يحجز أن يشتركا من عند هذا ذهب وفضة ومن عند صاحبه ذهب مثل ذهب هذا وفضة مثل فضة هذا (قال) نعم

### في الشركة بالذناير والطعام

﴿قلت﴾ أرايت ان كان من عند أحدهما حنطة ومن عند الآخر دراهم بعد أن تكون قيمة الحنطة والدرهم سواء أترى بأسا أن يشتركا على ذلك ويكون العمل عليهما والنقصان والربح والعمل بالسوية في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فانس كانت الدراهم اثنين وقيمة الحنطة اثنتان فاشتركا على أن على صاحب الدراهم ثلثي العمل وعلى صاحب الحنطة ثلث العمل والربح على قدر رؤس أموالهما فذلك جائز في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت قيمة الحنطة اثنين والدرهم الثلث فاشتركا على قدر رؤس أموالهما وعلى أن على كل واحد منهما من العمل على قدر رأس ماله وربيحه (قال) ذلك جائز أيضاً عند مالك ﴿قلت﴾ وان كان من عند أحدهما ذناير ومن عند الآخر عروض وقيمتها سواء أو قيمتهما مختلفتان فذلك جائز أيضاً في قول مالك

مثل ما وصفت لي في الدراهم والخطة (قال) نعم ﴿قلت﴾ وبالعروض وبالدينار  
وبالدراهم جائز أيضاً في قول مالك بحال ما وصفت لي (قال) نعم ﴿قلت﴾ لم يجوز  
مالك الشركة اذا كان من عند أحدهما طعام ومن عند الآخر دراهم والدراهم  
الثنتان وقيمة الطعام الثلث اذا كان العمل على قدر رؤس أموالهما والربح على ذلك  
(قال) لان هذا لم يدخله فرض وشركة ألا ترى أن مالكا قد جوز أن يكون من  
عند أحدهما ألفان ومن عند الآخر ألف على أن الربح بينهما على قدر رؤس أموالهما  
والعمل على قدر رؤس أموالهما فالطعام والدراهم بهذه المنزلة والعروض والدراهم  
بهذه المنزلة وكذلك العروض والطعام اذا زادت قيمة أحدهما بحال ما وصفت لك  
فذلك جائز اذا اشترط العمل عليهما على قدر رؤس أموالهما والربح على قدر رؤس  
أموالهما والوضعية على قدر رؤس أموالهما .

### ﴿ في الشركة بالمالين يضيع أحد المالين ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترك رجلان من عند كل واحد منهما ألف درهم وأخرج كل  
واحد منهما ألفه فصراها وجعل كل واحد منهما ألفه عنده ولم يخطأها حتى ضاعت  
احدى الاثنتين (قال) سئل مالك عنها فقال اذا كان في يد كل واحد منهما دراهمه ولم  
يخطأها فضايع منها شيء فهو من صاحبه الذي ضاع منه لان هذين لم يخطأ المال  
الذي اشتركا به (قال مالك) فلو كانا قد صرّا كل ألف في خرفة على حدة ثم جماعها  
عند أحد الشريكين أو جماعها في خرج أحدهما فضايع من أحدهما كانت المصيبة  
منهما جميعا وان كانت كل واحدة منهما في خريفتها لم يخطأها (قال) وسألنا مالكا  
عن الرجلين يشتركان بمائة دينار يخرج أحدهما مائة دينار عنقا وهذا مائة دينار  
هاشمية فاشتركا ثم ضاعت احدي المائتين وقد كانت كل واحدة منهما في خريفة  
(قال) ان كانت كل واحدة منهما مع صاحبها فصيبتها منه وان كانا قد جماعها في  
خرج أحدهما أو مع أحدهما ألا أن كل واحدة منهما مصرورة على حدة فأصبحت  
احدهما (قال) مالك المصيبة منهما جميعا اذا جماعها عند أحدهما أو جماعها في خرج

أحدهما فلو كان هذا عند مالك مكروها لقال لنا لا خير في هذه الشركة ولكن  
يفني في قوله ان كان هذا مكروها أن يحمل المصيبة فيه من الذي ذهب دنائره  
(قال) وانما جوزه مالك عندي لانه لا فضل فيما بين العتق والمباشية في العين  
وعلى هذا حمله مالك أنه لا فضل بينهما ﴿قلت﴾ رأيت شريكين اشتراكا ورأس  
مال كل واحد منهما ألف درهم على أن يشتريا جميع التجارات وألف كل واحد منهما  
معه لم يخطأها حتى اشترى أحدهما بألفه جارية على الشركة وتلفت الألف التي  
لشريكه قبل أن يشتري بها سلعة (قال) أرى أن الجارية بينهما ومصيبة الألف من  
صاحب الألف لأن مالكا قال لي غير مرة في الرجلين يشتركان بمالين ورأس مال  
كل واحد منهما ألف وهي في يد صاحبا قال مصيبة مال كل واحد منهما من نفسه  
الا أن يخطأ ذلك أو يجعلا ذلك في خرج واحد وان كانت كل ألف مصرورة على  
حدة فضاعت ألف أحدهما يمد ما فعلا ما وصفت لك قال مالك فالمصيبة منهما  
جميعا والذي ذكرت أنهما لم يخطأ فهذا لما اشترى الجارية فقد فعل في ألفه ما أمره  
صاحبه فمصيبة الجارية منهما جميعا وضياح الألف التي لم يفعل فيها صاحبا شيئا من  
صاحبها ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره لا تنعقد بينهما شركة لان الشركة لا تكون  
الا بخاط المال ألا ترى أن صاحب المائة التي اشترى بها يقول لم أرض أن يكون  
له مئتي في مالي نصيب الا أن يكون لي معه نصيب في ماله فاذا كان لم ينعقد لي  
في ماله شركة فلا شيء له في مالي أو لا ترى أن مالكا قد قال لي في الذي أخرج  
مائتين وأخرج الآخر مائة فاشتركا على أن الربح بينهما والنقصان عليهما فعلا  
واشتريا على ذلك لم يكن فعلهما بالذي يوجب لصاحب القليل الرأى المال في مال  
صاحبه الكثير الرأس البذل نصفه وقد فعلا على الرضا منهما ولم يكن فعلهما ان وقت  
وضيمة أن يضمن القليل الرأس المال من مال صاحبه الكثير الرأس المال شيئا فلا  
تكون شركة الا ما خطا وجما والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ في الشريكين في البلدين يجهز أحدهما على صاحبه كيف تكون نفقتهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتركنا بئال كثير وهو في بلد وأنا في بلد يجهز على وأجهز عليه (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ آتخفظه عن مالك (قال) نعم هذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المتفاوضين كيف يصنعان في نفقتهما (قال) سألتنا مالكا عن الشريكين يكونان في بلدين يجهز أحدهما على صاحبه وأسعارهما مختلفة فينفق هذا ما هنا وينفق هذا ما هنا أرى أن يجهز كل واحد منهما ما أنفق (قال مالك) لا أرى ذلك وأرى أن تلنى نفقة هذا ونفقة هذا جميعا إلا أن يكون الرجل المنفرد بدنه لا عيال له ولا ولد له وللاخر عيال وولد فإذا كان هذا هكذا رأيت أن يحسب كل واحد منهما ما أنفق وان لم يكونا على ذلك رأيت أن تلنى النفقة بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانا في بلدة واحدة (قال) قال مالك اذا كانا في بلدين فاختلفت الاسعار ان النفقة تلنى بينهما فاذا كانا في بلد واحد فذلك أخرى أن تلنى النفقة بينهما لاشك في هذا اذا كان لهما عيال

### ﴿ الشركة في المفاوضة ﴾

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يعرف شركة غنان (قال) ما سمعته من مالك ولا رأيت أحدا من أهل الحجاز يعرفه (قال ابن القاسم) وما اشتركا فيه ان كان في جميع الاشياء فقد تفاوضا وان كانا اشتركا في أن يشتريا نوعا واحدا من التجارات مثل الرقيق والدواب فقد تفاوضا في ذلك النوع فأما العنان فلا يعرف ولا نعرفه من قول مالك الا ما وضعت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتركا في شراء الرقيق وحدها أترأهما متفاوضين في شراء الرقيق (قال) نعم لان هذا جائز اذا اشتركا على أصل مال ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقام البيئة أنه مفاوضة على الثلث أو على الثنتين أي يجوز هذا في قول مالك ويكونان متفاوضين (قال) نعم لان هذا جائز أن يشتركا عليه عند مالك



﴿ في مال المتفاوضين ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يكونان متفاوضين ولا أحدهما مال دون صاحبه عرض أو ناض (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يفسد المتفاوضة بينهما إذا كان لأحدهما دراهم أو دنانير أو عرض دون صاحبه (قال) نعم لا يفسد ذلك المتفاوضة بينهما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا أقام على رجل البيعة أنه متفاوضه في جميع ماله أيكون جميع ما في يدي الذي قامت عليه البيعة بينهما أو جميع ما في يدي الذي أقام البيعة بينهما إلا ما أقام عليه البيعة أنه ورثه أحدهما دون صاحبه أو وهب له أو تصدق به عليه أو كان له من قبل أن يتفاوضا وأنه لم يتفاوض عليه (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) ما سمعت هذا من مالك ولكن هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت إن كان لأحدهما فضل مال دنانير أو نجرهم ورثه أو وهب له أو تصدق به عليه أن ينقطع المتفاوضة بينهما في قول مالك أم لا (قال) لا ينقطع المتفاوضة بينهما لذلك ويكون ماورث أو وهب له أو تصدق به عليه له خاصة دون صاحبه

﴿ في المتفاوضين يلزم كل واحد منهما ما لم يصحبه ﴾

﴿ من الشراء والبيع والمداينة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ما اشترى أحد المتفاوضين من البيع الفاسد يلزم شريكه ذلك أم لا (قال) ذلك لازم لشريكه (قاله) وليس كل الناس قعفاء يعرفون ما يشترون وما يبيعون ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فذلك لازم لشريكه إذا كانت كما كان يلزمه وحده لو لم يكن معه شريك ﴿ قلت ﴾ أرايت ما اشترى أحد الشريكين من طعام أو كسوة لنفسه أو لغيره أو يكون لبائع الطعام والكسوة أن يأخذ الثمن من أي الشريكين قدر عليه (قال) نعم لأن مالكاً قال لي ما اشترياً من طعام أو نفقة أنفقها عليهما وعلى عياله ما كان ذلك في مال التجارة لأنه يلني ذلك بينهما إذا كانا جميعاً لهما عيال فلما قال مالك تلني النفقة علمنا أن ما أنفقناهما من مال التجارة والكسوة لهما وليالهما إنما هو أيضاً من مال التجارة تلني الكسوة لأن مالكاً قال تلني النفقة والكسوة من

التقمة الا أن تكون كسوة ليس يلتذ لها العيال وانما هي كسوة مثل الفضى  
والشطوى والروشى وما أشبه ذلك فان مثل هذا لا ياتى ﴿قلت﴾ أرايت ما اشترى  
أحد الشريكين أ يكون للبايع أن يأخذ بالثمن الشريك الآخر الذى لم يشتري  
منه شيئا (قال) قال مالك اذا كانا متفاوضين ثم كل واحد منهما ما اشترى صاحبه  
﴿قلت﴾ أرايت الدين يكون على الرجل لاحد المتفاوضين فيقبضه شريكه (قال)  
ذلك جائز عند مالك.

### ﴿ في مفاوضة الحر والعبد ﴾

﴿قلت﴾ هل تجوز مفاوضة الحر والعبد في قول مالك (قال) لا أرى به بأساً وذلك  
أن مالكاً قال لا بأس بأن يفاوض العبد الحر اذا كان العبد مأذوناً له في التجارة فلا  
بأس أن يدفع ماله مفاوضة ﴿قلت﴾ وشركة المييد في قول مالك (قال) جائزة في  
رأى اذا أذن لهم في التجارة

### ﴿ في شركة المسلم النصراني والرجل المرأة ﴾

﴿قلت﴾ هل تصلح شركة النصراني المسلم واليهودى المسلم في قول مالك (قال)  
لا الا أن يكون لا ينيب النصراني واليهودى على شئ في شراء ولا بيع ولا قبض  
ولا صرف ولا تقاضي دين الا يحضره المسلم معه فاذا كان يفعل هذا الذى وصفت لك  
والافلا ﴿قلت﴾ هل تجوز الشركة بين النساء والرجال في قول مالك (قال)  
ما علمت من مالك في هذا كراهية ولا ظننت أن أحداً يشك في هذا ولا أرى  
به بأساً ﴿قلت﴾ وكذلك شركة النساء مع النساء (قال) نعم ﴿ابن وهب﴾ قال  
وأخبرني أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عباس وسأله رَجُلٌ هل يشارك اليهودي  
والنصراني قال لا تفعل فاتهم يربون والربا لا يحل لك ﴿ابن وهب﴾ وبلغني عن  
عطاء بن أبي رباح مثله قال الا أن يكون للمسلم يشتري وبيع (وقال) الهيث مثله

﴿ في الشريكين يتفاضلان على أن يشتريا وبينا ويتدانا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أخرج أحدهما مالا وأخرج الآخر مالا مثله ثم اشتركا وتفاضلا على أن يشتريا بهذا المال وبالدین أيضا وبینا بالدین فا رزقهما الله فی ذلك فهو بینهما ( قال ) لا یجبنی أن يتفاضلا علی أن يشتريا بأكثر من رؤس أموالهما لانه لا تجوز الشریكة الا علی الاموال فان فعلا فاشتریا بالدین كان ما اشتریا بینهما أيضا وقد أخبرتك بهذه فی رسم الشریکین اللذین لم یخطا وهذه التي تحتها مثلاً ﴿ قلت ﴾ فان اشترى هذا سلمة علی حدة بالدین بأكثر من رؤس أموالهما واشترى صاحبه كذلك أن يكون ما اشترى كل واحد منهما یفیه و بین صاحبه أو يكون ما اشترى كل واحد منهما له خاصة لان الشریكة علی أن يشتريا بالدین بأكثر من رؤس أموالهما لا یجیبك ذلك ( قال ) لا بل أرى كل ما اشترى كل واحد منهما یفیه و بین صاحبه لان صاحبه قد أمره أن يشتري علیه فأرى كل ما اشترى كل واحد منهما یفیه یصیر نصفه علی صاحبه ونصفه علیه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تفاوض رجلان بمال أخرجاه علی أن يشتريا الرقیق وبینا أو علی أن يشتريا جمیع السلع وبینا تفاوضا ولم یذکرا بیع الدین فی أصل شریکتها فباع أحدهما بالدین فانکر ذلك شریکه وقال لا أجز لك أن بیع علی بالدین أیجوز بیعه علی شریکه بالدین أم لا ( قال ) ما سمعت من مالک فی هذا شیئا وأرى ذلك جائزا علی شریکه

﴿ في المتفاضلين يشتري أحدهما لنفسه جارية أو طعاما من الشریكة ﴾

﴿ قلت ﴾ فان تفاوضا فی شراء التجارات كلها بمال اشترکاه فی و لیس لأحدهما مال دون صاحبه فاشترى أحدهما جارية للوطء فقال شریکه هی بیني و بینک وقال للمشتري انما اشترتها لنفسی دونک ( قال ابن القاسم ) هی بینهما ولا یقبل قوله لانه انما اشترایا بما فی أيديهما من المال الذي اشترکاه فی ولو أنه أشهد حين اشترایا أنه انما يشتريها لنفسه ما جاز ذلك له و لكان شریکه علیه بالخيار لانهما قد تفاوضا فی جمیع

ما في أيديهما مما يملكان من أموالهما ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تفاوضا ولا حدهما مال دون صاحبه ثم اشترى أحدهما جارية للوطء أو للخدمة بمال من شركتهما أتكون الجارية له أم تكون من مال الشركة لانه اشتراها من مال الشركة (قال) سمعت مالكا وسأله رجل من أهل المدينة من أصحابه في رجلين اشتركا متفاوضين كانا يشتريان الجوارى ويشتريان من مال الشركة فيشترى هذا الجارية فيطوؤها فاذا باعها رد ثمنها في رأس المال ويضل شريكه كذلك (قال مالك) لا خير في هذا ﴿قال﴾ فقلت للمالك انه قيل لهما لا خير في هذا فكيف يفعلان بما في أيديهما من الجوارى بما قد اشترى على هذا الشراء (قال مالك) أرى أن يتقاوماها فيما بينهما فان اشترى الذي هو عنده كانت عليه رأس مال قد عرفه والآخر مثل ذلك فيحل له حينئذ أن يطأها ﴿قلت﴾ ولم لا يكون المشتري من هذين المتفاوضين حين اشترى الجارية من مال هو بينهما اشتراها للوطء أو للخدمة ألا يحمله مالك غاصبا للدنانير حين اشترى بها جارية لتبر التجارة ويحمل الجارية جاريته ويحمل عليه مثل نصف تلك الدنانير وقد قال مالك في رجل غصب من رجل دنانير فاشترى بها جارية ان على الغاصب مثل تلك الدنانير ولا تكون الجارية للذي غصب منه الدنانير وان قال الغصوب أنا أخذ الجارية لانها انما اشتريت بدنانيري لم يكن له ذلك فافرق ما بين هاتين المسألتين (قال) فرق ما بينهما أن المفاوض مأموور لانه كانه رجل أبضع معه بضاعة أمر أن يشتري بها سلمة تغاف فرب المال خير في أن يأخذ ما اشترى المبضع معه أو يسلمها ويأخذ رأس ماله فهذا انما اشترى بمال الشركة يرى ان ذلك جائز له فشريكه مخير ان شاء أنفذهما له بما اشتراها به المشتري وان شاء قاومه لياها (قال) ولم أسمع من مالك ان شاء أنفذهما له بالثمن ولكن هذا رأيي ﴿قلت﴾ فان قال الشريك لا أقاومه ولا أنفذهما له ولكني أرد الجارية في الشركة (قال) ليس ذلك له لان مالكا قال يتقاومانها وقد قال غيره ذلك له ﴿قلت﴾ لا بين التماس فهذا خلاف المبضع معه لان المبضع معه رب المال مخير في قول مالك ان شاء أخذها وان شاء ضمنه ماله (قال) نعم هو مخالف له وأما

هذا المشتري المتفاوض فقد وطئ جارية هي بينهما وقال مالك لو أن جارية بين رجلين وطئها أحدهما ولم تحمل منه أنها تقوم عليه يوم وطئها فهذا المتفاوض لما وطئ لم يكن لهما بد من أن يتقاوماها لانه انما أخذ مالا بينهما فاشترى به وهو يرى أن ذلك له جائز وأن المبيع معه انما اشترى لنفسه ليستأثر بالريح وليقطع عن صاحبه منفعة ما أبضع معه فيه وانما قلت لك هذا لان التعدي ليس كله واحداً ألا ترى لو ان رجلاً استودع مالا ثم اشترى به جارية لم يكن لصاحب الوديعة من الجارية قليل ولا كثير فهذا أيضاً في هذا الوجه مخالف للبضاعة والقراض وقد كانا جميعاً أمينين فيما في أيديهما مصداقاً قولهما فيما في أيديهما من ذلك فكل متعد غاصب سنة يحمل عليها فن غصب دنائير من رجل فاشترى بها سلعة لم يكن للمغصوب منه الا مثل دنائيره . ومن استودع دنائير فاشترى بها سلعة لم يكن لرب الدنائير الا مثل دنائيره أيضاً . ومن أبضع معه أو قورض بخلاف كان رب المال بالخيار وانما حمل الشريك على أن الجارية التي اشتراها للوطء من مال الشركة أنها بينهما فذلك أمرهما مالك أن يتقاوماها ﴿ قلت ﴾ والذي ذكرت لي من أمر النصب والوديعة والقراض والبضاعة اذا تمعدوا فهو قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن أحدهما اشترى طعاماً ليأكله أوليته فطلب صاحبه أن يشاركه في ذلك الطعام ( قال ) لا أرى ذلك له ولا أرى هذا من ذلك لان كل واحد منهما قد عرف حين اشتركا أن كل واحد منهما يتفق في منزله فليس كل من اشترى طعاماً لمنزله ليأكله من قمع أو سمن أو لحم أو ما أشبه ذلك أو كسوة بما يعرف أنه انما اشتراه ليعاله ابنتي لصاحبه أن يشاركه ويدخل عليه في ذلك فليس له ذلك

﴿ في أحد المتفاوضين يبيع ويؤخر بالدين وينضع من ثمن السلعة طلب ﴾

﴿ الفضل والاستعداد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت متفاوضين باع أحدهما سلعة بالدين الى أجل فلما حل الاجل أخره الشريك الآخر أو أخره الشريك الذي باعه السلعة هل يجوز تأخير أحدهما على صاحبه ( قال ) قال مالك في الوكيل يكون للرجل في بعض البلدان يبيع له متاعه

ويقتضي له الثمن فباع بعض متاعه الى أجل فلما حل الاجل أخر الوكيل المشتري بالثمن  
 (قال) اذا كان تأخيرها اية على وجه النظر لرب المتاع انما أخره ليستأنقه في الشراء  
 منه ولم يؤخره لمعروف صنعه الوكيل به فذلك جائز لان تأخير الوكيل هذا انما  
 هو نظر لرب المتاع وانما هو من التجارة وان أخره طلب معروف صنعه الوكيل  
 بالمشتري فهذا لا يجوز لانه لا يجوز للوكيل أن يصنع المعروف في مال رب المتاع الا  
 بأمره فكذلك الشريكان اللذان سألتني عنهما لا يجوز لاحدهما أن يصنع المعروف  
 في مال صاحبه الا بأمره وما كان من وجه التجارة فذلك جائز على صاحبه فاذا أخره  
 ارادة استتلاف المشتري لمشتري منه فذلك جائز ﴿قلت﴾ وكذلك ان وضع  
 أحدهما للمشتري من رأس المال بعد ماوجب البيع (قال) قال مالك في الوكيل  
 الذي وصفت لك انه اذا وضع عن المشتري ارادة الاستعذار في المستقبل لرب المتاع  
 واستتلاف المشتري فذلك جائز على رب المتاع فكذلك الشريكان المتفاوضان أيضاً  
 يجوز عليهما عندى ما جاوز مالك على رب المتاع فيما وضع الوكيل عن المشتري

حـ في أحد المتفاوضين يضع من ثمن السلم ويؤخر بالدين ارادة المعروف

﴿قلت﴾ أرايت ان وضع الوكيل أو الشريك عن المشتري ارادة المعروف أن يصنعه  
 (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ أرايت الشريكين اذا وضع أحدهما عن المشتري  
 على وجه المعروف أو أخر المشتري على وجه المعروف أيجوز ذلك في حصته  
 أم لا يجوز (قال) ذلك جائز في حصته ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم  
 على حفظه الساعة ﴿قلت﴾ أرايت ما صنع الوكيل على وجه المعروف من التأخير  
 والوضيعة أيتكون ذلك جائزاً للمشتري (قال) لا يجوز ﴿قلت﴾ ويرد للمشتري  
 ما صنع الوكيل به من ذلك (قال) نعم لرب المتاع أن يرد ما صنع الوكيل في ماله من  
 ذلك ﴿قلت﴾ فان ضاع ما صنع الوكيل في مال رب المتاع أيضاً من الوكيل ذلك  
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا الذي سألتك عنه من أمر الوكيل هو قول مالك كله  
 (قال) نعم

﴿ في أحد الشريكين بيع جارية ثمن الى أجل ﴾  
 ﴿ ثم يشتريها الآخر ثمن أقل قبل الاجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن جارية بين شريكين باعها أحدهما ثمن الى أجل أيصلح لشريكه أن يشتريها بأقل من ذلك الثمن قبل الاجل نقدا ( قال ) لا يصلح له ذلك ولا يصلح له أن يشتريها الا بما يصلح لبائعها أن يشتريها به

﴿ في أحد المتفاوضين يبيع البضاعة ثم يموت أحدهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أبيع أحد المتفاوضين مع رجل حنانير من مال الشركة يشتري بها سلعة من السلع فأت أحد الشريكين وعلم بذلك المبيع معه ( قال ) ان كان قد علم أن المال الذي أبيع معه من شركتهما فلا يشتري به شيئا ويرده على الباقي وعلى الورثة ﴿ قلت ﴾ وسواء ان كان هذا الذي دفع البضاعة هو الميت أو هو الحي منهما ( قال ) نعم ذلك سواء ﴿ قلت ﴾ ولم نهيته أن يشتري بها والذي أبيع ذلك معه هو حي ( قال ) لان الشركة قد انقطعت بين الحي والميت وصار المال للورثة ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن مات واحد منهما ولكن اقرقا وعلم بذلك المبيع معه ( قال ) يشتري بما أبيع معه ولا يشبه اقرارهما في الشركة موت أحدهما لانهما اذا اقرقا قائما يقع ما اشتري المبيع معه لهما وفي الموت انما يقع للورثة والورثة لم يأصروه بذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لم أسمعه من مالك ولكن هذا أحسن ما سمعت

﴿ في أحد المتفاوضين يبيع أو يقارض أو يستودع ﴾

﴿ من مال الشركة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المتفاوضين هل يجوز لهما أن يبيع أحدهما دون صاحبه أو يقارض دون صاحبه في قول مالك ( قال ) نعم اذا كانا متفاوضين كما وصفت لك قد فوض هذا الى هذا وهذا الى هذا وقال كل واحد منهما لصاحبه اعمل بالذي ترى ﴿ قلت ﴾

وجائز له أن يستودع (قال) إذا احتاج إلى أن يستودع جاز له ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو رأيي وذلك أنا سألتنا مالكا عن الرجل يستودع الرجل الودعة فيستودعها غيره فتهلك هل عليه ضمان (قال) ان كان رجلا أراد سفراً أو كان يته معوراً أو ما أشبه هذا من العذر فأرى أن لا ضمان عليه وان كان ليس له عذر من هذا فأراه ضامناً (قال) قلنا لمالك فالمسافر يدفع إليه الرجل البضاعة في سفره يدفعها له فيدفعها إلى غيره (قال مالك) هو ضامن ولم يجعله مثل الحاضر لان المسافر قد عرف حاجته وأنه في سفر فالبشرىك الذي سألتني عنه اذا نزل البلد تخاف على ماله فاستودعها رجلاً لان التجار منازلهم في القرية ما علمت انما هي الفتادق والمواضع التي يخوفون فيها فلا ضمان عليه اذا كان بهذه الحالة وان لم يكن على شيء من هذه الحال فاستودعها رأته ضامناً ﴿قلت﴾ رأيت ان يدفع الى أحد المتفاوضين ودعة من مال الشركة فرددها على شريكه أليكون على الضمان أم لا (قال) لا ضمان عليك اذا صدقت بذلك ﴿قلت﴾ رأيت ان أودعني أحد المتفاوضين ودعة من مال الشركة أو باعني فرددت الودعة على شريكه أو دفعت الثمن الى شريكه بغير أمره وبغير بينة فكذبني شريكه وقال لم تدفع الى شيئاً فقال أنت ضامن الا أن يكون لك بينة على هذا الشريك أنه قد قبض منك ذلك الدين أو تلك الودعة لان مالكا قال في رجل دفع الى رجل مالا وأمره أن يدفعه الى وكيله بموضع كذا وكذا فقال هذا المبعوث معه المال قد دفعت المال الى وكيلك وأنكر الوكيل ذلك (قال) قال مالك على الرسول البينة على أنه قد دفع المال الى الوكيل والا ضمن ﴿قلت﴾ والمتفاوض اذا قال لشريكه قد أخذت من فلان الودعة التي أودعته أو من السلعة التي بعثها منه كان فلان ذلك بريئاً ما استودع وما اشترى (قال) نعم ﴿قلت﴾ رأيت ان استودع أحد المتفاوضين ودعة من تجارتهما عند رجل فقال الرجل المستودع قد دفعتها اليك وكذبه الذي أودعه أليضمن أم لا (قال) لا ضمان عليه عند مالك لان مالكا قال القول قول المستودع اذا قال قد رددها الى الذي أودعني الا أن يكون قد استودعه

مينة فلا يبرأ بقوله قدر دعتها الابينة إلا أن يقول قد هلكت فيكون القول قوله وإن  
 كان قد دفعها إليه مينة ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً استودع رجلاً له شريك مفاوض  
 فاستودع ذلك الرجل ما استودع شريكه ﴿قال﴾ هو ضامن إلا أن يكون له عذر كما  
 وصفت لك من عورة بيت أو سفر أرادته على مثل ما يجوز له في غير شريكه فإن  
 كان كذلك والا فهو ضامن ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى أودعت أحداً للتفاوضين وديعة  
 وهما متفاوضان في جميع الأشياء ليس لأحدهما مال دون صاحبه أ تكون الوديعة  
 عندهما جميعاً أو عند الذي أودعته ﴿قال﴾ لا تكون إلا عند الذي استودعته إياه  
 ﴿قلت﴾ فإن مات هذا الذي استودعته إياه ولا تعرف بعينه ﴿قال﴾ تكون دينا في مال  
 هذا الميت المستودع وحده ولا يكون شيء من هذه الوديعة في مال شريكه المفاوض  
 ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ﴿قال﴾ قال مالك في الرجل يستودع الوديعة قهلاً ولا  
 تعرف بعينها عنده أنه ضامن لها في ماله فالشريك المستودع في قول مالك ضامن إذا  
 لم تعرف بعينها وإنما جعلتها في ماله دون صاحبه لأن الوديعة ليست من التجارة  
 ﴿قلت﴾ أرايت أن استودعت رجلاً وديعة أو أبضعت معه بضاعة أو قارضته بمال  
 فمات ولا يعلم ما صنع بتلك الأشياء ويكون له مال أ تكون هذه الأشياء دينا في ماله  
 أم لا ﴿قال﴾ قال مالك ذلك كله دين في ماله وإن كان على الميت دين ضرب صاحب  
 هذه الأشياء مع الغرماء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أحداً للتفاوضين استودع وديعة  
 فعمل فيها وتمدي وبيع أي يكون لشريكه من ذلك شيء أم لا ﴿قال﴾ إن كان شريكه  
 قد علم بما تمدي صاحبه في تلك الوديعة ورضى بأن يتجر بها بينهما فالبيع بينهما وهما ضامنان  
 للوديعة وإن لم يعلم بذلك فلا ضمان على شريكه الذي لم يعلم بذلك ويكون الربح  
 للمتدي وعليه الضمان ولا يكون على شريكه ضمان ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ﴿قال﴾  
 ما سمعت من مالك في هذا شيئاً وهو رأيي ﴿قال﴾ سحنون ﴿وقال﴾ غيره إذا رضى  
 الشريك وعمل معه فأما له أجر مثله فيما أعانه وهو ضامن منه وإن رضى ولم يعمل معه  
 شيئاً فلا شيء له ولا ضمان عليه لأن رضاه إذا لم يقبضها وينب عليها ويقبضها فليس

رضاه بائني يضمه ولا يكون له بالرضا ربح ما لم يعمل ولا اجارة ما لم يعمل الا من وجه أن الرجل اذا قال للرجل لك نصف ما أربح في هذه السلعة فطلع فيها ربح فله أن يقوم عليه فيأخذه ما لم يمت أو يفلس أو يذهب

❦ في أحد المتفاوضين يشارك رجلاً أو يقارضه ❦

❦ من مال الشركة أو يأخذ مالا قراضاً ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن شريكين متفاوضين شارك أحدهما شريكاً آخر فإوضه بغير أمر شريكه أيجوز ذلك على شريكه أم لا ( قال ) ان كان انما شاركه شركة ليست بشركة مفاوضة مثل السلعة بشر كان فيها أو ما أشبه ذلك فذلك جائز لان ذلك تجارة من التجارات وان كان انما شاركه شركة مفاوضة حتى يكون شريكاً لهم في أموالهم وتجاراتهم يقضى في ذلك فلا يجوز ذلك له الا باذن شريكه ❦ قلت ❦ أ رأيت للمتفاوضين هل يجوز لهما أن يقارضا أحدهما دون صاحبه في قول مالك ( قال ) نعم اذا كانا قد تفاوضا كما وصفت لك قد فوض هذا الى هذا وهذا الى هذا يعمل بالذي يرى ❦ قلت ❦ أ رأيت أحد المتفاوضين ان أخذ مالا قراضاً أ يكون لصاحبه في هذا المال شيء أم لا ( قال ) لا أرى على صاحبه شيئاً من ضمان هذه المقارضة ان تعدى أحدهما ولا أرى له من ربحها شيئاً الا أن يكون أحدهما مع صاحبه لان المقارضة ليست من التجارة وانما هو أجير أجر نفسه فيها فلا يكون لشريكه فيها شيء

❦ في أحد المتفاوضين يستعير المارية لتجارتهما ❦

❦ فتتلف أيضاً ثمنهما جميعاً أم لا ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ما استعار أحد المتفاوضين من شيء ليحمل عليه شيئاً من تجارتهما فيتلف أولئير تجارتهما فتتلف أيضاً ثمنان له جميعاً أم يكون الضمان على الذي استعار وحده ( قال ) الضمان على الذي استعار وحده ولا يكون على شريكه من ذلك شيء لان شريكه يقول أنا لم أمرك بالمارية انما يجوز لك أن تستأجر علي لا لك اذا استأجرت

على لم أضمن فأما ما يدخل على فيه الضرر فليس ذلك من التجارة وليس ذلك لك  
فيكون القول ما قال ﴿ قال ابن القاسم ﴾ لأن الرجل يستير الدابة قيمتها مائة دينار  
أو الدفينة أيضاً قيمتها كذلك ولو تكارها كان كراؤها ديناراً فهذا يدخل على  
صاحبه الضرر فلا يجوز ذلك على صاحبه ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا أقوم  
على حفظه الساعة (وقد قال غيره) وهذه الدواب عارية لا تضمن إلا أن يتعدى  
المستير ولو استعارها جيباً فتعدى أحدهما لم يضمن إلا المتعدى في مصلحته ولا  
يضمن صاحبه لأن المتعدى جان وصاحبه لا يضمن جنايته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استعار  
أحد المتفاوضين دابة ليحمل عليها طعاماً من تجارتها تخالفه شريكه فحمل عليها بغير  
أمره طعاماً من تجارتها فطغت الدابة أضمن في قول مالك أم لا (قال) لا أقوم  
على حفظ قول مالك في هذا ولكن لا أرى عليه ضمان لأن هذا قد فعل ما كان  
يجوز لشريكه أن يفعل وإنما استعارها شريكه ليحمل عليها ساعة من تجارتها فأما حمل  
عليها هذا ما استعارها فيه صاحبه فلا شيء عليه ولا أحفظه عن مالك ولكنه رأيي  
﴿ سخنون ﴾ ولأن أحدهما إذا استعار شيئاً لمصلحة تجارتها فعمله الآخرفكأنه وكيل  
له على أن يعمل له ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استعار رجل دابة ليحمل عليها غلاماً له إلى  
موضع من المواضع فربطها في الدار فأتى إنسان فحمل عليها ذلك الغلام الذي استعارها  
سيده له فطغت الدابة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأراه ضامناً لأنه حمل  
على دابة رجل بغير أمره وبغير وكالة من المستير ﴿ وقال أشهب ﴾ لا ضمان عليه

— في أحد المتفاوضين بغير أو يهب من مال الشركة —

﴿ قلت ﴾ هل يجوز للشريك أن يعير شيئاً من متاع الشركة (قال) لا يجوز  
ذلك إلا أن يكون قد وسع له في ذلك شريكه أو يكون ذلك في الشيء الخفيف  
مثل الغلام يأمره أن يسقى الدابة لرجل فهذا أوجب أن لا يكون به بأس والعارية إنما  
هي معروف فلا يجوز لواحد منهما أن يفعل المعروف في مال الشركة إلا بإذن صاحبه  
إلا أن يكون أراد به استئجاراً ﴿ قلت ﴾ أرايت المتفاوضين ما صنع أحدهما أو ما عار

أوهب (قال) فذلك أيضاً لا يجوز عندي إلا أن يكون إنما يصنع ذلك ليَجْبَر به في  
الاشتراء والاستعداد في سلمته التي يبيع فلا بأس بذلك ولا يكون عليه الضمان فيما  
وضع لأن هذا يصير من تجارتها وأما أن وضع ذلك لغير التجارة وإنما صنعه معروفاً  
منه فلا يجوز ذلك على شريكه ويضمن حصته شريكه من ذلك عند مالك إلا  
ما جتر به في تجارته منفعة ﴿قلت﴾ أرايت أن يباع أحد الشريكين جارية من  
شركتهما ثم وهب الثمن أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز ذلك إلا  
في حصته ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لا يجوز له أن يمطي شيئاً من المال لأن  
حصته ولا من غير ذلك لأنه يتقص من المال ويدخل على شريكه الضرر لأنه إذا  
وهب لرجل من حصته ثم وضع لآخر في البيع فقد أضر بصاحبه وأدخل عليه  
الضعف في رأس المال فلا أرى ذلك يجوز فعلة وتسق الشركة ولكن فعلة جائز عليه  
فيما وهب أو وضع وتفسخ الشركة بينهما

﴿في أحد المتفاوضين يكتب العبد من تجارتهما أو يأذن له في التجارة﴾

﴿قلت﴾ أرايت عبداً بين وبين رجل من شركتنا ونحن متفاوضان أذن له أحداً  
في التجارة أيجوز ذلك أم لا (قال) ذلك غير جائز ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك  
(قال) لا وهو رأي أنه لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت أن كاتب أحد المتفاوضين عبداً من  
تجارتهما أيجوز ذلك على شريكه (قال) لا أرى ذلك جائزاً لأنه لا يجوز له أن يمتقه  
على مال يأخذه منه بما في يد العبد فكذلك الكتابة عندي ولو أن رجلاً دفع إليه  
مالاً على أن يمتقه ولم يكن ذلك أقل من قيمته لرايت ذلك جائزاً لأنه لو باعه أيامه بذلك  
الثمن ولم يكن في ذلك الثمن وضعية عن قيمته لكان ذلك جائزاً والمتق لم يزد فيه إلا خيراً  
وإنما هو يبيع من البيوع

﴿في كفالة أحد المتفاوضين وغصبه وجنائه أتلتزم شريكه أم لا﴾

﴿قلت﴾ أتلتزم كفالة أحد المتفاوضين شريكه أم لا (قال) لا يلزم ذلك شريكه لأن

هذا معروف ﴿قلت﴾ أرأيت ما اغتصب أحد المتفاوضين أو عقر دابة أو أحرق ثوباً أو تزوج امرأة أو أجر نفسه فعمل الطين والطوب أو حمل على رأسه أو نحو هذه الاشياء أو جنى جناية أليزم من ذلك شريكه شيء أم لا (قال) لا شيء على شريكه في شيء من هذا ولا يكون له فيما أصاب شيء ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأيي

﴿في أحد الشريكين يبيع الجارية فيجد بها المشتري عيباً﴾  
﴿فيريد أن يردها على الشريك الآخر﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان باع أحد الشريكين جارية من شركتهما فأصاب المشتري بها عيباً أو يكون للمشتري أن يردها على الشريك الذي لم يبعه (قال) نعم الا أن يكون صاحبه معه مقيماً أو غاب غيبة قريبة فينتظر حتى يأتي لمثل له حجة اذا كان انما غيبته اليوم ونحوه وان كان بعيداً فأقام المشتري البيعة ثم اشترى ببيع الاسلام وعهدة الاسلام نظر في العيب فان كان عيباً قديماً لا يحدث مثله ردها وان كان يحدث مثله قيل له أقم البيعة أن العيب كان بها عند البائع والاحلف شريك البائع بالله ما علمت أن هذا العيب كان بها عندنا وبراءً وان نكل عن اليمين قيل للمشتري احلف ما حدث هذا عندك ثم ردها عليه

﴿في المتفاوضين يبعان السلعة من تجارتهما الى أجل ثم يفترقان فيقضى﴾  
﴿المشتري أحدهما الثمن أو يكون لهما الدين فيتقاضاه أحدهما﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن شريكين متفاوضين باع أحدهما عبداً من تجارتهما بدين الى أجل ثم افترقا فلم المشتري بافتراقهما فقضى الثمن الذي باعه العبد أليضمن للشريك الآخر شيئاً أم لا (قال) نعم هو ضامن لما استحق الشريك الذي لم يبعه العبد من الثمن ﴿قلت﴾ فان لم يعلم بافتراقهما فقضى الذي لم يبعه العبد (قال) فلا ضمان عليه اذا قضاه وهو لا يعلم بافتراقهما وذلك سواء قضى الذي باعه أو الذي لم يبعه لا يضمن اذا

قضى واحداً منهما وهو لا يعلم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو أن رجلاً كان وكيلاً لرجل قد فوض إليه تجارته وبيعه وشراؤه وبأن يقتضى دينه وأشهد له بذلك ثم حبر عليه وتبرأ من وكالته أو أخرجه من وكالته بشهادة الشهود ولم يعلم ذلك جميع غرمائه فلقى الوكيل غريباً من غرماء الذي كان وكاله فقضاه الغريم إن ذلك لا يبرئه من دين صاحبه ولو كان الوكيل هو الذي باعه فقضاه الغريم ولم يعلم بأنه قد أخرجه من الوكالة كان ذلك ديناً من الدين لا يبرأ منه أيضاً وهو رأي ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يكون عليه الدين لأحد المتفاوضين فيقتضيه شريكه الآخر أذلك جائز عند مالك ( قال ) نعم وقد قال غيره إن كان الوكيل قد علم بأنه قد فسخ أمره فاقضى بعد هذا والذي قضاه يعلم أولاً يعلم فإن الغريم ضامن فإن كان لم يعلم الوكيل فقضاه الغريم وهو لا يعلم فلا تباعه عليه وإن كان الغريم يعلم بفسخ الوكالة والوكيل لا يعلم فالغريم ضامن

﴿ في أحد الشريكين يتناع من شريكه العبد من تجارتهما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت إن اشترى أحد الشريكين عبداً من تجارتهما من شريكه أيجوز شراؤه ( قال ) نعم شراؤه جائز ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هذا رأي مثل ما قال مالك في الجارية التي تكون بينهما فيطوؤها أحدهما إنهما يتقاومانها حتى تصير لأحدهما فهذا يدل على أن مالكاً يجيز شراء أحد الشريكين السلعة فيشتريها من شريكه وهي من تجارتهما ﴿ قلت ﴾ وسواء عندك إن اشتراها من شريكه للتجارة أو ليقنيها ( قال ) نعم ذلك سواء عندي

﴿ في أحد المتفاوضين يتناع العبد فيجد به عيباً فيريد أن يقبله ﴾

﴿ ويأبى ذلك شريكه أيجوز ذلك أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت إن اشترى أحد الشريكين عبداً من تجارتهما فأصاب به عيباً قبله بعد ما اشتراه المشتري به بتية أيجوز ذلك على الشريك أم لا ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فإن أصاب المشتري به عيباً قبله الشريك الذي لم يشتره ( قال ) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾

فان قال المشتري أنا أريد أو قد رددته بعينه وقال صاحبه قد قبلته ( قال ) ذلك جائز لان المشتري لو رده بعينه ثم اشتراه شريكه الآخر وقد علم باليب وبالرد ثم ذلك شريكه فكذلك مستهلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا الساعة ..

— في أحد المتفاوضين بولي أو يقبل من الشركة —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما باع أحد المتفاوضين أو ولي أو أقال أليس ذلك جائزاً على شريكه وان كان بغير أمره ( قال ) نعم في قول مالك على ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا باع أحد الشريكين جارية من شركتهما فأقاله شريكه الآخر أتجوز الاقالة ( قال ) ان كان حباه في الاقالة يعلم الناس أن اقالته محابة لا بضاع ثمنه وكثرة ما باعها به صاحبه من الثمن وان صاحبه الذي اشتراها ملى بالثمن فلو شاء ان يأخذ الثمن أخذه فأقاله فهذا لا يجوز ولا يجوز له الا قيدر حصته ولا يجوز له أن يصنع للمعروف في مال شريكه الا ما يعلم أنه انما أراد بذلك التجارة وما يجره الى التجارة والمعروف كله لا يجوز لمن يصنعه في مال شريكه وهو يجوز عليه هو من ذلك قدر حصته ولو كان انما أقاله لثمن به خاف أن يذهب الثمن كله فأقاله على وجه النظر لنفسه ولشريكه فذلك جائز على شريكه لان هذا ليس من المعروف. وهذا شراء حادث ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك ( قال ) هذا رأيي

— في اقرار أحد الشريكين بدين لذي قرابة أو لغيره —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أقر أحد الشريكين لايه أو لاه أو لولده أو لزوجته اذا كان أمرهما قريباً أو لجدته بدين أو لجدته من شركتهما أيجوز ذلك على شريكه أم لا في قول مالك ( قال ) أرى أنه لا يجوز ﴿ قلت ﴾ ويجوز أن يقرب دين من تجارتها لايه ( قال ) لا يجوز ذلك عندى ولا يجوز أن يقرب دين من تجارتها لصديق ملاطف ولا لكل من يهتم فيه ﴿ قلت ﴾ فان أقر لاجنبي بدين ( قال ) ذلك جائز

عندي عليهما جميعا اذا أقر لاجنبي بدين من تجارتهما ﴿قلت﴾ أرايت لو أن متفاوضين في تجارة أقر أحدهما بدين من تجارتهما (قال) يلزم صاحبه اقراره اذا كان الذي أقر له بالدين ممن لا يتهم عليه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن شريكين في دار أو متاع أو غير ذلك من العروض أقر أحدهما لرجل أجنبي بنصف ذلك الذي في أيديهما (قال) يحلف المقر له مع اقرار هذا المقر ويستحق حقه لانها شهادة ولأن مالكاً قال في أحد الورثة اذا أقر بالدين على الميت ان المقر له يحلف مع اقرار هذا ويستحق ذلك على جميع الورثة.

### القتضاء في أحد الشريكين يموت

﴿قلت﴾ أرايت اذا مات أحد الشريكين (قال) اذا مات أحدهما لم يكن للباقى منهما أن يحدث في المال الباقي ولا في السلع قليلاً ولا كثيراً الا برضا الورثة لان الشركة حين مات أحدهما انقطعت فيما بينهما وصار نصيب الميت للورثة وهذا رأيي.

### الدعوى في الشركة

﴿قلت﴾ أرايت لو أن شريكين اشتركا شركة صحيحة فادعي أحدهما أنه قد ابتاع سلعة وضاعت منه وكذبه شريكه (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن يصدق في قوله الذي قال اشترت وضاع مني لان الشركة انما وقعت بينهما على أن يأتمن كل واحد منهما صاحبه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن متفاوضين مات أحدهما وقال الباقي منهما قد رهنا متاعاً كذا وكذا وهو من شركتنا عند فلان فقالت ورثة المالك لم ترهناهُ ولكنك أعطيت هذا المتاع بعد موت صاحبنا (قال) أرى أن يكون للذي في يديه المتاع حصه الذي أقر له أنه قد رهن وهو الحي منهما ويقال للذي في يديه المتاع الرهن احلف لانك شهادة هذا واستحق النصف الذي للميت أنه رهن في يديك لان مالكاً قال في رجل هلك وترك أولاداً فأقر بعض ولده بدين على

أبيه وأنكر البقية (قال) ان أحب صاحب الدين أن يحلف مع الذي أقر له لانه شاهد  
 حلف واستحق دينه كله من مال الميت كله وان أبي أخذ حصته من نصيب المقر  
 له ولم يكن له أن يأخذ دينه كله من حصته هذا الشاهد وحده ﴿ قلت ﴾ أرايت لو  
 أن شريكين متفاوضين جحد أحدهما صاحبه أن يكون شريكا له وأقام الآخر عليه  
 البينة فنفق المال الذي في يد الجاحد أبيضن حصته صاحبه من ذلك أم لا (قال)  
 هو ضامن لذلك لانه لما جحد كان مانعا لخصته صاحبه من ذلك فلا يبرأ من حصته  
 صاحبا حتى يدفع ذلك اليه (قال) فان هلك قبل أن يدفعه اليه فهو ضامن له لانه لما  
 جحده صار مانعا متعديا ﴿ قلت ﴾ أرايت الشريك اذا مات فأقام صاحبه البينة أن  
 مائة دينار من الشركة كانت عنده فلم يجدوها ولم يعلموا لها مسقطا (قال) أرى ان  
 كان موته قريبا من أخذها فيها يظن أن مثله لم يشغلها في تجارة فأرى ذلك في حصته  
 في ماله وأما تطاول من ذلك فلا شيء عليه لان كل واحد منهما يقتضى عن صاحبه  
 ويشترى عليه ويقضى عنه فلا شيء له في مثل هذا أرايت لو أقام عليه البينة أنه  
 قبض مالا منذ سنة وهما يبعان ويشتران أكان يكون ذلك في ماله

﴿ تم كتاب الشركة بحمد الله وعونه وصلى الله على ﴾

﴿ سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب القراض ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب القراض

القراض بالدنانير والدراهم والفلوس

قال سحنون قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك لا تصلح المفارضة الا بالدنانير والدراهم قلت فهل تصلح بالفلوس قال ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أراه جائزاً لانها تحول الى الكساد والفساد فلا تنفق وليست الفلوس عند مالك بالسكة البينة حتى تكون عينا بمنزلة الدنانير والدراهم ولقد أخبرني عبد الرحيم بن خالد أن مالكا كان يميز شراءها بالدنانير والدراهم نظرة ثم رجع عنه منذ أدركناه فقال أكرهه ولا أراه حراماً كتحريم الدراهم فمنها هنا كرهت القراض بالفلوس قال سحنون وأخبرني عبد الله بن وهب أن يونس بن يزيد أخبره عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أنه قال المفارضة التي عليها أصل المفارضة أن تقارض من قارضته مالا على أن وأمره مالك الذي يدفع اليه عينا ما دفعت اليه ووزن ذلك وضربه يفتى فيه صاحبه ما استنى وبدير ما أدار منه على ما يكون فيه من نفقة أو زكاة حتى اذا حضرت الحاسبة ونض القراض فما وجدت يده أخذت منه رأس مالك وما كان فيه من ربح تقاسمته على ما تقارضتها عليه من أجزاء الربح شطرين كانا أو غيره ولا يحل لواحد منهما أن يضمن لصاحبه ربحاً يأتيه به ولا يجلي قراض على ضمان قال

سحنون ﴿ قال ابن وهب وابن نافع وأنس بن عياض قال عبد العزيز بن أبي سلمة القراض لا يكون الا في العين من الذهب والورق ﴾ سحنون ﴿ وعن الحسن وابن سيرين أنهما قال لا تكون مقارضة الا بذهب أو فضة ﴾ وكيع ﴿ عن سفيان عن مغيرة عن ابراهيم أنه كره البز مضاربة

### ﴿ المقارضة بقر الذهب والفضة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت النقر من الذهب والفضة أيجوز القراض بها ( قال ) سألت مالكا عنها وذلك أن بعض أصحابنا أخبرنا أن مالكا سهل فيها وكانه الليث يقول لا يجوز القراض بها وكان يكرهه كراهية شديدة ويقول لا يجوز القراض الا بالدينار والدرهم فسألت مالكا عن ذلك فقال لي مالك لا يجوز القراض بقر الذهب والفضة .

### ﴿ المقارضة بالحنطة والشعير ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت القراض بالحنطة والشعير أيجوز في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان جملا فأخذنا الحنطة قراضاً فباعها وعمل فربح ( قال ) يعطى أجر مثله في بيعه الحنطة ويرد الى قراض مثله يوم ينض المال فيما عمل بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كان شرط له نصف الربح ( قال ) لا ينظر الى ذلك ولكن يرد الى قراض مثله ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لان أصله كان فاسداً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت القراض بما يوزن ويكال لم كرهت ذلك ( قال ) لانه خطر يأخذ الحنطة أو الشعير وقيمته يوم أخذه مائة درهم فيعمل به فتصير قيمته يوم يرده ألف درهم فيغترق ربحه أو يكون قيمتها يوم يردها خمسين درهما فيكون قد ربح فيها ﴿ وقال ﴾ ابن وهب وابن نافع وأنس بن عياض قال عبد العزيز بن أبي سلمة القراض لا يكون الا في الدين من الذهب والورق ولا فيبني لأحد أن يقارض أحداً مالا على كذا وكذا من الربح وزيادة كذا وكذا من الورق والذهب وبشيء مسمى أو غير ذلك من الزيادات ( قال عبد العزيز ) ولا تشتط أيها المقارض الذي لك المال أنك تعينه بنفسك ولا تتبع منه ولا يتابع منه ولا تعينه

بنظام فان ذلك بمنزلة الدراهم تزيد اليها مع ما يسمى لك من الربح ولا تخلفن مال القراض بغيره وليس القراض بأن تدفع الى صاحبك برآ أو سلمة أو غيرها ما كانت ثم تسمى له ما قام به عليك وتقول ما كان فيه من ربح بعد ذلك فهو بيني وبينك وليس هذا القراض ولكن هذا باب من الاجارة لا يصلح (قال) وتفسيره أنك كأنك استاجرته ببيع لك سلعتك وله نصف ما كان فيها من ربح فان لم يربح ذهب عمله باطلا وموضع الحق من ذلك اذا كان يحسب له من يصر ذلك اجارته بقدر ما عمل ويكون ما كان في سلعتك من ربح أو نقصان لك أو عليك

### القراض بالوديعة والدين

قلت ﴿أرأيت لو كان لي عند رجل وديعة فقلت له اعمل بها قراضاً على النصف أيجوز هذا (قال) قال مالك في المال اذا كان ديناً على رجل فقال له رب المال اعمل بالدين الذي لي عليك قراضاً (قال) لا يجوز هذا الا أن يقبض دينه ثم يعطيه بعد ما يقبضه فأرى الوديعة مثل هذا لاني أخاف أن يكون قد أنفق الوديعة فصارت عليه ديناً ﴿قلت﴾ فان قلت له اقتض ديني الذي لي على فلان واعمل به قراضاً (قال) لا يجوز هذا عند مالك ﴿قلت﴾ فان اقتضاه وعمل على هذا فربح أو وضع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يعطيه أجر مثله في تقاضيه ويرد الى قراض مثله ﴿قلت﴾ أرأيت ديناً لي على رجل امرته أن يعمل به قراضاً أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) خوفاً أن يكون انما اعتزى أن يؤخره بالدين ويزيده في دينه

### في المقارض يدفع الدراهم الى العامل ويقول

﴿صرفها دنائير واعمل فيها قراضاً﴾

قلت ﴿أرأيت فان أعطاه دراهم فقال صرفها دنائير واعمل بها قراضاً (قال) لا يجزي هذا لان في هذا منفعة لرب المال وهي مثل الاولى التي فوقها فيما وصفت لك من

المعمل فيه اذا وقع وعمل به

﴿ في المقارضة يدفع اليه المال يشتري به جلوداً يعملها خفافاً ﴾  
﴿ يده أو نمالاً أو سفراً ويبيها على النصف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً على أن يشتري به جلوداً فيعملها يده خفافاً أو نمالاً أو سفراً ثم يبيها فما رزق الله فيها فهو بينهما نصفين ( قال )  
لاخير في هذا عند مالك ( وقال عبد الرحمن ) في رجل دفع الى رجل مالا والمندفوع اليه صائغ على أن يصوغ ويعمل فاربح في المال فيبيها واشترط صياغة يده في المال ( قال مالك ) لاخير فيه قال فان عمل رأته أجيراً وما كان في المال من ربح أو وضيعة فاصحاب المال ﴿ قال ابن وهب ﴾ وتأخبرني ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران قال سألت ابن القاسم وسألنا عن المقارضة والبضاعة يكون ذلك بشرط فقال لا يصالح من أجل الشرط الذي كان فيه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس عن أبي الزناد أنه قال لا يصالح أن تدفع الى الرجل مالا مضاربة وتشترط من الربح خاصة لك دونه ولو كان درهما واحداً ولكن تشترط نصف الربح لك ونصفه له أو ثلث الربح لك وثلثه له أو أكثر من ذلك أو أقل مادام لك في كل شيء منه شرك قليل أو كثير فان كل شيء من ذلك حلال وهو قراض المسلمين ( قال غيره ) فكيف بمن يشترط عمل العامل بيده فذلك أعظم الزيادة وأنه خارج من قراض المسلمين

﴿ في المقارضة على الاجزاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت للمقارضة على النصف أو الخمس أو السدس أو أقل من ذلك أو أكثر ( قال ) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعطيته مالا قراضاً على أن الربح كله للعامل ( قال ) سألت مالكا عن الرجل يعطي الرجل المال يعمل به على أن الربح للعامل كله ولا ضمان على العامل ( قال ) قال مالك قد أجسن ولا بأس به ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يعطي الرجل النخل منفاة على أن جميع الثمرة للعامل

قال مالك لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضا ولم أسم ثلثا ولا ربما ولا نصفا ولا أكثر من أن قلت له خذ هذا المال قراضا ففضل به فربح وتصادق العامل ورب المال على ذلك ( قال ) يرد الى قراض مثله ﴿ قلت ﴾ فان دفعت الى رجل مالا قراضا على النصف فلقيته بعد ذلك فقلت له اجمله على أن الثلثين لي والثلث لك أو الثلثان للعامل ولرب المال الثلث وقد عمل بالمال ففعل ( قال ) لا أرى به بأساً ولم أسمع من مالك .

﴿ في المقارض يدفع الى الرجلين المال قراضا على أن النصف ﴾  
﴿ للمقارض والثلث للآخر والسدس للآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ فان دفعت الى رجلين مالا قراضا على أن نصف الربح لي وثلث الربح لاحدهما وسدس الربح للآخر ( قال ) لا يجوز هذا لان العاملين في المال لو اشتركا على مثل هذا لم يجوز وإنما يجوز هذا اذا عمل العاملان على مثل ما يجوز في الشركة بينهما ألا ترى أن أحدهما يأخذ بمض ربح صاحبه بغير شيء ﴿ قلت ﴾ أو ليس قد يجوز لصاحب المال أن يدفع المال قراضا على النصف أو أقل أو أكثر ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ فلم لا يجوز لهذين العاملين ولم لا تجعلهما كأن رب المال جعل لاحدهما السدس وللآخر السدس وزاد أحدهما السدس ( قال ) ليس هذا هكذا ولكن هذا كأن رب المال قال للعامل الذي عمل بالثلث اعمل مع هذا على أن لك ربح بعض عمل هذا

﴿ في المقارضين يختلفان في أجزاء الربح ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه المال قراضا على الثلثين ولم أبين لمن الثلثان أرب المال أم للعامل ( قال ) قال مالك في العامل ورب المال اذا اختلفا فقال رب المال انما عملت على أن الثلث لك وقال العامل بل عملت على أن لرب المال الثلث والثلثين لي ( قال ) القول ما قال العامل اذا كان يشبه قراض مثله فأرى أنه مسألتك القول قول العامل

أن الثلثين له والثلث لرب المال لانهما اذا اختلفا كان القول قول العامل اذا كان يشبه عمل مثله والأرد الى قراض مثله (قال) وأرى المساقاة في هذا مثل القراض وما سمعت من مالك في المساقاة شيئا ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضا فاختلفنا فقلت انما دفعت اليك المال على أن الثلث لك وقال العامل بل دفعت الى على أن الثلثين لي وذلك قبل أن يعمل في المال (قال) قال مالك يترادان الآن يرضى أن يعمل على ما قال رب المال ﴿قلت﴾ لم قال مالك القول قول العامل اذا اختلف العامل ورب المال في الربح (قال) لانه بمنزلة رجل دفع الى خياط ثوبا فاختلفا في أجر الخياطة قال الخياط اجارني درهمان وقال رب الثواب اجارتك درهم (قال) فالقول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه فكذلك المقارض القول قوله اذا أتى بأمر يشبه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى دفعت الى رجل مالا قراضا فادغيت أني دفعت اليه المال على مائة درهم وعلى أن ثلث الربح للعامل وقال العامل بل دفعت الى المال على النصف (قال) القول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه لان مالكا قال اذا اختلفا في الربح فالقول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه فهذا من قول مالك في الحلال فكيف ان قلت في الحرام فذلك أحرى أن يكون القول قول العامل اذا أتى بأمر يشبه فان كان العامل هو الذي ادعى الثلث ومائة درهم وأنكر ذلك رب المال وقال بل قارضتك على الثلث أو النصف فالقول قول مدعي الحلال منهما اذا أتى بأمر يشبه

﴿في المقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين﴾

﴿قلت﴾ أرأيت المقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين أيجوز ذلك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فهل يرجعان فيما جملا من ذلك (قال) لا وليس يقضى بذلك عليهما ولا أحب لهما فيما بينهما وبين الله تعالى أن يرجعا فيما جملا

﴿في المقارض يكون له شرك في المال﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قال له اعمل في هذا المال على أن لك شركا أيرد الى قراض

مثله ( قال ) نعم لان هذا بمنزلة من أخذ مالا قراضا ولم يسم ماله من الربح ولا مال الربح المال فعمله فهو لا يردون الى قراض مثلهم ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غيره اذا قال لك شرك في المال ولم يسم شيئا وتصادفك النصف

﴿ في أكل العامل من مال القراض ﴾

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ انما يأكل العامل من مال القراض اذا شخص في المال من بلده وليس حين يشتري ويجهز في بلده ولكن حين يخرج اذا توجه ( وقال ) للعامل اذا سافر النفقة ذاهبا وراجعا وإن لم يشتري شيئا عند مالك وله أن يرد ما بقي بعد النفقة الى صاحبه ﴿ قلت ﴾ لرايت ان سافر سفرا قريبا آیا كل من مال القراض ( قال ) قال مالك نعم يأكل منه ذاهبا وراجعا فاذا رجع الى مصره لم يأكل منه شيئا ولم يكتس من مال القراض اذا كان سفرا قريبا الا أن يكون مقيا بموضع اقامته يحتاج فيه الى الكسوة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى رجل غريب قدم الفسقاط مالا قراضا على أن يتجر به بالفسقاط يقيم بها لانه غريب وبالفسقاط أعطيته المال الا أنه غريب أي يكون له أن ينفق منه ( قال ) لا أخفض قول مالك في هذا وانما الذي قال مالك في الذي لا ينفق من المال حتى يظعن من هو في أهله بالفسقاط أو من هو من أهل الفسقاط وليس له بها أهل فأما الغريب الذين احتبسوا على العمل بمال هذا الرجل فاني أرى أن ينفقوا الا أن يكون رجل يسكن البلد وان لم يكن له بها أهل أو قدم يسكن فلا أرى له نفقة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا ظن الى المدينة في مال قراض أخذه ليتجر به فلما قدم المدينة تزوج بها وأوطن بها أتكون نفقته على نفسه حين أوطنها ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت مالا قراضا بالفسقاط ولى أهل بالمدينة وأهل بالفسقاط فكنت أتجر فيما بين المدينة وبين الفسقاط ( قال ) قد أخبرتك أن مالكاً قال من أخذ مالا قراضا في بلد ليس فيه أهل ثم خرج الى البلد الذي فيه أهل فتجر هناك ( قال ) قال مالك لا نفقة له في ذهابه الى أهل ولكن له النفقة في رجوعه فأرى في مسألتك أن لا يكون لهذا نفقة لا في ذهابه

ولا في رجوعه لانه ذهب الى أهله ورجع الى أهله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن المقارض أيا كل من القراض ويركب أو من ماله فقالا يأكل ويكتس ويركب من القراض اذا كان ذلك في سبب القراض وفيما ينبغي له بالمعروف ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال ذلك اذا كان المال يحمل ذلك ثم يقسمان ما بقي بعد الزكاة والتفقة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني ابن لهيعة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يقول لولا أن المقارض يأكل من المال ويكتس لم يحل له القراض (وقال مالك) اذا كان المال كثيراً فتما يكون طعام العامل وكسوته ونفقته من المال في غير سرف اذا كان المال يحمل ذلك ولا يحسب ذلك في ربح العامل ولكن يلغى (وقال الليث) مثله اذا سافر بالمال وان كان حاضراً بالبلد يشتري ويبيع فلا يستنفق الا أن يشتغل في السوق يبيع ويشترى ولا يتقلب الى أهله فلا بأس أن يتبدى بالافس ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني بشر ومسلمة أنهما سمعا الاوزاعي يقول سألت رجلاً من أهل العلم عن الرجل يأخذ المال مضاربة ما يصلح له أن يأكل منه (قال) مثلي الذي يأكل في أهله في غير اسراف ولا يضر بنفسه ولا يهدى منه هدية ولا يصنع منه طعاما يدعو اليه

### ﴿ في المقارض يستأجر الاجراء والبيوت من القراض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المقارض أنه أن يستأجر الاجراء يعملون معه في المقارضة ويستأجر البيوت يحمل فيها متاع المقارضة أو يستأجر الدواب يحمل عليها متاع القراض (قال) نعم عند مالك هذا جائز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجر أجيراً يخدمه في سفره أتمكن اجارة الاجير من القراض (قال) اذا كان مثله فينبى له أن يستأجر والمال يحمل ذلك فذلك له وقال لي مالك وجه القراض المعروف الجائر بين الناس أن يأخذ الرجل المال من صاحبه على أن يعمل فيه ولا ضمان عليه فيه ونفقة للعامل في المال وطعامه وكسوته في سفره وما يصلحه بالمعروف بقدر المال اذا شخص في المال وكان المال يحمل ذلك فان كان مقبياً في أهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة وان للعامل أن يستأجر من

للمال اذا كان كثيراً لا يقوى عليه بعض من يكفيه بعض مؤنته ومن الاعمال أعمال لا يعملها الذي يأخذ المال وليس مثله يعملها فله أن يستأجر من المال اذا كان كثيراً لا يقوى عليه ولا ينبغي للعامل أن يهب منه شيئاً ولا يولي منه ولا يعطي منه أحداً ولا يكافي فيه أحداً فاما أن يجتمع هو وقوم فيأتون بطعام ويأتي بطعام فأرجو أن يكون ذلك واسما ان شاء الله تعالى اذا لم يتمد أن يتفضل عليهم فان تعمد ذلك بغير إذن صاحبه فعليه أن يتحلل منه فان حله فلا بأس وان أبي أن يحله فعليه أن يكافئه بمثله اذا كان ذلك الشيء له مكافأة بذلك الامر المجتمع عليه عندنا (وقال) اللبث مثله

❦ في التاجر الحاج يأخذ مالا قراضاً ❦

❦ قال عبد الرحمن بن القاسم ❦ قلنا لملك انه عندنا تجاراً قد عرفوا أيام الموسم يأخذون المال قراضاً فيشترون البغال والرقيق وغير ذلك فيخرجون بها فيشهدون بها الموسم ولولا ذلك ماخرجوا الى الموسم فيما يظن بهم أقدرى لهم نفقة في مال القراض (قال مالك) لا يخرج حاجاً وتكون نفقته من مال القراض فإني ذلك وقال لا نفقة له ولا للنازى ❦ قال ❦ قلنا لملك في رجوعه (قال) ولا في رجوعه الى بيته لا يكون له نفقة ❦ قال ❦ قلنا له فالرجل يقدم من بلده الى بلد آخر فيأخذ المال قراضاً فيسير به الى بلده وفيها التجارة التي يريد أن يتجر فيها (قال مالك) لا نفقة له في ذهابه ولا في اقامته في أهله (قال مالك) وله النفقة في رجوعه ولم يجعله مثل الحاج ولا للنازى ❦ قال ❦ ولقد سألت مالكا عن الرجل يتجمل بمال أخذه قراضاً وأراد سفراً فسكاري به واشترى ثياباً لنفسه وطعاماً من مال القراض فلما كانت الليلة التي أراد الخروج أناه رجل بمال فقال له خذ هذا قراضاً فكيف ترى أن تكون له النفقة أمن المال الاول أم نفقته على المالاين جميعاً (قال) بل نفقته على المالاين جميعاً على قدرها

❦ في المقارض ينفق على نفسه من ماله في القراض حتى يقدم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً أخذ مالا قراضاً فخرج به فأنفق من عند نفسه في

سفره ليقترضه من مال القراض فأفق ثم ضاع المال (قال) قال مالك في رجله  
اشترى بالمال القراض سلما فأكثرى لها دواب فحملها عليها فاعترق الكراء السلع  
وزاد قال مالك ليس له على رب المال في الزيادة شيء فكذلك مسألتك ﴿قلت﴾  
أرأيت أن دفعت إلى رجل مالا قراضا فأشترى المفارض بجميع المال ثيابا ثم صبح  
الثياب أو قصرها بمال من عنده أيرجع به في ثمن الثياب إذا باع الثياب أم كيف  
يصنع<sup>(١)</sup> (قال) قال مالك في المفارض إذا اشترى سلما بمال القراض فزاد في ثمنها من  
عنده على صاحب المال (قال) قال مالك رب المال بالخيار أن أحب أن يدفع إليه ما  
زاد وتكون السلع كلها على القراض وإن كره رب المال ذلك كان العامل شريكا

(١) وجد بالأصل هنا طيارة ونص مافها قال إذا اشترى الثياب ليصبتها أو ليتصرها ولم يرد  
أن يكون شريكا لرب المال بما أخرج في مبيعها وقصارتها وإنما أسلف ذلك رب المال فإن أجاز له  
رب المال ذلك مضى ولم يكن بمنزلة من دفع إليه مالا فشفه في ساع ثم دفع إليه مالا آخر على أن  
يخلطه بالاول لأن الثياب هاهنا إنما اشترت لهذا كما لو أعطاه مائة على القراض فأشترى سلعة بمائتين  
لرب المال فإن رضى بأن يعطيه المائة الثانية وتكون السلعة كلها على القراض فصل وإن امتنع كانت السلعة  
بينهما نصفين فكذلك الصنع والقصورة هاهنا إن رضى أن يعطيه ما صبح به فعل والاشراك بذلك  
ولعل غير ابن القاسم إنما يجوز أن يدفع إليه قيمة الصبح على أن يكون على القراض لأنه لم يشتر  
ليصبح فإذا لم يرض عند ابن القاسم أن يدفع إليه قيمة الصبح كانا شريكين كالساعة التي زاد في  
ثمنها وأما قول غير ابن القاسم أنه إن دفع إليه قيمة الصبح لم يكن الصبح على القراض فيجب على  
قوله أن يقاسمه الثياب أو يأتي بمن يعمل معه فيها لأن العامل لا يلزمه أن يعمل فيها لأربع له فيه  
وإن أراد أن يضمته قيمة الثياب ضمنه وإن كان في قيمتها فضل عن رأس المال يوم صنعها كان ذلك  
الفضل بينهما يريد أنه على الثياب يوم صنعها فإن كانت حينئذ تسوي ثمانين ورأس المال مائة إلا أن  
سوقها خط لم يضم إلا قيمتها ثمانين فقط لأن حوالة سوقها لا يضمته العامل وإن كان رأس ماله  
ثمانين فتعدي عليها العامل فصنعها وقيمتها مائة أخذ رب المال منه تسعين إن كان قراضها على  
النصف لانهما قد ربحا فيها عشرين. وأما قوله وإن شاء شاركه قيمة الصبح من قيمة الثياب فهذا  
مذهب فئيم غصب لانسلا ثوبا فصعبه أن رب الثوب إذا لم يشأ أن يضم الثياب قيمة ثوبه ورغب  
في عين ثوبه ولم يرض أن يدفع قيمة الصبح أنه يكون شريكا للقاصب وليس هذا هو المعهود وإنما  
يقول ابن القاسم أنه بالخيار أن شاء أن يأخذ ثوبه ويدفع قيمة الصبح وإن شاء ضمن القاصب فقط  
وقال أشهب له أن يأخذ ثوبه ولا شيء عليه من قيمة الصبح كبنائه بناء القاصب إذا نقض لا قيمة  
له أو كخياطة في ثوب إن ربه يأخذه ولا شيء عليه اهـ

لرب المال بما زاد من ماله ﴿قلت﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فاشتري  
 بجميعه بزازاً ثم اكرتني على البز من ماله أي شيء يكون للعامل في القراض أي يكون  
 شريكاً بالكراء أم ماذا يكون أم تراه دينا في مال القراض (قال) أراه دينا في مال  
 القراض يستوفيه من المال وان لم يبق منه شيء فلا شيء له ولا يكون للعامل شريكاً الرب  
 المال بهذا الكراء ﴿قلت﴾ فان صبغ البز بمال من عنده وقد كان اشترى بجميع مال  
 القراض بزازاً (قال) أما الصبغ فيقال لرب المال ادفع اليه المال الذي صبغ به والا كان  
 شريكاً معك بما صبغ من الثياب (قال) والذي يبين لك الفرق فيما بين الصبغ والكراء  
 أن الصبغ رأس مال يحسب للصبغ رأس ماله ورجحه مثل ما يحسب لرأس المال في المال  
 ورجحه اذا باعه مرابحة ولم يجعل للكراء ربح الا أنه قال يحمل الكراء على المال ولا يحمل  
 للكراء ربح فاذا لم يكن للكراء في المرابحة ربح لم يكن به شريكاً لانه غير سلمة قائمة  
 في البز وانما تكون الشركة بينهما في سلمة قائمة يكون فيها التمام والنقصان والصبغ سلمة  
 قائمة بعينها والكراء ليس بسلمة قائمة وانما الكراء هاهنا سلف أسلفه للعامل رب المال  
 فان رضى رب المال بذلك آذاه والا قيل للعامل اقبضه من مال القراض وقد قال مالك  
 في الرجل يدفع الى الرجل ألف دينار قراضاً فيتنازع بأني دينار على رب المال ان رب  
 المال بالخيار ان أحب أن يدفع اليه ألف دينار والا كان للمتنازع شريكاً وجعل مالك في  
 الذي يشتري المتنازع بمال قراضاً فيتكاثر له من عنده ثم يبيعه انه يرجع بالكراء في  
 المال القراض الا أن يكون الكراء اكثر من قيمة المتنازع فلا يكون له على رب المال شيء  
 اكثر من ثمن المتنازع فعلى هذا رأيت لك أيضاً الكراء وعلى قول مالك في الكراء في  
 المرابحة حين لم يجعله بمنزلة الشيء القائم بعينه ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره ان دفع  
 رب المال الى العامل قيمة الصبغ لم يكن الصبغ على القراض (قال) فان أراد أن يضمه قيمة  
 الثياب ضمنه الا أن يكون فيها فضل فيكون له من القيمة قدر رأس المال ورجحه وان  
 أبى أن يضمه كان شريكاً بقيمة الصبغ من قيمة الثياب وانما لم ير أن أعطاه قيمة الصبغ  
 أن يكون على القراض الاول لانه لا يجوز للرجل أن يدفع الى الرجل مالا قراضاً

فيشتري به سلماً ثم يدفع إليه أيضاً مالا آخر قراضاً على أن يخلطه بالمال الاول فذلك لا يجوز ان رضى رب المال أن يعطيه قيمة الصبغ على أن تكون على القراض لان الصبغ يشتري بعد ما اشتري بالمال الاول الثياب والمال الاول ربما ربح فيه وربما خسر فيه فلما لم يجوز في الاستدعاء أن يعطيه رب المال مالا ثانياً بعد ما شغل المال الاول على أن يخلطه فذلك لم يجوز أن يجاز فعل العامل بعد ما شغل المال الاول بأن يخلط الثاني بالاول والله أعلم ولا يشبه هذا مسألة مالك التي قال في الرجل يعطى الرجل مالا على القراض فيزيد العامل من عنده مالا قبل أن يشتري شيئاً فيشتري بجميعة سلعة يريد بما زاد سلف رب المال لان المالكين جميعاً حين اشتري بهما صفقة واحدة بمنزلة ما لو أن صاحب المال زاد العامل قبل أن يشتري شيئاً لم يكن بذلك بأس ﴿قلت﴾ أرايت لو اشتريت بزاً بجميع مال القراض ثم اكرتت لنفسى من مالى وأنفقت على نفسى من مالى أيتكون لى كراثى وما أنفقت من مالى على نفسى ديناً أرجع به فى ثمن المتاع (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أو ليس قد قلت لى الذى يخرج وينفق من عنده انه يحسب نفقة مثله فى مال القراض فيفرض ذلك على المال القراض وعلى نفقة مثله (قال) انما قال ذلك مالك اذا أراد أن يخرج فى حاجة نفسه ويجهز ثم أتاه رجل فدفع اليه مالا قراضاً فخرج فى حاجة نفسه وفى القراض وهذا انما خرج فى القراض وحده

— في الرجل يأخذ من الرجل مالا قراضاً كيف تكون نفقته —

﴿قلت﴾ أرايت المقارض اذا أخذ ألف درهم قراضاً فاسافر بها وبشرة آلاف من عنده أو ببشرة آلاف قراضاً فاسافر فيها وفى ألف درهم من ماله كيف النفقة التي تنفقها على نفسه فى سفره (قال) على قدر المالكين نفقته على المالكين فينفق على نفسه بحسب ذلك من البشرة آلاف عشرة أجزاء ومن الالف جزءاً واحداً ﴿قلت﴾ أرايت ان دفع رجل الى رجل مالا قراضاً فتجهز وابتاع بزاً يريد به أن يخرج الى بعض البلدان فأتاه رجل آخر فدفع اليه أيضاً مالا قراضاً كيف تكون نفقته (قال) لم أسمع من مالك

الا الذي أخبرتك أني سألته عن رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فتجهز به في جهاز نفسه وسفره وتكاري يريد أن يخرج به إلى بلد من البلدان يشتري هنالك متاعا فأثام رجل في تلك الليلة فدفع إليه مالا قراضا على من ترى نفقته (قال) مالك نفقته من المالين جميعا فأما مسألتك فقد تجهز بالمال واشترى وتكاري على البز فهذا كله على رب البز وحده وأما نفقة العامل وكراؤه فهو على المالين جميعا مثل الذي أخبرتك

❦ في زكاة القراض ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا يخرج العبد زكاة القراض إلا بحضرة رب المال وإن كانت الزكاة قد وجبت منه قبضها العامل فإن ربح فيها العامل وحال الحول عنده فإنه لا يخرج شيئا من زكاة رأس المال ولا من ربحه حتى يحضر رأس المال ويحضر رب المال لأنه عند مالك لا ربح له حتى يستوفي رب المال رأس ماله وقال إنما يخرج الزكاة عند المقاسمة ❦ قال ❦ قلت لمالك أفيزكيه مرة واحدة لما مضى من السنين أم لكل سنة مضت زكاة (قال) بل لكل ماضى من السنين زكاة وإنما ذلك عندي في الذي يدار إذا كان العامل يديره وإنما يزكي لكل سنة قيمة ما كان في يده من المتاع كل سنة إن كان أول سنة قيمة المتاع مائة والسنة الثانية مائتين والسنة الثالثة ثلاثمائة فأما يزكي كل سنة قيمة ما كان يسوى المتاع فأما يزكي أول سنة مائة والسنة الثانية مائتين والسنة الثالثة ثلاثمائة إلا ما تنقصه الزكاة كل سنة ❦ قلت ❦ فلو ربح العامل دينارا واحدا في المال والمال تسعة عشر دينارا وإنما عمل في المال يوما واحدا فربح هذا الدينار فبدا له أن يرد القراض وقد كانت أقامت التسعة عشر دينارا عند ربها سنة أيكون على المفارض في نصف ديناره هذا الذي ربحه في عمل يومه ذلك فصار له في حصته زكاة (قال) لا لأن رب المال ليس في رأس ماله وربحه زكاة وربح العامل ليس هو لرب المال فليس على واحد منهما زكاة ❦ قال ❦ وقال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا وقد زكي ماله ذلك ومضى ماله ذلك بعد ما زكاه ستة أشهر فعمل العامل به أربعة أشهر ثم اقتسما فأخذ رب المال رأس ماله وحصته من

الربح وأخذ العامل حصته من الربح ثم مضت السنة من يوم زكى رب المال ماله (قال) رب المال يزكى ما بقى في يديه من رأس ماله. وربحه الذى صار فى حصته وليس على العامل أن يزكى ما صار له فى ربحه الا أن يحول الحول على ما صار له من يوم اقتسما وأخذ حصته وفى يديه عشرون ديناراً فصاعداً من ربح ومن مال كان له قبل ربحه ان ضمه الى ربحه وجبت فيه الزكاة فعليه الزكاة اذا حال على المال الحول وربحه من يوم افاده لانه انما تضم الفائدة التى كانت فى يديه قبل ربحه الى الربح فيستقبل به حولا وهذا قول مالك <sup>(١)</sup>

— في القراض يتلف بعضه ثم يعمل بما بقى فيربح فيه —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل ألف درهم قراضاً فلم يعمل بالمال حتى ضاع منه خمسمائة درهم ثم عمل فربح أكثر من رأس المال (قال) قال مالك يجبر رأس المال من الربح وان لم يعمل بالمال حتى ضاع منه ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً عمل فى المال خسر فأتى الى رب المال فقال قد وضعت فى المال فقال له رب المال اعمل بما بقى فى يدك فصل فربح أ يجبر رأس المال (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان قال العامل لا أعمل به حتى تجمل هذا الباقي رأس مالك وتسقط عني ما قد خسرت فقال رب المال نعم اعمل بهذا وقد أسقطت عنك ما خسرت (قال) أرى أنه على قراضه أبداً ما لم يدفع الى رب المال ماله ويقضه وهو رأي ولا ينفعه قوله الا أن يدفع اليه ويتبرأ منه ثم يدفع اليه الثانية ان أحب ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو أحضره وحاسبه ما لم يدفعه اليه فهو على القراض الاول حتى يقبضه وكذلك سمعت عن مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أخذت مالا قراضاً فذهبت للصوم ب نصف رأس المال أو سقطت منى نصف رأس المال قبل أن أعمل فى المال ثم عملت فى النصف الباقي فربحت فيه مالا كيف يكون هذا فى قول مالك (قال) قال مالك يتم رأس المال الذى أخذت للصوم والذى ضاع من الربح ويكون بعد ذلك الربح بينهما على ما شرطوا ولا يكون فى المال

(١) وجد بالأصل هنا طيارة فى مقابلة باب زكاة القراض فأثبتهما فى آخر الباب لعدم تعلقها

بمحل مخصوص وليس ما فيها (عند ابن القاسم أن العامل بالقراض إذا عمل للمال جولا فكان لرب المال في رأس ماله ويجه ما يجب فيه الزكاة ولا دين عليه وهو حر مسلم ولا دين على العامل زكي العامل ماحار له من الربح ديناراً أو أقل أو أكثر وإن كان على العامل دين استغرق ربحه كله لم يكن عليه زكاة وإن بقي من ربحه بعد دينه ولو درهما زكاة وقال ابن القاسم في كتاب محمد أن العامل لا يزكي شيئاً حتى يكون له من الربح عشرون ديناراً وهذا ليس ببين ويجب على هذا أن لا يعتبر رب المال هل عليه دين أو هو عبد وإن كان أتمايراعي رب المال فيجب أن يزكي وإن صار له درهم وإن كان عليه دين كما أسقط عنه الزكاة إذا كان رب المال عبداً وإن عمل للمال ستة أشهر وكانت تمام تحول رب المال ففاضلاً فلا زكاة على العامل عند ابن القاسم وأما أشهب فتمايراعي وجوب الزكاة على رب المال أو حصة المال بربح العامل فإن كان في حقه ما يجب فيه الزكاة وجبت الزكاة على العامل لأن المال يزكي على ملك رب المال وإنما للعامل اجارة ولا يشبه اجارة العامل دين على رب المال من اجارة وغيرها لأن اجارة العامل لم تتعلق بذمة رب المال إذ لو ضاع أو ذهب لم يكن على رب المال شيء وكذا عند أشهب لو دفع إليه عشرة فرح فيها خمسة وعند رب المال خمسة حال عليها الحول أيضاً لزكي العامل لأنه يضيف ما بقي بيد رب المال إلى ما في يد المقارض كما بينى على الحول الذي كان عند رب المال وقد قال ابن القاسم فيمن تضاف مائة دينار ولا عرض له فقارض بها رجلاً فرح فيها أربعين ديناراً فقال عليه الحول أترى على هذا زكاة قال نعم ولوربح أقل من أربعين لم يكن عليهم ما زكاة (محمد) يزكي وإن لم يربح فيها إلا عشرين فإن القاسم بناء على أصله أن رب المال إذا صار له ما يجب فيه الزكاة خفيته نجح على العامل ولا يصير لرب المال ما يجب فيه الزكاة إلا بأن يكون الربح أربعين إذا المائة دين على رب المال وتأول محمد أن ابن القاسم يقول لا نجح على العامل زكاة حتى يصير له عشرون فإن كان إنما أخذ هذا من هذه المسألة فلا يلزم ابن القاسم ما ألزمه محمد لأن رب المال هناك لا يملك إلا عشرين فقط وعلى ما أختار محمد وهو قول أشهب أن الربح إذا كان فيه عشرون سواء كان لاحدهما أو لهما فلا بد من أن يزكي فالجواب ما نحن عليه بعد قضاء الدين الذي هو مائة وعشرون إنما هو عشرون فتزكي وإن اختص العامل بملكها على مذهبه وأما إذا صار للعامل عشرة حال عليها الحول وعنده عشرة ورب المال وجبت عليه الزكاة فلا يضيف ما كان عنده إلى ما أخذ من القراض ولم يذكر في هذا خلافاً وإنما اختلف هل يضيف رب المال ما أعطى قراضاً إلى ما كان في يده فتمام حول ما كان في يده فاضاف ذلك أشهب ولم يصفه ابن القاسم فيبقى إذا كان رب المال يدير أن يزكيه وإن كان لا يدير والمال الذي في يد المقارض يدار أن يزكيه على القول الذي يرى أن من له مال يدار ومال لا يدار أن يزكي كل مال على حدة وقيل يحمل الأقل تبعاً للأكثر وقيل إن كان الأكثر لا يدار والأقل يدار زكي المدار على الإدارة والآخر على التجارة وفي كتاب محمد إذا كان رب المال يدير زكي ما في يد العامل من رأس ماله وحصة من الربح ولا يزكي عن العامل فإذا فاضله فإن كان العامل يدير زكي لماضي السنين وإن كان لا يدير زكي لسنة واحدة ولم يذكر في ذلك خلافاً وانظر على مذهب أشهب الذي يزكي على ملك رب المال هل يزكي ربح العامل كما انتهى

ربح حتى يتم رأس المال ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين هذا وبين الذي أكله العامل في  
 المال (قال) لانه اذا أكله فقد ضمنه واذا سقط فلا ضمان عليه فيه وكذلك اذا  
 أخذته اللصوص فلا ضمان عليه فيه فان ربح في بقية المال كان عليه أن يجبر رأس المال  
 فاذا أكله فهو ضامن لما أكل والذي ضمن هو تمام رأس المال الا أنه لا ربح للذي  
 ضمن لانه لم يعمل به (قال) وما أخذ العاشر منه ظلماً فهو بمنزلة ما أخذت اللصوص  
 ﴿قال﴾ وقال مالك ما أخذت اللصوص من القراض فهو من مال القراض وليس على  
 على العامل شيء ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل ألف درهم قراضاً فأكل  
 خمسمائة منها ثم تجر في المال فربح كيف يكون هذا (قال) قال مالك في رجل دفع  
 اليه رجل مالا قراضاً فسلم منه مالا ثم عمل بما بقي قال مالك هو ضامن لما تسلف  
 منه وما بقي في يديه يعمل به فهو الذي فيه القراض وليس الذي تسلف منه على  
 القراض فسألتك أرى الخمسمائة التي عمل بها هي رأس مال القراض فربحها على  
 ما اشترطوا والعامل ضامن للخمسمائة التي أكلها ولا يحسب لها ربحاً ولا شيء على  
 العامل فيها الا أن يخرجها فقط ﴿قلت﴾ فان أخذ مالا قراضاً فتجر في المال فربح  
 ألفاً أخرى فأكل ألف درهم منها ثم تجر في الالف الباقية التي في يديه فأصاب مالا  
 (قال) هو ضامن للالف التي أكل وما بقي في يديه وما ربح بعد ذلك فهو بينهما على  
 ما اشترطوا ﴿قلت﴾ فان ضاع مافي يديه فلم يبق في يديه الا الالف التي أكلها (قال)  
 هو ضامن للملك الالف رب المال ويجعل تلك الالف رأس المال لانه لا ربح في  
 المال الا بعد ما يستوفي رب المال رأس ماله وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى  
 اشترى عبداً من مال القراض بألف درهم وهو جميع المال وقيمة العبد ألفا درهم فجنى  
 رب المال على العبد جناية تنقص العبد ألفاً وخمسمائة فباع العامل العبد بعد ما جنى  
 عليه رب المال بخمسمائة فعمل بالخمسمائة فربح فيها ربحاً كثيراً أو وضع أيكون ما صنع  
 السيد بالعبد اقتضاء لرأس ماله ورجحه (قال) لا يكون اقتضاء الا أن يفاصله ويحاسبه  
 فيحسب ذلك عليه فان لم يفعل وعمل بما بقي عنده فهذا الذي بقي عنده وعمل فيه فهو

على القراض كما كان وما صنع السيد فذاك دين عليه ولا أقوم على حفظه عن مالك

❦ في المقارض يتناع السلعة بمال القراض فاذا ذهب يتقد وجد ❦

❦ القراض قد تلف أو قطع عليه الطريق ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أخذت مالا قراضا على أن أعمل به على النصف فاشتريت به عبدا أو سلعة فبئت لأتقد البائع فوجدت المال قد ضاع ( قال ) يقال رب المال ان أحيت فادفع الثمن وتكون السلعة قراضا على حالمها وان أبي لزم المقارض اذا أتممتها وكانت له فان لم يكن له مال بيعت عليه وكان عليه التقصان وله الربح ❦ قلت ❦ فان تقد رب المال المال في ثمن السلعة كم يكون رأس ماله أيكون رأس ماله المال الذي تلف وهذا المال الذي تقد ( قال ) لا يكون رأس ماله عند مالك الا المال الآخر الذي تقد رب المال في ثمن السلعة هو رأس ماله فقط ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت بالمال القراض سلعة فضاعت السلعة وضاع الثمن قبل أن أتقد الثمن ( قال ) لا شيء على رب المال ويفرم المقارض ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت جارية فأردت أن أتقد الثمن فقطع على الطريق فذهب المال أهذا وضاع المال سواء ( قال ) نعم فان كان في المال بقية فعمل بعد ذلك جبر به رأس المال وان لم يكن في المال بقية قيل رب المال ادفع الثمن ان شئت وتكون الجارية على القراض وان كرهت فلا شيء عليك فان دفع اليه الثمن كانت رأس مال القراض المال الذي يدفع رب المال الى رب السلعة فان لم يدفع لزم الثمن المشتري العامل وكانت السلعة له ووربها له وعليه نقصانها

❦ في المقارض يخلط ماله بالقراض ❦

( قال ) ابن القاسم قلت لما لك أ رأيت الرجل يدفع الى الرجل المال القراض فيعمل به ولنفسه مال يجبر به فيخوف ان قدم ماله وآخر مال الرجل وقع الرخص في أول أو يخاف أن يقدم مال الرجل ويؤخر ماله فيقع الرخص في آخر فكيف تأمره أن يفعل ( قال ) الصواب من ذلك أن يخلطهما ثم يشتري بهما جميعاً ( قال مالك ) ولكن

لا يصلح له أن يقارضه على أن يخلط المقارض ماله بمال القراض قال مالك هذا لا يجوز  
 ﴿قلت﴾ أ رأيت أن لم يشترط رب المال أن يخلط مالي بماله تخطت ماله بمالي أضمن  
 له (قال) قال مالك لا تضمن له ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت بمال القراض وبمال من  
 عندي من غير أن يكون اشترط على رب المال أن أخلطه بمالي أيجوز هذا (قال)  
 لا بأس بذلك كذلك قال لي مالك (قال) وتكون السلفة على القراض وعلى  
 مانقت فيها فتكون حصة القراض رأس مال القراض وتكون حصتك أنت  
 مانقت فيها من مالك

### ❦ في المقارض يشارك بمال القراض ❦

﴿قال﴾ وقال مالك لا يجوز للمقارض أن يشارك أحداً وإنما سألنا مالكا عن المقارض  
 يأتي بالف درهم ويأتي رجل يألف فيعملان بهما (قال مالك) ان شارك فهو ضامن قال  
 وان عملاً جميعاً فهو ضامن ﴿قلت﴾ أ رأيت ان دفع رجل الى رجل مالا قراضاً  
 ودفع رب المال الى رجل آخر مالا قراضاً أيجوز لهما أن يشتركا بالمالين فيعملا  
 ورب المالين انما هو واحد (قال) لا يعجني هذا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً لانه  
 لا يجوز عند مالك أن يستودع المال الذي أخذ المال قراضاً الا على ما وصفت لك من  
 الخوف فهذا ان شارك فيه فكأنه قد استودعه غيره فلا يجوز ولا يجوز لك أيضاً أن  
 تستودع مالا قد استودعك رجل أن تذهب فتستودعه رجلاً آخر وان كان رب المال  
 الذي استودعك عند هذا الرجل ودائع لأن رب المال لم يأذن لك في ذلك

### ❦ في المقارض يتبضع من القراض ❦

﴿قال ابن القاسم﴾ من قول مالك أن أبضع المقارض فهو ضامن ﴿قلت﴾ فان دفع  
 الى رجل مالا قراضاً فلما أخذت المال منه طلبت اليه أن يأذن لي أن أبضعه فأذن لي  
 أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أحفظه عن مالك وأرجو أن لا يكون به بأس اذا لم يأخذه  
 على أن يتبضع به (قال) ولا يجوز لك أن تبضع مع عبد رب المال اشترطته في القراض

لانه إنما أعانك بفلامه ولم يأذن لك أن تبضع معه بالمال

❦ في المقارض يستودع غيره من مال القراض ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المقارض إذا أذنت له أن يبيع بالنقد والتسوية أي يكون له أن يستودع غيره ( قال ) لا إلا على خوف مثل ما يجوز لصاحب الوديعة الذي استودعها ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك ( قال ) قال مالك في الوديعة أنه إن استودعها غيره فهو ضامن إلا من عذر من خراب منزل أو أروادة سقراً أو لا يكون منزله حرزاً أو لا يكون عنده من يثق به فيستودعه فلا ضمان عليه فسألتك مثله ❦ قلت ❦ أ رأيت العامل أنه أن يستودع المال القراض ( قال ) لا يكون له ذلك إلا أن يكون ذلك على وجه خوف أو إنما فعله نظراً لخوف تخوفه بمنزلة الوديعة تكون عند الرجل ومنزله معور ( قال مالك ) في مثل هذا إذا استودعه غيره من خوف دخل عليه قال مالك فلا ضمان عليه إن استودعه إذا كان بهذه الحالة والقراض عندى بمنزلة الوديعة

❦ في المقارض يقارض غيره ❦

❦ قال ❦ وقال مالك ولا يكون للعامل أن يقارض غيره إلا بأمر رب المال ( قال ) وكذلك أيضاً لا يجوز للعامل أن يشارك بالقراض إلا بأمر رب المال لأنه إذا جاز له أن يقارض بأذن رب المال جازت له الشركة ( قال ) وإذا دفع إلى العامل المال قراضاً على النصف فيدفعه العامل إلى غيره قراضاً على الثلثين فهو ضامن عند مالك فإن عمل الثاني به فربح فإن رب المال أولى بربح نصف جميع المال ويكون للمقارض الآخر النصف أيضاً ويرجع المقارض الآخر على المقارض الأول بمثل سدس الربح يأخذه منه ضماناً عليه لأنه جعل له ثلثين فلم يتم له ثلثين فعليه أن يتم له ثلثي الربح ❦ قال ❦ وسمعت مالكا وسئل عن رجل ساق رجلاً حائطاً له على النصف فساق المساقى رجلاً آخر على الثلثين ( قال ) قال مالك للمساقى الأول النصف يأخذه من حائطه ويتبع المساقى الآخر المساقى الأول بالسدس الذي بقي له فيأخذه منه فالمقارض

مثله ﴿قلت﴾ فان هلك بمض رأس المال قبل أن يدفعه إلى المقارض الآخر ورجع  
 الآخر ولم يكن علم بذلك (قال) رب المال أولى برأس ماله الذي مع المقارض  
 الآخر حتى يستوفي رأس ماله ورجحه مما بقي بعد ذلك ثم يتبع المقارض الآخر  
 المقارض الاول بما كان يصيبه من الربح على حساب المال الذي دفعه اليه. وتفسير ذلك  
 أن يكون رأس المال ثمانين ديناراً فضاع منها عند المقارض الاول أربعون وبقي أربعون  
 فدفعها إلى غيره قراضاً فعمل فيها فصارت مائة فله رب المال يأخذ منها رأس ماله  
 ثمانين ثم يأخذ نصف ما بقي من ربحه وهي عشرة دنانير ان كان قراضهما على النصف  
 ويبقى للعامل الثاني في يديه عشرة ثم يرجع العامل الثاني على الاول بمشرين لان ربح  
 المال كان ستين ديناراً له منها ثلاثون فلم يبق في يديه الا عشرة وبقيت له عشرون  
 وهذا تفسير ما وصفت لك (وقد قال أشهب) بل رأس المال في يد هذا الثاني أربعين  
 ولا يحسب عليه ما لم يكن أخذ قائماً يأخذ رب المال منه مادفع اليه وهو أربعون  
 ديناراً ونصف الربح وهو ثلاثون ويرجع رب المال على الاول فان كان الاول أثلث  
 الاربعين الاولى تعدياً يرجع رب المال عليه بتمام عشرة ومائة إلى ما أخذ وان كانت  
 الاربعون الاولى انما تلفت بغير تعد منه رجع رب المال عليه بمشرين وفي يدي  
 رب المال سبعون فقد استوفى رأس ماله ورجحه عشرة ولا يرجع بهذه العشرين على  
 العامل الثاني فيظلم عمله ولكن يرجع بها على الذي صيرها له لانه لو عمل في المال  
 لكان ما صار إلى العامل الثاني يخسر به رأس المال ولان كل شيء يحمله المال فالل  
 أولى به حتى يستوفي رأس ماله ولكن العامل الثاني لا يظلم عمله ولا يؤخذ منه  
 ويكون الرجوع على المتعدي وهو الاول

﴿قلت﴾ في المقارض وكل من يتقاضى له دين القراض فيتلف

﴿قلت﴾ أرايت مقارضا وكل وكيل يتقاضى له ديناً من مال القراض فتقاضاه فتلف  
 منه أيجوز هذا أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال اذا قار على  
 المقارض بغير إذن رب المال ضمن فهذا أراه ضامناً ان تلف المال في يد الوكيل الا

تري أنه لو استودع من غير خوف ضمن؟

﴿ في المقارض يستأجر غلاما بمال القراض ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المقارض اذا أرسل عبده الى بلد من البلدان بيع مال القراض  
يتجر له فيه أو يشتري هناك بمض السلع أيضا من في قول مالك (قال) هو ضامن لانه  
ليس له أن يضع الا أن يأذن له رب المال بذلك

﴿ في العامل بالقراض يبيع بالنقد ويؤخر رب المال ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن مقارضا باع سلعة من مال القراض فأخذه رب المال أيجوز  
ذلك (قال) نعم ذلك جائز في حظ رب المال ولا يجوز في حظ المقارض ﴿ قلت ﴾  
وهذا قول مالك (قال) لم أسمع منه قال وان نؤى حظ رب المال وقد اقتضى العامل  
في المال حقه لم يكن لرب المال أن يرجع عليه بشئ ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان وهب  
(قال) نعم يجوز ذلك في حظه

﴿ المأذون له يأخذ مالا قراضا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له أن يأخذ مالا قراضا (قال)  
سمعت مالكا وسئل عن العبد المأذون له في التجارة اذا أخذ مالا قراضا فقلت فقال  
مالك لا ضمان عليه فهذا يدل على أنه لا بأس به ﴿ قلت ﴾ ويعطي مالا قراضا (قال)  
نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة أيجوز له أن يأخذ مالا قراضا أو  
يعطيه (قال) قال مالك لا بأس أن يأخذ العبد المأذون له في التجارة المال قراضا ولم  
أسمع منه في أن يعطى هو المال قراضا شيئا ولا بأس به عندي أيضا لانه يبيع  
بالدين ويشتري

﴿ في المقارض يأخذ من رجل آخر مالا قراضا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أخذ رجل مالا قراضا من رجل أيكون له أن يأخذ مالا آخر

من رجل آخر قراضاً (قال) قال مالك لم يأخذ من غير الأول إذا لم يشغله عنه قراض الأول لكثرة مال الأول فإذا كان المال كثيراً فلا يكون له أن يأخذ من آخر حينئذ شيئاً (قلت) ويكون له أن يخلط المالين إذا أخذهما وهو يحتمل العمل بها (قال) نعم إذا أخذ المالين من غير شرط من الثاني الذي يدفع إليه أن يخلطهما خلطهما ولا ضمان عليه

— في الرجل يقارض عبده أو أجيره —

(قلت) رأيت أن دفع الرجل إلى عبده مالا قراضاً (قال) ذلك جائز عند مالك (قلت) رأيت أن استأجرت أجيراً للخدمة فديفت إليه مالا قراضاً يجوز ذلك (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال لا بأس أن يدفع الرجل إلى عبده مالا قراضاً فإن كان الأجير مثل العبد فذلك جائز (قال) سمعون (قلت) ليس الأجير مثل العبد ويدخله في الأجير ففسخ دين في دين

— في مقارضة من لا يعرف الحلال والحرام —

(قال) وقال مالك لأحب للرجل أن يقارض رجلاً لا يعرف الحلال والحرام وإن كان رجلاً مسلماً فلا أحب له أن يقارض من يستحل شيئاً من الحرام في البيع والشراء (ابن وهب) عن ابن أبي ليثة عن يزيد بن أبي حبيب أن سميد بن المسيب قال لا يصلح أن يقارض الرجل اليهودي والنصراني (قال الليث) وقال ربيعة لا ينبغي له أن يقارض رجلاً يستحل في دينه أكل الحرام

— في العبد والمكاتب يقارضان بأموالهما —

(قلت) رأيت المكاتب أيجوز له أن يضع أو يأخذ مالا قراضاً أو يعطي مالا قراضاً (قال) لم أسمع من مالك في هذا أحداً أحده إلا أنه يجوز للمكاتب كل ما كان على وجه الفضل فهذا كله جائز له في أخذ المسلم المال من النصراني قراضاً (قال ابن القاسم) وسألنا مالكا وابن أبي حازم عن الرجل المسلم يأخذ من النصراني المال قراضاً فكروا

ذلك جميعا (قال) وما أظنهما كرها ذلك إلا أنهما كرها للمسلم أن يؤاخر نفسه من  
النصراني ثلثا بذل نفسه فأظنهما من هذا الوجه كرها (قال) وقال مالك لا بأس أن  
يدفع الرجل المسلم الى النصراني كرمه مساقاة اذا لم يكن النصراني يعصر حصته خرا  
(قال) ولم أسمع من مالك في المسلم يأخذ من النصراني مساقاة شيئا إلا أن مالكا قال  
أكره للمسلم أن يأخذ من النصراني المال قراضا ولا أرى أن يأخذ المسلم من النصراني  
مساقاة بمنزلة ما كره مالك من القراض (قال ابن القاسم) ولو أخذه لم أراه حراما

في القراض الذي لا يجوز

قلت رأيت أن دفعت الى رجل مائتي دينار قراضا على أن يعمل بكل مائة  
منهما على حدة على أن يربح مائة منهما بيننا وربح المائة الأخرى للعامل فيجوز هذا في قول  
مالك (قال) لا يجوز هذا لانهما قد تخاطرا ألا ترى أنه ان لم يربح في المائة التي جعل  
ربحها بينهما وربح في الأخرى كان قد غبن العامل رب المال وان ربح في المائة التي  
أخذها بينهما ولم يربح في الأخرى كان رب المال قد غبن العامل فيه فقد تخاطرا على  
هذا (قال ابن القاسم) وأرى أنه أجبر في المائتين ويكون له أجر مثله قلت  
أرأيت ان دفعت اليه ألف درهم قراضا على أن يمارزق الله في خمسمائة منها يمينها  
فذلك للمضارب ومارزق الله في خمسمائة منها يمينها فذلك لرب المال فعمل بكل مائة  
على حدة (قال) لا خير في هذا لاني سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المائتي  
دينار على أن اخذها على النصف والاخرى على الثلث فعمل بهذه على حدة وبهذه على  
حدة (قال) مالك لا خير في هذا قال مالك وكذلك الحائطان لا يصلح أن يأخذها  
مساقاة هذا على النصف وهذا على الثلث يساقيهما جميعا صفقة واحدة إلا أن يكونا  
جميعا على النصف أو جميعا على الثلث قلت ولم كره مالك هذا في المساقاة وفي  
القراض (قال) قال مالك لأن فيه خطرا لأن الحائطين ربما قل عمر هذا وكثر ثمر هذا  
فكانما خاطره وقال له اعمل لي هذا الحائط بثلث ما يخرج منه فقال له لا أعمل لك  
بثلث في هذا الحائط إلا أن تمطيني حائطك هذا الآخر أعمل فيه بالنصف فقد

تخاطر أن أخرج هذا الحائط الذي بالثلث وأتمر كان العامل قد غبن رب الحائط  
في الحائط الذي أخذه منه بالنصف وإن لم يخرج الحائط الذي أخذه على الثلث كان  
رب المال قد غبنه فيه

❦ في المقارض يشترط لنفسه من الربح شيئاً خالصاً له دون العامل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أخذ المال على أن لرب المال درهما واحداً من الربح وما بقي بعد  
ذلك فهو بينهما فعمل على ذلك فربح أو وضع (قال) يكون الربح لرب المال  
والنقصان عليه ويكون للعامل أجر مثله ❦ قلت ❦ ويكون العامل أحق بربح المال  
من غرماء صاحبه إن قلس حتى يستوفي أجر عمله (قال) لا وهو أسوة غرماء القلس  
بأجرته في المال الذي كان في يديه من رأس ماله وفي جميع مال القلس ❦ قلت ❦ فإن  
صنع المال كله بعد ما عمل أيكون للعامل على رب المال أجر مثله أيضاً (قال) نعم  
❦ قال سمعون ❦ قد كتبنا شرط الزيادة في أول الكتاب ومن قاله

❦ في المقارض يشترط لنفسه سلفاً أو يشترط على نفسه الضمان ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الذي يعطي الرجل المال قراضاً على أن يسلفه رب المال سلفاً  
قال مالك فله العامل أجر مثله وجميع الربح لرب المال ❦ قال ❦ وسألت مالكا عن الرجل  
يدفع إلى الرجل مالا قراضاً على أن العامل ضمان للمال (قال) قال مالك يرد إلى  
قراض مثله ولا ضمان عليه (قال) وكذلك إن أعطاه مالا قراضاً إلى سنة رده أيضاً إلى  
قراض مثله ❦ قلت ❦ لم قال مالك إذا كان في القراض شرط سلف أنه يرد إلى  
اجارة مثله وقال في القراض إذا اشترط على العامل الضمان أنه يرد إلى قراض مثله  
وقال مالك أيضاً فيه إذا كان إلى أجل سنة أنه يرد إلى قراض مثله فما يفرق ما بينهما  
قال في بعضه يرد إلى قراض مثله وفي بعضه إلى اجارة مثله (قال) لأن سلفه زيادة  
ازدادها أحدهما في القراض ولأن الاجل في القراض لم يزدده فرد إلى قراض  
مثله والضمان أمر قد ازداد ولم يكنه أمر إنما كان في المال لم تكن منفعة خارجة

منه في ربح ولا سلف فحلوا على سنة القراض وفسخ ما اشترط في ذلك من غير سنته وردوا الى قراض مثلهم ممن لا ضمان عليهم كما يرد من شرط الضمان وهذا وجه ما استحسنتم مما سمعت من مالك **﴿ قال سحنون ﴾** وقد ذكر الليث بن سعد أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن كان يقول في رجل دفع الى رجل مالا قراضا ليتجر فيه سنة ثم يتحسبان فيكون الربح بينهما ( قال ) لا يحل أن يضرب للمقارض أجلا ولا يشترط في ربحه خاصة مضمونا لاحدهما دون صاحبه ( قال ) ومن وضع القراض على غير الذي وضع القراض عليه فلا يصلح فيه شرط الا أن يشترط أن لا يوضع ماله في شيء يخشى غروه فان ذلك مما كان يشترط في القراض وقد قال ابن لميعة عن خالد بن أبي عمران أنه قال سألت القاسم وسالما عن القراض والبضاعة يكون ذلك بشرط فقال لا يصلح ذلك من أجل أن شرط الذي دخل فيه

**﴿ في المقارض يشترط عليه أنه يخرج من عنده مثل القراض يعمل بهما ﴾**

**﴿ قلت ﴾** لم كره مالك أن أدفع الى الرجل ألف درهم قراضاً وأشترط عليه أن يخرج من عنده ألفاً أخرى فيعمل بهما جميعاً على أن لي ربح ما ربح في جميع المال ( قال ) لانه اذا اشترط ذلك عليه اغتربا كثرة البيع والشراء فلا يجوز هذا لانه يدخل في ذلك منفعة لرب المال فلا يجوز أن يقارض بماله ويشترط منفعة لنفسه من غير ربح المال **﴿ قال ﴾** وقال مالك لا يصلح أن يقول أقارضك بألف درهم على أن تخرج من عندك ألف درهم أو أقل أو أكثر على أن تخطبها بألفي هذه تعمل بهما جميعاً فكره مالك هذا **﴿ قلت ﴾** ولم كره مالك هذا أن يدفع الرجل الى الرجل ألف درهم قراضاً على أن يخرج المقارض ألفاً من عنده فيخطبها بها يعمل بهما جميعاً ( قال ) لاستغزار الشراء ألا ترى أنه اذا كان المال كثيراً كان أعظم لتجارته وأكثر لشراءه وأخرى أن يقدر على ما يربد من الشراء وأكثر لربحه وفضله فيصير الذي دفع المال قراضاً قد جر الى نفسه منفعة مال غير ماله بقراضه ماله فهذا لا يجوز أن يخرج الى نفسه منفعة غير ماله

❦ في المقارض يأخذ مالا قراضاً ويستتبرط أن يعمل به مع رب المال ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أخذت مالا قراضاً على أن يعمل معي رب المال في المال (قال) قال مالك لا خير في هذا ❦ قلت ❦ فان نزل هذا (قال) يرد العامل الى أجر مثله عند مالك ❦ قلت ❦ فان عمل رب المال بغير شرط (قال) قد أخبرتك أن مالكا كره ذلك الا ان عمل عملا يسيراً وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان أخذت مالا قراضاً فاشتريت منه جوارياً فأخذ رب المال جارية فباعها (قال) ليس له أن يبيعها ويبيع فيها باطل الا أن يجزئه العامل وهو قول مالك ❦ قال سحنون ❦ وقد كتبنا ما كرهه عبد العزيز من اشتراط عون رب المال في أول الكتاب

❦ في المقارض يشترط على رب المال غلاما يمينه ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا بأس أن يشترط العامل على رب المال الغلام يمينه في المال اذا لم يشترط أن يمينه في غيره وكذلك الدابة ❦ قال ابن القاسم ❦ فالدابة عندي مثله ولم أسمعه من مالك ولكن بلغتني عنه ذلك في الدابة أنه أجازها في المساقاة وهي عندي في القراض والمساقاة اذا اشترطها جائزة ❦ قلت ❦ أرايت ان اشترط رب المال على العامل في المال عون دابته أو غلامه أو يصلح (قال) لا يصلح وقد قال الليث مثل قول مالك في اشتراط العامل على رب المال الغلام يمينه أنه لا بأس به

❦ في المقارض يدفع اليه المال على أن يخرج به الى بلد يشترى به ❦

❦ قلت ❦ فلو دفعت الى رجل مالا قراضاً على أن يخرج بالمال الى بلد من البلدان يشترى في ذلك الموضع تجارة (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال لا خير فيه (قال) مالك يبطيه المال ويقوده كما يقود البعير (قال) وانما كره مالك من هذا أنه يحجر عليه أنه لا يشترى الا أن يبلغ ذلك البلد

سجدة في المقارض يدفع اليه المال على أن يتناع به عبد فلان بعينه سجدة  
 ثم يبيعه فينتاع بثمنه بعد ماشاء

قلت أ رأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً على النصف على أن يشتري عبد  
 فلان ثم يشتري بعد ما يبيع عبد فلان بثمنه ما شاء من السلع ( قال ) أما قوله  
 اشتر عبد فلان فهذه أجرة ليس فيها قراض عند مالك وأما ما كان بعد ذلك فهو  
 قراض بمنزلة الرجل يقارض الرجل بالعرض يكون له أجر مثله في بيعه العروض  
 ويقاضيه الثمن ثم يكون بعد ذلك فيما عمل على قراض مثله ولا يلتفت الى ما شرطاً من  
 الشرط فيما بينهما نصفاً ولا ثلثاً ولا غير ذلك لان القعدة التي كان بها القراض كانت  
 فاسدة لانه لا يقارض بالعرض فذلك ردا الى قراض مثلها ولم يلتفت الى ما شرط فيها  
 بينهما وجعل له فيما باع أجر مثله فكذلك مسألتك ( ولقد ) سمعت مالكا يقول  
 في الرجل يدفع الى الرجل نخلا مساقاة وفيها ثمرتها قد طابت على أن يسقيها  
 فتكون في يد العامل سنين مساقاة على أن هذا الثمر الذي في رؤس النخل مساقاة بينهما  
 ( قال ) مالك يقيم للعامل قيمة ما أنفق في هذه الثمرة وأجر عمله فيها وتكون الثمرة  
 كلها لصاحبها ( قال ) فقيل للمالك أيكون له أجر مثله ان عمل ( قال مالك ) لا ولكن  
 يكون على مساقاة مثله فيما بعد ذلك ( قال سحنون ) وقد أخبرتك بالشرط الذي  
 كرهه القاسم وسالم وربيعة فهذا من تلك الشروط

سجدة في المقارض يقول للعامل اشتر وأنا أقعد عنك أو يضم معه رجلاً سجدة  
 أمينا عليه أو ابنه ليبصره بالتجارة

قلت هل يجوز لرب المال أن يبيع للمال عنده ويقول للعامل اذهب اشتر وأنا  
 أقعد عنك واقتض السلع أنت فإذا بعت قبضت الثمن وإذا اشتريت فقدت الثمن  
 ( قال ) لا يجوز هذا القراض عند مالك وأما القراض عند مالك أن يسلم المال اليه ( قال )  
 وقال لي مالك ولو ضم اليه رجلاً جعله يقتضي المال ويقتد بالعامل يشتري ويبيع ولا

يأمن العامل وجعل هذا عليه أميناً قال لا بخير في هذا (ولقد سألت مالكا عن الرجل يدفع المال قراضاً الى رجل له أمانة وبصر ويضم ابنه معه ولا يبصر لابنه ولا أمانة وانما يدفع الى الرجل المال لأن يضم ابنه اليه ولولا ذلك لم يدفع اليه قراضاً لأن ابنه لا يبصر عنده ولا يأمن ابنه (قال) فقال لي مالكا لا خير في هذا القراض (قال) وانما كرهه مالكا لأن لرب المال فيه المنفعة يخرج له ابنه ويعلمه ﴿قلت﴾ فلو كان مكان ابنه رجل أجنبي ليس قبيله بصر بالتجارة فجعله رب المال مكان ابنه (قال) فاني لم أسمع من مالكا فيه شيئاً الا ما أخبرتك فان كان لرب المال فيه المنفعة مثل ما كانت في ابنه أن يكون صديقاً له أراد أن ينفعه في تخريجه وتعليمه فلا أرى ذلك جائزاً وهذا مما يفسد من اشتراط الزيادة والشرط في القراض

﴿ في المفارض يدفع اليه ألف على النصف فيرج فيها ألفاً أخرى ﴾

﴿ فيأتيه رب المال بألف أخرى على أن يخلطهما على النصف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعت الى رجل ألف درهم قراضاً بالنصف ففعل بها فربح ألفاً أخرى ثم أتاه رب المال فقال هذه ألف درهم أخرى خذها قراضاً بالنصف واخططها بالمال الاول أيجوز هذا أم لا (قال) ماسمت من مالكا فيه شيئاً الا أن هذا لا يجوز من قبل أنه حين قال له اخططهما وفي المال ربح فكأنه قال اخططها بالمال الاول فان وضعت في هذا المال الثاني جبرته من الربح الذي في يدك من المال الاول فهذا لا يجوز (ولقد سألت مالكا عن رجل دفع اليه رجل مالا قراضاً فابتاع به سلعة ثم دفع اليه بعد ذلك المال مالا آخر فابتاع به سلعة أخرى ثم بيعت السلعتان جميعاً فربح في احدهما وخسر في الأخرى فقال قال مالكا كل مال منهما على قراضه ولا يجبر نقصان هذا المال من ربح هذا المال ﴿قلت﴾ فان دفعت اليه مالا قراضاً على النصف فلم يعمل به حتى دفعت اليه مالا آخر قراضاً بالثلث على أن يخلط المالين جميعاً أيجوز هذا (قال) قد أخبرتك أني سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المائتي دينار على أن واحدية من المائتين قراض على الثلث والاخرى قراض على

النصف (قال) مالك لاخير فيه اذا كان لا يخطئهما ﴿ قل سبحون ﴾ واذا كان على  
 أن يخطئهما فهو جائز لانه يرجع حسابه الى جزء معروف وكذلك الذي دفع مالا  
 بعد مال ﴿ قلت ﴾ فان دفع اليه مالا قراضا على النصف فاشتري به سلعة من السلع  
 ثم أتاه بعد ذلك بمال آخر فدفعه اليه قراضا بالنصف على أن يخطئه بالمال الاول أيجوز  
 هذا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا يمجبي هذا لانه خطر بين الأتري أنه  
 ان نقص في المال الآخر وبيع في المال الاول جبر ببيع المال الاول وقد كان  
 ربحهما للمعامل وان نقص في المال الاول وبيع في المال الآخر ربحا كان كذلك  
 أيضاً ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن في قيمة السلعة فضل عن رأس المال الاول (قال) هذا  
 لا يعرف لان الاسواق تتحول ولا يمجبي على حال ﴿ قلت ﴾ فان دفع رجل الى  
 رجل مالا قراضا فلم يعمل به حتى زاده مالا آخر قراضا على أن يخطئه بالمال الاول  
 (قال) لا أرى بهذا بأساً وهذا كانه دفعه اليه كفه جملة (قال) ولم أسمع من مالك وأنا أرى  
 أنه لا بأس به ﴿ قلت ﴾ رأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً بالنصف فاشتري به  
 سلعة ثم جثته فقلت له خذ هذا المال قراضاً أيضاً وأعمل به على حدة بالثلث أو بالنصف  
 أيجوز هذا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان  
 باع السلعة ولم يأمره أن يخطئه بالمال الاول قبض في يديه المال الاول وفيه خسارة  
 أو ربح أو مثل رأس ماله سواء جاءه رب المال بمال آخر فقال خذ هذا قراضاً (قال)  
 ان كان باع برأس المال سواء فلا بأس أن يدفع اليه على مثل قراضه المال الاول  
 لا زيادة ولا نقصان وان كان باع بربح أو هضبة فلاخير في أن يدفع اليه مالا على  
 مثل ما قرضه ولا بأدنى ولا بأكثر ﴿ قلت ﴾ فان اشترط عليه أن يخطئه بالمال  
 الاول لم ينجك أيضاً (قال) هذا بين الفساد لاخير فيه اذا كان قد خسر في المال  
 الاول أو ربح (وقد قال غيره) لا بأس أن يدفع اليه مالا آخر على مثل قراض الاول  
 نقداً لا يخطئه بالاول اذا كان فيه ربح ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت اذا دفعته اليه  
 على أن يعمل بكل مال على حياله وقد اشترى بالمال الاول سلعة من السلع (قال) هذا

جائز واق باع السلعة ونض في يديه ثمنها بخاء رب المال بمال آخر على أن يعمل بمغراضا  
وقد نض في يديه ربح أو وضعة ﴿قلت﴾ لا يجوز هذا اذا اشترط أن يخلطه  
بالمال الاول أو اشترط أن لا يخلطه قلت فيه انه لا يصلح على حال لم كرهته (قال)  
لان مالكا قال في الرجل اذا دفع الى الرجل مالا قراضا فباع به سلعة ثم دفع اليه  
مالا آخر بعد ذلك فباع به سلعة أخرى قال مالك كل مال على حدة ولم يرمالك بهذا  
بأسا (قال) وهكذا قال لنا مالك في الرجل يدفع المائتين قراضا على أن يكون كل مال  
على حدة وربح هذا على النصف وربح هذا على الثلث ولا يخلطهما ان ذلك ممكروه  
ولو كان المال الاول قد صرفه في عرض من العروض كان للعامل أن يمتعه من رب  
المال حتى يبيعه فاذا نض المال الاول وكان عينا في يد العامل ثم زاده مالا آخر فلا  
بأس بذلك اذا لم يكن في رأس المال الاول زيادة ولا نقصان فان كان فيه زيادة أو  
نقصان لم يصلح حتى يقبض ماله فيقاسمه رب المال ثم يدفع اليه ويزيده من عنده  
ما شاء فيكون قراضا مبتدأ

— في القراض يؤمر أن لا يبيع الا بالنسيئة فيبيع بالنقد —

﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضا وأمرته أن لا يبيع الا بالنسيئة  
فباع بالنقد يضمن أم لا (قال) لا يكون هذا القراض جائزا ولم أسمع من مالكا فيه  
شيئا ولا أراه جائزا (وقال غيره) هو متعمد وانما ذلك مثل ما لو أن رجلا أعطى  
رجلا مالا قراضا على أن لا يشتري الا بصنف كذا لصنف غير موجود كان قراضا  
لا يجوز ولو اشترى غير ما أمره به ضمن لانه متعمد ويكون الفضل ان كان فيه  
فضل لرب المال وان كانت وضعة فليعه ولا أجر له في الوضعة ويعطي من الفضل  
ان كان في السلعة على قراض مثله لاني ان ذهبت أعطيه أجر مثله وقد تعدى قلل  
أجر مثله يذهب بالفضل وينصف رأس المال فيكون قد نال بتدبيره وجه ما طلب  
وأراد وقد قال ربعة في المتعدي في القراض ان وضع ضمن وإن ربح أدب بأن  
يحرم الربح الذي أراد ويعطي منه على قدر شرطه فالمتعدي في القراض الفاسد

كذلك ان شاء الله تعالى

في المقارض بيع بالنسيئة

قال وقال مالك لا يجوز للمقارض أن يبيع بالنسيئة الا باذن رب المال وهو ضامن ان باع بنسيئة بغير أمره

في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله الا سلعة كذا وكذا

قال وقال مالك اذا أمره أن لا يمدو البز يشتريه بمقارضته فلا يمدوه الى غيره (قال) وقال مالك ولا يبنى له أن يقرضه على أن لا يشتري الا البز الا أن يكون البز موجودا في الشتاء والصيف قلت رأيت ان أمره أن لا يشتري الا البز فاشتراه فأراد أن يبيع البز بالمروض أيجوز ذلك له أم لا (قال) لا أرى أن يجوز له ذلك لانه اذا جاز له ذلك فقد صار له أن يشتري غير البز قلت فان دفعت الى رجل مالا قراضاً جثته قبل أن يصرفه في شيء قلت له لا تجوز الا في البز (قال) ذلك لك اذا كان المقارض لم يصرفه في شيء وكان البز موجوداً لا يخلف في شتاء ولا صيف ابن وهب قال وأخبرني ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن محمد عبد الرحمن الاسدي عن عروة بن الزبير عن حكيم بن حزام أنه كان يدفع المال مقارضة الى الرجل ويشترط عليه أن لا ينزل به بطن واد ولا يشتري بليل ولا يتناع به حيوانا ولا يحمله في بحر فان فعل شيئاً من ذلك فقد ضمن المال (قال) واذا تعدي أمره ضمنه من فعل ذلك قال سحنون وكان السبعة يقولون ذلك وهم سنييد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله وسليمان ابن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل من حديث ابن نافع

في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله سلعة كذا وكذا

قلت رأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فهبته عن أن يشتري ساعة من السلع

فاشترى ما بهيته عنه. أيكون ضامنا في قوله مالك أم لا (قال) قال مالك هو ضامن  
ان كنت أنما دفعت اليه المال حين دفعته على الهبة نهية عن تلك السلعة (قال ابن  
القاسم) وأنا أرى ان كنت أنما نهيته بعد ما دفعت اليه المال قبل أن يشتري به أنه ضامن  
أيضا (قلت) أرايت ان اشترى ما بهاه عنه كيف يصنع (قال) قال مالك ان أحب  
أن يضمه ماله ضمه وان أحب أن يقره على القراض فذلك له وان كان قد باع ما اشترى  
فان كان فيما باع فضل كان على القراض وان كان فيه نقصان كان ضامنا لرأس المال  
(قلت) ولم قال مالك هذا (قال) لانه قد فرغ بالمال من القراض حين تمدي ليكون  
له ربحه (قلت) أرايت لو أتى دفعت الى رجل مالا قراضا ونهيته أن لا يشتري  
حيوانا فاشترى فكانت قيمة الحيوان أقل من رأس المال أو تجر بما تعدي فخر  
بخافي ومعه سلع ليس فيها وفاء برأس مالي أو جاء ومعه دنائير أو دراهم أقل من رأس  
مالي فأردت أن أضمنه وأخذ ما وجدت في يديه من مال القراض واتبعه بما بقي من  
رأس مالي وقامت الغرماء على العامل فقالوا نحن وأنت في هذا المال سواء اذا ضمنته  
فلست بأولى بهذه السلعة منا ولا هذه الدنانير ولا هذه الدراهم وأنت أولى بها منا  
للم تضمه (قال مالك) أما الدنانير والدراهم فرب المال أحق بها وان كان باع  
واشترى لان مالكا قال في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فاستسلمه للعامل مالا  
فاشترى به سلعة لنفسه (قال) ان باع وبيع فلصاحب المال ورجحه على شرطه وان  
نقص كان ضامنا لما نقص من رأس المال فأراه أولى بالدنانير والدراهم وأما السلع فان  
أتى بالسلعة لم يبعها خير رب المال (قال مالك) فان أحب أن يشارك فيها وان شاء خلى  
بينه وبينها وأخذ رأس المال أي ذلك شاء فعل فأرى في السلع ان شاء خلى بينه وبينها  
انه أسوة الغرماء فيها (ابن وهب) قال وأخبرني رجال من أهل العلم عن عطاء  
ابن أبي رباح ويحيى بن سعيد وريسة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد وناقع أنهم قالوا  
اذا خالف ما أمره فهلك ضمن وان ربح فلهنم (قال) يحيى بن سعيد قد كان الناس  
يشترطون على من قارضوا مثل هذا (وقال) عطاء بن أبي رباح الريح بينك وبينه

لأنه عصى ما قاضته عليه والضمان عليه

في المفارضة يشترط عليه أن لا يسافر بالمال

قلت أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضا وأمرته أن لا يخرج به من أرض مصر فخرج به الى افريقية وتمدى الا أنه لم يشتر بالمال شيئاً ولم يحركه حتى رجع الى أرض مصر فتجرى المال في أرض مصر ففسد أو ضاع منه لما رجع الى أرض مصر قبل أن يتجر (قال) لاشئ عليه لانه قد رده الى الموضع الذي لوتلف فيه لم يضمن ألا تري لو أن وديعة استودعها رجل رجلاً بمصر لم يكن للمستودع أن يخرجها من مصر فإن أخرجا كان ضماناً لها أن تلفت وان لم تلف حتى يردها الى الموضع الذي استودع فيه رب المال سقط عنه الضمان وكذلك قال لي مالك في الرجل يستودع الرجل المال فيأخذ منه بعضه فينفقه أو يأخذها كلها فينفقها ثم يردها كلها مكانها فنضيع ان الضمان من رب المال وانه حين ردها سقط عنه الضمان فكذلك القراض الذي سألت عنه وكذلك الوديعة التي خرج بها بنسب أمر ردها ثم ردت قلت قلت فلو أن رجلاً دفع الى رجل مالا قراضاً فاشتري العامل به متاعاً وجهازاً يريد به بعض البلدان فلما اشتراه أتاه رب المال فنهاه عن أن يسافر به (قال) ليس لرب المال أن يمنعه عند مالك لانه قد اشترى وعمل فليس لرب المال أن يفسد ذلك ويبطل عليه عمله ألا تري أنه عند مالك أيضاً انه ان اشترى سلماً ثم أراد رب المال أن يبيع على العامل السلع مكانه انه ليس ذلك لرب المال ولكن ينظر السلطان في ذلك فان كان انما اشتراها لسوق يرجوه فليس ذلك لرب المال أن يجبره على بيع تلك السلع ولكن يؤخرها الى تلك الاسواق التي يرجوها لئلا يذهب عمل هذا العامل باطلاً وان وهب وقال الليث مثله الا أن يكون طعماً ما يخاف عليه السوس أو ما أشبهه فيتلف رأس المال فانه يؤمر حينئذ بالبيع قلت فان كان قد تجهز العامل واشترى متاعاً يريد به بعض البلدان فهل رب المال أ يكون للعامل أن يخرج بهذا المتاع (قال) نعم

﴿ في المقارض يسافر بالمقارض الى البلدان ﴾

﴿ قلت ﴾ فان دفعت الى رجل مالا قراضاً ولم أقل له اتجربه هاهنا ولا هاهنا دفعت اليه المال وسكت عنه أيتكون له أن يتجربه في أي المواضع أحب ويخرج به الى أي البلدان شاء فيتجربه ﴿ قال ﴾ نعم عند مالك له أن يسافر به ﴿ قلت ﴾ أرايت المقارض أنه أن يسافر بالمال الى البلدان ﴿ قال ﴾ نعم الا أن يكون قسناه وقال له رب المال حين دفع اليه المال بالنسقاط لا تخرج من أرض مصر ولا من النسطاط

﴿ في المقارض يدفع اليه المال على أن يجلس بمال القراض ﴾

﴿ في حانوت أو قيسارية أو يزرع به أو لا يشتري ﴾

﴿ الا من فلان أو الاسلحة بعينها ﴾

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال قراضاً على أن يجلس به في حانوت من البزازين والسقطين أو ما أشبه ذلك يعمل فيه ولا يعمل في غيره قال مالك لا خير فيه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فان وقع ذلك كان فيه أجيراً يقام له أجر عمل مثله وما كان في ذلك من ربح أو نقصان فعلى رب المال وله وهو بمنزلة ما لو قال على أن تشتري سلعة فلان أو لا تشتري الا من فلان وانما قال اجلس في هذا الحانوت وأعطيك مالا تجربه فأربحت فيه فلك نصفه فهذا أجير ﴿ قال ﴾ فقلنا لماك فان دفع اليه وهو يعلم أنه انما يجلس به في حانوت ولم يشترط ذلك عليه ﴿ قال مالك ﴾ لا بأس به اذا لم يشترطه ﴿ قال ﴾ ولقد بلغتني عن مالك في الذي يأخذ المال قراضاً ويشترط عليه أن يزرع به ﴿ قال مالك ﴾ لا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ فان أخذ المال قراضاً من غير شرط فزرع به أيتكون قراضاً جائزاً ﴿ قال ﴾ لا أرى به بأساً انما هي تجارة من التجارات الا أن يكون زرع به في ظلم بين يرى أنه قد خاطره في ظلم العامل فأدري أنه ضامن فأما أن يزرع على وجه يعرف وعلى وجه غدل وأمر بين فلا أراه ضامناً ﴿ قلت ﴾ أرايت ما كرهه مالك من الشرط في القراض أنه يزرع به ولا يعمل به

كيف يصنع (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه وأرى أن يرد إلى الجارة . مثله  
 ويكون جميع الزرع لرب المال وهو عندى بمنزلة الرجل يقول للرجل خذ هذا المال  
 قراضاً ولا تشتريه إلا من فلان أو لا تشتريه إلا دابة فلان أو لا تشتريه إلا سلعة كذا  
 وكذا السلعة غير موجودة ولا مأمونة فهذا والذي اشترط عليه أن يزرع بالمال  
 القراض سواء وهؤلاء كلهم أجراه ﴿ قلت ﴾ فإن أعطاه مالا قراضاً وقال له أقعد في  
 القيسارية اشترى وبيع فأربحت فينتا (قال) قد أخبرتك أن مالكا كره الحانوت فالقيسارية  
 والханوت عندى سواء (قال) وقال مالك لا ينبغي أن يقارض الرجل الرجل بمال  
 ويقول له على أن لا تشتري إلا من فلان (قال ابن القاسم) فإن نزل كان أجيراً

﴿ في المقارض يزرع بالقراض أو يساقى به ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو دفعت إلى رجل مالا قراضاً فاشتري به أرضاً أو أكثرها واشتري  
 زريعة وأزواجاً فزرع فربح أو خسر أيكون ذلك قراضاً ويكون غير متدد (قال) نعم  
 إلا أن يكون خاطره به في موضع ظلم أو عدو يرى أنه مثله قد خاطره به فيضمن وأما  
 إذا كان في موضع آمن وعادل فلا يضمن ﴿ قلت ﴾ أو ليس مالك قد كره هذا (قال)  
 إنما كرهه مالك إذا كان يشترط أن يدفع إليه المال القراض على هذا ﴿ قلت ﴾  
 أرايت أن أعطيته مالا قراضاً فذهب فأخذ نخلاً مساقاة فأثقف عليها من مال القراض  
 أيكون هذا متعدياً أم تراه قراضاً (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أراه متعدياً  
 وأراه يشبه الزرع

﴿ في المقارض يشتري سلعة بالقراض كله ثم يشتري سلعة أخرى ﴾

﴿ بمثل القراض على القراض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو دفع إلى رجل ألف درهم قراضاً فاشتريت سلعة من السلع بألف  
 درهم ولم أقعد حتى اشتريت سلعة أخرى بألف درهم على القراض أتكون السلعة  
 الثانية على القراض أم لا وإنما في يدي من المال القراض ألف درهم (قال) سألت

مالكاً عن قوم يدفعون الى أقوام مالا قراضاً فيجاسون بها في الحوائت فيشترون  
 بأكثر مما دفع اليهم فيضمنون ذلك ثم يعطون الذين قارضوهم من ربح جميع ذلك  
 (قال) قال مالك لا خير في هذا فأرى مسألتك تشبه هذا وليس من سنة القراض  
 فيما سمعت من مالك أن يشتري على القراض بدين يكون العامل ضامناً للدين ويكون  
 الربح لرب القراض فلا يجوز ذلك

— في المقارض يتناع عدين صفقة واحدة بألفين نقداً —  
 ﴿أو ألف نقداً وألف الى أجل﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل ألف درهم مقارضة فذهب فاشتري عدين  
 صفقة واحدة بألفين (قال) يكون شريكاً مع رب القراض يكون نصفها على القراض  
 ونصفها للعامل عند مالك ﴿وقال عبد الرحمن بن القاسم﴾ في رجل دفع الى رجل مائة  
 دينار قراضاً فاشتري سلعة بمائتي دينار فنقد مائة ومائة الى سنة (قال) أرى أن  
 تقوم السلعة بالنقد فان كانت قيمتها خمسين ومائة كان لرب المال الثلثان من السلعة  
 وكان للعامل الثلث فهذا يشبه مسألتك التي فوق هذه الا أن مسألتك شراؤه بالنقد  
 ﴿قال سحنون﴾ انما تقوم المائة الآجلة ونقص قيمة السلعة عليها وعلى المائة النقد

— في الرجل يتناع السلعة فيقصر ماله عنها فيأخذ عليها قراضاً يدفعه في ثمنها —

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يتناع السلعة فيقصر ماله عنها فيأتي الى رجل فيقول  
 له ادفع الي مالا قراضاً وهو يريد أن يدفع ماله في ثمن بقية تلك السلعة التي اشترى  
 ويجمله قراضاً (قال) مالك اني أخاف أن يكون قد استتلاها فيدخل مال الرجل فيه  
 فلا أحب هذا ﴿قال مالك﴾ ولو أن رجلاً ابتاع سلعة فأتى الى رجل فيقال ادفع الي  
 مالا أدفعه في ثمنها ويكون قراضاً (قال مالك) لا خير في هذا فان وقع لزوم صاحب  
 السلعة رد المال الى صاحبه ويكون له ما كان فيها من الربح وعليه ما كان فيها من  
 وضعية وأراه بمنزلة رجل أسلف رجلاً مائة دينار فنقدتها في سلعة اشتراها على أن  
 له نصف ما ربح فيها

﴿ في المقارض بيع السلعة فيوجد بها عيب فيضع من ﴾

﴿ الثمن أكثر من قيمة العيب أو أقل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المقارض اذا باع سلعة فظمن عليه بسبب خط من الثمن أكثر من قيمة العيب أو أقل أو اشترى من أبيه أو من ولده أ يجوز هذا على المال القراض (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن انما ينظر في هذا فكل شيء فعله من هذا على وجه النظر وليس فيه عناية فأراه جائزاً

﴿ في المقارض يتابع العبد فيجد به عيباً فيرد رده ويأبى ذلك رب المال ﴾

﴿ قلت ﴾ فلودفعت الى رجل ألف درهم قراضاً فاشترى بها عبداً ثم أصاب به العامل عيباً ينقصه مائة درهم فأراد رد العبد وأبى ذلك رب المال (قال) لا أرى لرب المال هاهنا قولاً لان العامل يقول ان أنا أخذته بقيمته تسعمائة ثم علمت به كان على أن أجبر رأس المال لانه لا يرجع الى الابد رأس المال فهذا يدخل على العامل الضرر الا أن يقول رب المال للعامل ان أبيت فارك القراض واخرج لانيك انما تريد رده وأنا أقبله فذلك له ﴿ قلت ﴾ فلو أن مقارضاً اشترى عبداً به عيب لم يعلم به ثم علم بالعيب بعد ذلك فقيل العبد أ يكون العبد عي المقارضة أو تراه متعدياً (قال) ان حابي فهو متعد وان قبله على وجه النظر فهو على القراض (وقال مالك) في المقارض بيع ومحابي ان ذلك غير جائز الا أن يكون له فيه نصيب فيجوز قدر نصيبه

﴿ في المقارض بيع القراض ويحتال بالثمن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أخذ مالا قراضاً فاشترى به وباع فلما باع بعض السلع احتال بالثمن على رجل مليء أو معسر الى أجل أ تراه ضامناً (قال) قال مالك اذا باع العامل بالدين من غير أن يأمره رب المال بذلك فهو ضامن فأراه اذا احتال بذلك الى أجل ضامناً لكن باع بالدين

﴿ في المقارض يتناع السلعة ويتقد ثمنها فإذا أراد قبضها ﴾  
 ﴿ جحد رب السلعة الثمن ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت أن دفعت إلى رجل مالا فراضاً فاشتري به سلعة من السلم ففقد المالك  
 رب السلعة فأراد قبض السلعة فجحدته رب السلعة أن يكون قبض منه الثمن أي يكون  
 عليه شيء أم لا ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا وأراه ضامناً لأنه أتلف  
 مال رب المال حين لم يشهد على البائع حين دفع إليه الثمن ﴿ قلت ﴾ فلو وكلتوكيلاً  
 ودفعت إليه دنائير ليشترى لي بها عبداً بعينه أو بغير عينه فاشتري لي عبداً فدفعت الثمن فجحدته  
 البائع وقال لم آخذ الثمن أي يكون على الوكيل شيء أم لا ( قال ) لا أقوم على حفظ قول مالك  
 في هذا أيضاً وأراه ضامناً لأنه أتلف مال رب المال حين لم يشهد ﴿ قلت ﴾ فإن علم  
 رب المال أنه قد دفع إليه الثمن باقراً البائع عنده أو بغير ذلك ثم جحد البائع أن  
 يكون قبض شيئاً أطيب لرب المال أن يفرم الوكيل أو المقارض الثمن بما أتلف  
 عليه ماله وهل يقضى له بذلك وإن كان يعلم ذلك ( قال ) نعم يقضى له بأن يفرمه  
 الثمن ويطيب له لأنه هو الذي أتلف عليه ماله حين لم يشهد إلا أن يدفع ذلك  
 الوكيل بمحضرة رب المال فلا يكون عليه ضمان ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل دفع  
 إلى رجل مالا ليدفعه إلى فلان فقال للمأمور قد دفعت المال إلى فلان الذي أمرتني  
 أن أدفعه إليه وجحدته الرجل فقال ما دفع إلى شيئاً ( قال ) مالك للمأمور ضامن إلا  
 أن يأتي بالبينة أنه قد دفع إليه المال لأنه أتلف على رب المال ماله حين دفعه إليه بغير  
 بينة فهذا يدلك على مسألتك في الوكالة وفي القراض ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن  
 رجل أمر رجلاً أن يشتري له سلعة فاشتراها ثم دفع رب المال ثمنها إلى المأمور بعد  
 ما اشتري المأمور السلعة ودفعا إلى الأمر فدفعت إليه الثمن ليدفعه إلى البائع ثم تلف  
 قبل أن يوصله المأمور إلى البائع أن الأمر الذي اشتري له يفرم المال ثانية ( قال ) وذلك  
 أن بعض المدعيين قالوا لا يفرم رب المال لأنه قد دفعه إليه فضاء وإنما هو بمنزلة  
 ما لو اتضى فقال مالك يفرم الأمر ولا يفرم للمأمور لأنه رسول وهو مؤتمن

﴿ في الماملين بالمقراض لرجل وأخذ يبيع أحدهما من صاحبه سلعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً على النصف ودفعت الى آخر مالا قراضاً على النصف فباع أحدهما سلعة من صاحبه خاباه فيها (قال). لا يجوز ذلك لان الذي حابي اذا لم يكن فيما في يديه فضل في المال فلا يجوز له أن يحابي في رأس المال لان للمحاباة حصة فيما حاباه به وهذا وان كان هذا المحابي انما حاباه من فضل في يديه على رأس المال فلا يجوز ذلك أيضاً لانه ان وضع فيما يستقبل جبر رأس المال بذلك المال الذي حاباه فيه لو كان في يديه وهو حين حاباه فلم يجعله كله لرب المال

﴿ في المقارض يشتري من رب المال سلعة ﴾

﴿ قال ﴾ وسأت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل مالا قراضاً فهل للعامل أن يشتري من رب المال سلعة ان وجدها عنده (قال) ما يعجبني ذلك لانها ان صحت من هذين الرجلين فأخاف أن لا تصح من غيرهما ممن يقارض فلا يعجبني أن يعمل به ووجه ما كره من ذلك مالك أن يشتري المقارض من صاحب المال سلعة وان صح ذلك بينهما خوفاً من أن يرد اليه رأس ماله ويصير انما قارضه بهذا المرض ﴿ قال سحنون ﴾ ذلك أصل جيد وكل مسألة توجد من هذا النوع فردها الى هذه

﴿ في الممارض يشتري ولد رب المال أم والده أو ولد نفسه أو والده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترى العامل ولد رب المال أو والده أو ولد نفسه أو والده علم بذلك أو لم يعلم والمقارض معسر أو موسر ( قال ) ان اشترى والده نفسه أو ولد نفسه وكان موسراً وقد علم رأيت أن يعتما عليه ويدفع الى رب المال رأس ماله ويربحه ان كان فيه ربح على ما قارضه وان لم يكن علم وكان فيهم فضل يكون للعامل فيهم نصيب هتقوا عليه ويرد الى رب المال رأس ماله ويربحه على ما قارضه وان لم يكن فيهم فضل بيعوا وأسلم الى رب المال رأس ماله ولم يعتق عليه منهم شيء وان كان لا مال للعامل وكان فيهم فضل بيع منهم بقدر رأس المال وربح رب المال فدفع الى رب المال واعتق

منهم مابق علم أول لم يعلم اذا لم يكن له مال ﴿قلت﴾ له فان اشترى أبا صاحب المال أو ابنه وهو يعلم أو لا يعلم (قال) ان لم يكن يعلم عتقوا على رب المال فان كان فيهم ربح دفع الى العامل من مال صاحب المال بقدر نصيبه على ما قارضه عليه وان كان قد علم العامل وله مال رأيت أن يمتقوا عليه ويؤخذ من العامل ثمنهم فيدفع الى رب المال والولاء لرب المال لانه قد علم حين اشتراهم أنهم يمتقون على رب المال فأراه ضامنا اذا ابتاعهم بمعرفة منهم وان لم يكن له مال يبعوا فأعطى رب المال رأس ماله ورجحه وعتق منهم حصنة العامل وحده ﴿قال سحنون﴾ وهذه مسألة قد اختلف فيها وهذا أحسن ما سمعت واخترت لنفسى

### ﴿ في المقارض يمتق عبداً من مال القراض ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو اشترى العامل عبداً بمال القراض قيمته مثل مال القراض أو أقل من ذلك أو أكثر فأعتقه العامل وهو موسر أو معسر (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن الذى حفظنا عن مالك فى العامل يشتري الجارية فيطوؤها فتحمل منه أنه ان كان له مال أخذ منه قيمتها فجبر به رأس المال وأما فى مسألتك فى العتق فأنى أرى ان كان العامل موسراً عتق عليه وغرم لرب المال رأس ماله ورجحه ان كان فيه فضل وان كان معدماً لا مال له لم يجز عتقه ويبع منه بقدر رأس مال رب المال ورجحه ان كان فيه فضل ويمتق منه نصيب العامل ﴿قلت﴾ فان أعتقه رب المال (قال) يجوز عتقه ويضمن للعامل ربحه ان كان فى قيمته فضل عن الثمن الذى اشتراه به وهو رأى (وقد قال غيره) كل من جاز له أن يبيع شيئاً أطلقت له يده فيه فباعه من نفسه وأعتقه فالامر بالخيار ان أجاز فله فقد تم عتقه وان رد فله لم يجز عتقه الا للمقارض فانه ان كان فى اليد فضل نفذ عتقه للشرك الذى له فيه ﴿قال سحنون﴾ والاب فى ابنه الصغير ان فات اليد بعتق لزمته القيمة ان كان له مال وان اشتراه لنفسه وكان نظراً منه لولده ثم أعتقه نفذ عتقه ولزمه الثمن

﴿ في المقارض يتباع عبداً من مال القراض فيقتل العبد عبد رجل عبداً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تمل عبد من مال المقارضة عبداً قتله عبد رجل فأراد رب المال أن يقتض وقال العامل أنا أعفو على أن آخذ العبد أو قال العامل أنا أقتل وقال رب المال أنا أعفو على أن آخذ العبد (قال) القول قول من عفا منهما على الرقة ولا يلتفت الى الذي يريد الفصاص ولا أحفظه عن مالك ﴿ قلت ﴾ فمن عفا منهما على أن يأخذه أيكون هذا العبد على القراض كما كان العبد المقتول (قال) نعم وكذلك ان قتله سيده فقيمة العبد في القراض ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان لم يكن في العبد فضل عن رأس المال فقال سيده أنا أقتض وأبني ذلك العامل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى القول لرب المال وإنما ذلك في القتل .

﴿ في المقارض والعبد المأذون له يتباعان الجارية ثمن الى أجل ﴾

﴿ ويتباعا رب المال أو السيد بأقل قبل الأجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن مقارضا باع جارية بألف دينار الى سنة وقد أذن له رب المال أن يبيع بالدين فاشترها رب المال بمائة دينار قبل الاجل أو عبداً مأذوناً له في التجارة باع سلمة بمائة دينار الى أجل السيد أن يشتريها قبل الاجل بخمسين ديناراً نقداً (قال) أما مسألتك هذه في العبد فلا بأس بذلك وذلك اذا كان العبد انما يتجر بماله نفسه فان كان انما يتجر بماله سيده فلا يصلح وكذلك المقارض لا خير فيه ﴿ قال سحنون ﴾ وذلك لان العبد ماله له دون سيده (وقال غيره) ألا ترى أن العبد ان جني أسلم ماله وان عتق تبعه ماله إلا أن يستثنيه سيده أولاً ترى أن الرجل يمحت في العتق في عبيده فلا يمتق بذلك عليه عبيد عبيده ويقون في يدي عبيده الذين عتقوا عبيداً لهم أولاً ترى أن العبد ليس عليه في ماله الزكاة مع نظائر له كثيرة

﴿ الدعوى في القراض ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل مالا قراضاً فقال المدفوع اليه أودعني وقال

رب المال أقرضتك المال قراضا (قال) القول قول رب المال لان مالكا قال لي في الرجل يدفع الى الرجل مالا فيقول المدفوع اليه انما أخذته قراضا وقال رب المال انما أعطيتك المال قراضا (قال) مالك القول قول رب المال مع يمينه ﴿قلت﴾ فان ادعى العامل أنه قراض وقال رب المال بل أبضته معك لتعمل به لي (قال) القول قول رب المال بعد أن يحلف وعليه للعامل اجارة مثله الا أن تكون اجارة مثله أكثر من نصف ربح القراض فلا يعطى أكثر مما ادعى وان نكل كان القول قول العامل مع يمينه اذا كان ممن يستعمل مثله في القراض (وقال ابن القاسم) في رجل دفع الى صباغ ثوبا فقال صاحبه استودعتك اياه لم آمرك بالعمل وقال الصباغ بل استعملتني (قال) القول قول الصباغ وأما في القراض اذا قال رب المال هو قرض وقال الآخر بل هو قراض قال مالك نقول قول رب المال (قال ابن القاسم) لانه قال أخذت مني المال على ضمان وقال العامل انما أخذته منك على غير ضمان فقد أقر له بما له قبله فيدعي أنه لا ضمان عليه فالتقول قول رب المال الآن يأتي العامل بالخروج من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رب المال استودعتك وقال العامل بل أخذته منك قراضا (قال) القول قول رب المال لان العامل مدع يريد طرح الضمان عن نفسه أيضا ﴿قلت﴾ فان قال رب المال أعطيتك المال قراضا وقال العامل بل سلفا (قال) القول قول العامل لان رب المال مدع هاهنا في الربح فلا يصدق وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لرجل لك عندي ألف درهم قراضا وقال رب المال بل هي عندك سلفا القول قول من (قال) قال مالك القول قول رب المال ﴿قلت﴾ فهل يلتفت الى قول هذا أخذت منك أو أخذت مني (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت ان اختلفا في رأس المال العامل ورب المال فقال رب المال رأس مالي ألفا درهم وقال العامل رأس مالك ألف درهم (قال) القول قول العامل لانه مدعي عليه وهو أمين ﴿قلت﴾ فان دقت الى رجل مالا قراضا فعمل بخسر فقلت له قد تمديت وانما كنت أمرتك بالبز وحده وقال العامل لم أتعد ولم تتني عن شيء دون شيء (قال)

القول قول العامل ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رب المال لم أقتض منك رأس مالى وقال العامل قد دفعته اليك وهذا الذى مى ربح (قال) أرى القول قول رب المال مادام في المال ربح حتى يستوفى رأس ماله وعلى العامل البيئته ﴿قلت﴾ ولم وأنت تجعل القول قول العامل في الذى يدعى أنه عمل على الثلاثين وخالفه رب المال فلم لا تجعل القول قول العامل في مسألتى أنه قد دفع المال وأن هذا الذى معه ربح (قال) ليس من هاهنا أخذته لان هذا المال هو رأس المال أبداً حتى يستيقن أنه قد دفع رأس المال لان هذا كله مال واحد وهو مدعى عليه حين يقول قد دفعته اليك فلا يصدق الابينة ﴿قلت﴾ أرايت ان دفعت الى رجل مالا قراضا فساخر به ثم قدم ومعه ربح ألف درهم الا أنه قال أنفقت من مالى مائة درهم في سفرى على أن آخذها من مال القراض أو جاء برأس المال وخذه وقال لم أربح وقد أنفقت مائة درهم على أن أرجع بها في مال القراض (قال) سألت مالكا عن هذا كله فقال لى ذلك له وهو مصدق ويرجع بما قال أنفقت في مال القراض اذا كان يشبه ما قال نفقة مثله (قال ابن القاسم) ولو دفع ذلك اليه وقاسمه ثم جاء بعد ذلك يدعى ذلك لم يكن له شيء ولم يقبل قوله

— في المقاراض يبدؤ له في أخذ ماله قبل العمل وبمده —

﴿قلت﴾ أرايت ما لم يعمل المقارض بالمال أيكونه رب المال أن يأخذ ماله (قال) سألت مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال قراضا ثم يريد أن يأخذه منه قال اذا كان المال على حاله أخذه منه وان كان المقارض قد اشترى بالمال أو تجهز بالمال يخرج به الى سفر فليس رب المال أن يردّه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان قد مضى في بعض سفره فقال له رب المال ارجع ورد على مالى وأنا أنفق عليك في رجعتك حتى تبلغ (قال) ليس ذلك له لانه قد خرج به ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترى العامل بالمال سلعة فهبته عن العمل في القراض بعد ما اشترى فقلت له اردد على مالى أيكون لى أن أجبرم على بيع ما بقى في يديه من السلع وآخذ الثمن في قول مالكا (قال) ليس ذلك لك عند

مالك ولكن ينظر فيما في يديه من السلع كأن رأى السلطان وجهه يبيع باع فأوفاك  
 رأس مالك وكان ما بقي من الربح على ما اشترطنا وإن لم ير السلطان وجهه يبيع آخر  
 السلع حتى يرى وجهه يبيع ﴿قلت﴾ وما الذى تؤخر له السلع (قال) السلع لها  
 أسواق تشتري إليها فى أبان شرئها وتحبس الى أبان أسواقها فتباع فى ذلك الأبان  
 بمنزلة الحبوب التى تشتري فى أبان الحصاد فيرفعها المشتري الى أبان النفاق ومثل  
 الضحايا تشتري قرب أيام النحر فيرفعها الى أيام النحر رجاء نفاقها وما أشبهه ﴿قلت﴾  
 فلو دفعت الى رجل مالا قراضا فبعت اليه قبل أن يشتري بالمال شيئاً فقلت له  
 لا تشتري بالمال شيئاً ورده على فتعدي فاشتري به سلعة فربح فيها (قال) ماسمعت  
 من مالك فى هذا شيئاً الا أنى أرى أن هذا ليس بقارٍ من القراض وأراه ضامناً للمال  
 والربح له وانما هذا بمنزلة رجل عنده ودية فتعدي فاشتري بها سلعة فربح فيها فالربح  
 له وهو ضامن للودية وانما يكون قارٍ من القراض اذا قال له لا تشتري كذا وكذا  
 فذهب فاشتراه فهذا الذى فر من القراض الى هذه السلعة التى نهى عنها ليذهب  
 بربح المال فجعل مالك الربح على قراضهما والوضيعة على العامل بتعديه

﴿فى المقارض يبدو له فى ترك القراض والمال على الرجال أوفى السلع﴾

﴿قلت﴾ فان باع العامل واشتري وقد أذن له رب المال أن يبيع بالنقد وبالنسيئة  
 فاشتري وباع حتى صار جميع مال القراض ديناً على الناس وفيه وضیعة فقال العامل  
 رب المال أنا أحبك عليهم ولا أقتضى ولا أعمل فيه (قال) يجزى على ذلك ولا يكون  
 له أن يقول لا أقتضى ولا أقبض الا أن يرضى رب المال بالخوالة وهو قول مالك  
 ﴿قلت﴾ فان كان فيه ربح وقد صار كله ديناً فقال لا أقتضيه أيحرم السلطان على  
 الاقتضاء فى قول مالك (قال) نعم الا أن يشاء أن يسلم جميع ذلك ويرضى بذلك  
 رب المال ﴿قلت﴾ وان كان المال ديناً ببلد فخرته على أن يقتضيه وقد خسر فيه أن يحمل  
 نفقته اذا سافر ليقضيه فى المال (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتري سلماً بجميع  
 المال يربحها الا سواق فقال رب المال للعامل أنا آخذ قيمة رأس مالي من هذه السلع

وأقسامك ما بقي على ما اشتريتنا من الربح وأبي ذلك العامل (قال) ذلك الى العامل  
لأنه يقول أنا أرجو في هذه السلعة أنني يأخذها رب المال بقيمتها اليوم أن أزداد فيها  
إذا جاءت أسواقها لاني سمعت مألكا يقول في العامل يريد بيع ما معه فيقول رب  
المال أنا آخذها بما تسوى (قال مالك) هو وأجني من الناس سوا

### في المقارض يموت أو المقارض

(قلت) رأيت ان دفعت الى رجلين مالا قراضا فهلك الرجلان وقد عملا (قال) قال  
مالك في الرجل يدفع الىه المال قراضا فيعمل فيه فيموت المقارض (قال) ان كان ورثته  
مأمونين قيل لهم تقاضوا هذا المال ويبيعوا ما بقي في يدي صاحبكم من السلع وأنتم  
على الربح الذي كان لصاحبكم وان كانوا غير مأمونين فأتوا بأمين ثقة كان ذلك لهم  
وان لم يأتوا بأمين ثقة ولم يكونوا مأمونين مأسلم المال الدين والعرض وجميع المال  
القراض الى رب المال ولم يكن لورثة المميت من الربح قليل ولا كثير فالذي سألت  
عنه يقال لورثة الميت منهما ما قيل لورثة هذا (قلت) فان مات رب المال (قال) فهو لا  
على قراضهم بحال ما كانوا ان أراد الورثة ذلك فان أراد الورثة أخذ ما لهم كانوا بمنزلة  
ما وصفت لك في الرجل اذا قارض رجلا فاشترى سلعة ثم أراد أخذ ماله وهذا قول  
مالك (قلت) رأيت ان مات رب المال والمال في يدي المقارض ولم يعمل به بعد  
(قال) قال مالك لا ينبغي أن يعمل به ويؤخذ منه (قلت) فان لم يعلم العامل بموت  
رب المال حتى اشترى بالمال بعد موت رب المال (قال) هو على القراض حتى يعلم بموته

### في المقارض يموت وعنده ودائع وعليه ديون

(قال) وقال مالك في رجل هلك وقد كان أخذ مالا قراضا وعنده ودائع للناس  
وعليه ديون ولم يوجد القراض ولا الودائع عنده بعينها ولم يوص بشئ (قال) قال  
مالك يخاص أهل القراض وأهل الودائع وأهل الدين فيما ترك (قال ابن وهب)  
وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج أن عطاء بن أبي رباح قال له رجل كان عنده

قراض لرجل فأفلس (قال) للقراض هيئة ليست لما سواه لا يحاص القرماء بقراضه ولكن يستوفيه ان كان الدين الذي عليه للناس قبل القراض أو معه أو بعده (قال) نعم اذا لم يكن الدين في القراض وقاله الليث بن سعد

❦ في اقرار المريض في مرضه بالوديعة والقراض ❦

❦ قلت ❦ ارايت ان أقرّ بدين في مرضه ثم أقرّ بوديعة أو بمال قراض بعينه بعد ما أقرّ بالدين (قال) كل شيء من هذا أقر به بعينه فلا أبالي كان اقراره قبل الدين أو بعد الدين أصحابه أولى به لانه لا يتهم في هذا وكل شيء من هذا أقرّ به بنسب عينه فهو والدين سواء وهذا رأي لان مالكا قال اذا أقرّ بوديعة بعينها أو بمال قراض في مرضه وعليه دين في صحته بيّنة ان اقراره جائز بما أقرّ به وأخذ أهل الوديعة وديعتهم وأهل القراض قراضهم ❦ ابن وهب ❦ عن الليث بن سعد ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل كان قبله قراض وعليه دين فأخذه غرامؤه (قال يحيى) صاحب القراض ان عرف ماله فهو أولى به (قال) يحيى بن أيوب قال يحيى بن سعيد وان لم يعرف ماله بعينه وتقوم عليه البيّنة فهو أسوة الغوام

❦ تم كتاب القراض والحمد لله وحده ❦

❦ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمّي وعلى آله وصحبه وسلم ❦

————— ❦ —————

❦ وليه كتاب الافضية ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الاقضية ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لابن القاسم ما قول مالك في الخصمين اذا أتيا الى القاضي فتبين للقاضي الحق لاحدهما فأراد أن يحكم على الذي أنضح الحق عليه (قال) سمعت مالكا وهو يقول من وجه الحكم في القضاء اذا أدلى الخصمان بحجتهم وفهم القاضي عنهما فأراد أن يحكم بينهما أن يقول لهما أبقيت لكما حجة فان قال لا فصل بينهما وأوقع الحكم فان أتيا بعد ذلك يريدان تقض ذلك الحكم لم يقبل منهما الا أن يأتيا بأمر يرى أن لذلك وجهاً ﴿ قلت ﴾ فما معنى قول مالك يرى أن لذلك وجهاً (قال) معناه أنه ان أتى بشاهد عند من لا يرى الشاهد والمبين وقال الخصم لا أعلم لي شاهداً آخر فوجه القاضي عليه الحكم ثم قدر على شاهد آخر بعد ذلك أنه يقضي لهذا الآخر وما أشبه هذا بما قال مالك يعرف به وجه حجته ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا هلك الرجل في السفر وليس معه من أهل الاسلام أحد أتجوز شهادة أهل الكفر الذين معه ان أوصى بوصية (قال) لم يكن مالك يجيز شهادة أجد من أهل النكفر في حضر ولا سفر ولا أرى أن تجوز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان سمع رجلاً رجلاً يقول لفلان على فلان كذا وكذا أو يقول رأيت فلانا قتل فلانا أو يقول سمعت فلانا قذف فلانا أو يقول سمعت فلانا طلق فلانة ولم يشهده الا أنه مر به فسمعه وهو يقول هذه المقالة أيشهد بها وانما مر فسمعه وهو يتكلم ولم يشهده (قال) لا يشهد بها ولكن ان

مر فسمع رجلاً يقذف رجلاً أو سمع رجلاً يطلق أسيراً ولم يشهداه (قال مالك) فهذا الذي يشهد به وإن لم يشهداه (قال) وأتى من له الشهادة عنده فيعلمه أن له عنده شهادة (قال) وسمعت هذا من مالك في الحدود أنه يشهد بما سمع من ذلك إذا كان معه غيره (قال) فأما قوله الأول فاني سمعت مالكا ومثله عن الرجل يمر بالرجلين وهما يتكلمان في الشيء فلم يشهداه فيدعوه أحدهما الى الشهادة أرى أن يشهد (قال) لا قال ابن القاسم إلا أن يكون قد استوعب كلامهما لأنه إن لم يستوعب كلامهما لم يجوز له أن يشهد لأن الذي سمع له قد كان قبله كلام يبطله (قلت) أرايت شهادة النساء في القتل الخطأ أيجوز في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان ادعيت قبل رجل القصاص أو أنه ضربني بالسوط أو ما أشبه هذا أنتحلف في أم لا في قول مالك (قال) لا ولا يستحلف لك إلا أن تأتي بشاهد عدل فيستحلف لك (قلت) أرايت ان ادعي رجل قبل رجل أنه قطع يده عمداً وأقام عليه شاهداً واحداً (قال) قال لي مالك يحلف مع شاهده يميناً واحدة وتقطع يد القاطع (قال ابن القاسم) فإن نكل المقتوعة يده عن اليمين استحلف له الفاطح فإن حلف والا حبس حتى يحلف (قلت) فإن أقام عليه شاهداً واحداً أنه قتل وليه أيمحلف مع شاهده هذا (قال) إذا كان عدلاً أقسم هو وبعض عصبة المقتول الذين هم ولاته خمسين يميناً ويقتل (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) ولم قلت يقسم هو وآخر (قال) لأن القسامة في العمد لا تكون بأقل من اثنين (قلت) لم لا يكون له ان أقام شاهداً واحداً أن يحلف في العمد مع شاهده يميناً واحدة ويقتل كما يحلف في الحقوق وهل اليمين إلا موضع الشاهد (قال) قال مالك مضت السنة أنه لا يقسم في القسامة في القتل وإن كان على القتال شاهد واحد عدل إلا أن يقسم مع الشاهد رجلان فصاعداً يقسمان خمسين يميناً (قال ابن القاسم) والشاهد العدل في القسامة إنما هو لوث ليست شهادة لانهما إذا كانا اثنين قد أقمنا فأنماهما بموقع الشهادة التامة وبالقسامة تمت الشهادة وأما قبل ذلك فأنما هو لوث وكذلك إذا قال

دعي عند فلان ) وأما في الحقوق فأنما جاءت السنة بشاهد وعين فالشاهد في الحقوق  
 قد تمت به الشهادة الا أن منه عيّن طالب الحق وجعل في القسامة لا يقسم أقل من  
 اثنين لأنهما جبلا جميعا موقع الشهادة واللوث الذي كان قبل ذلك لم يكن شهادة  
 فهذا فرق ما بين اليمين في القسامة وبين اليمين في الحقوق ﴿ قال ﴾ وقال مالك  
 لا يقسم في الدم الا مع شاهد عدل أو أن يقول المقتول دعي عند فلان ولا يقسم  
 بالشاهد اذا كان غير عدل <sup>(١)</sup> ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان للمقتول أبي وليس له وارث  
 غيري من يقسم ممي ( قال ) يقسم منك عمك أو ابن عمك أو رجل من عصبته  
 الذين يكونون ولأنه لو لم يكن هو حياً ان لم يكن أحد من الاعمام أو بني الاعمام حضوراً  
 ﴿ قلت ﴾ فان كان الاعمام وبني الاعمام حضوراً معه فأبوا أن يحلفوا أ يكون لي  
 أن أحلف مع رجل من العشيرة ( قال ) لا ولا يقسم مع في العمد الا عصبه المقتول  
 الذين يقومون بالدم ويكونون هم ولأنه لو لم يكن هو حياً وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾  
 أرأيت ان أقام رجل شاهدين على حق له على رجل فقال المشهود عليه أحلف لي مع  
 شاهديه ( قال ) قال مالك لا يحلف له وليس عليه يمين اذا أقام شاهدين الا أن أن  
 يدعي أنه قد قضاة فيما بينه وبينه فأرى أن يحلف الطالب على ذلك فان نكل حلف  
 المطلوب وبرئ ﴿ قلت ﴾ أرأيت القاضي كيف يستحلف المدعي عليه أ يستحلفه بالله  
 الذي لا اله الا هو أم يزيد على هذا الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية  
 ( قال ) قال مالك يستحلف بالله الذي لا اله الا هو لا يزيد على ذلك وعلى هذا العمل  
 وبه مضى أمر الناس ﴿ قلت ﴾ وكذلك الذي يأخذ بيمينه مع شاهده ويستحق  
 حقه فأنما يحلف بالله الذي لا اله الا هو في قول مالك ( قال ) نعم كذلك قال لنا مالك  
 ﴿ قلت ﴾ فأين يحلفان الذي ادعى قبله والذي يستحق بيمينه مع شاهده أين يستحلفهما  
 في قول مالك ( قال ) قال مالك كل شيء له بال فانه يستحلف فيه هذان جميعا في المسجد  
 الجامع ( قيل ) لمالك عند المنبر ( قال مالك ) لا أعرف المنبر الا منبر النبي صلى الله عليه  
 وسلم فأنما مساجد الآفاق فلا أعرف المنبر فيها ولكن للمساجد مواضع هي أعظم

من بعض فأرى أن يستحلفوا في المواضع التي هي أعظم ( قال مالك ) وعندنا بالمدينة  
 لا يستحلف عند النهر الا في ربع دينار فصاعداً ( قال ) قلت له فالقسامة أين  
 يستحلف فيها ( قال ) قال مالك في المساجد وعلى رؤس الناس وفي دبر الصلوات  
 ( قلت ) واللعمنة ( قال ) قال مالك في المسجد وعند الامام ( قلت ) ولم يذكر لكم  
 مالك أنهما يلتفتان في دبر الصلاة ( قال ) ما سمعته يذكر أنهما يلتفتان في دبر صلاة  
 وانما سمعته يقول في المسجد وعند الامام ( قال ) قلت لما لك بالنصرانية تكون تحت  
 المسلم أين تلتعن ( قال مالك ) في كنيسها وحيث تعظم وتحلف بالله فقط ( قلت ) فهل  
 ذكر لكم مالك أن النصراني والنصرانية يحلفان في شيء من أيهما أو في دعواهما  
 أو اذا ادعى عليهما أو في لمانهما بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى ( قل ) ما سمعته  
 يقول يحلفون الا بالله فقط ( قلت ) نعم اليهود هل سمعته يقول انهم يحلفون بالله الذي  
 أنزل التوراة على موسى ( قال ) اليهود والنصارى عند مالك سواء ( قلت ) فهل يحلف  
 المجوس في بيت نارهم ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن لا يحلفوا الا بالله  
 حيث يعظمون ( قال ابن القاسم ) سألت مالكا عن القسامة في أهل القرى أين  
 يحلفون فقال أما أهل مكة والمدينة وبيت المقدس فأرى أن يجابوا اليها فيقسموا  
 فيها ( قال ) وأما أهل الآفاق فاني أرى أن يستحلفوا في مواضعهم الا أن تكون  
 مواضعهم من المصر قريباً عشرة أميال أو نحو ذلك فأرى ان يجلبوا الى المصر  
 فيحلفوا في المسجد ( قلت ) أرايت ماذا ذكر مالك من أنهم يجلبون الى هذه  
 المساجد الثلاثة مكة والمدينة وبيت المقدس في القسامة من أين يجلبون الى هذا أو من  
 مسيرة كم من يوم يجلبون أمن مسيرة عشرة أيام ( قال ) لم أوقف عليه مالكا على  
 هذا ولم أشك ان أهل عمل مكة حينما كانوا يجلبون الى مكة وأهل عمل المدينة حينما  
 كانوا يجلبون الى المدينة وأهل عمل بيت المقدس حينما كانوا يجلبون الى بيت  
 المقدس ( قلت ) أرايت الخالف هل يستعمل به القبلة في قول مالك ( قال )  
 ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك عليه ( قلت ) أرايت النساء العواتق

وغير العوانق والعبيد والإماء وأمهات الأولاد والمكاتبين والمدرين يحلفون في  
 المساجد (قال) إنما سئلت مالكا عن النساء أين يحلفن قال أما كل شيء له بال فانهن  
 يخرجن فيه الى المساجد فان كانت امرأة تخرج بالنهار أخرجت نهارا وأحلفت في  
 المسجد وان كانت ممن لا تخرج أخرجت ليلا فأحلفت فيه (قال) وان كان الحق إنما  
 هو شيء يسير لا بال له أحلفت في بيته اذا كانت ممن لا تخرج وأرسل القاضي اليها  
 من يستحلفها لطالب الحق فأما سألت عنه من المكاتب والمدر وأمهات الأولاد  
 فستنتهمن سنة الاحرار الا انى أرى أن أمهات الأولاد بمنزلة الحرائر ممنهن من  
 تخرج وممنهن من لا تخرج ﴿قلت﴾ فهل يجزئ في هذه المرأة التي تستحلف في  
 بيتها رسول واحد من القاضي يستحلفها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى  
 أن يجزئ ﴿قلت﴾ أرايت الصبيان هل عليهم عين في شيء من الأشياء  
 يحلفون اذا ادعى عليهم أو يحلفون اذا كان لهم شاهد واحد في قول مالك (قال) قال  
 مالك لا يحلف الصبيان في شيء من الأشياء اذا ادعوا أو ادعى عليهم حتى يبلغوا ﴿قال﴾  
 وقال مالك في الرجل يهلك ويترك أولادا صغارا فيوجب له الميت ذكر حق فيه شهود  
 فيدعى الحمي أنه قد قضى الميت حقه (قال) قال مالك لا ينفعه ذلك ﴿قال﴾ فقل للمالك  
 أفصح الورثة (قال مالك) ان كان فيهم من قد بلغ ممن يظن أنه قد علم بالقضاء أحلف  
 والا فلا يمين عليهم ﴿قلت﴾ فان نكل هذا الذي يظن أنه قد علم بالقضاء عن اليمين  
 يسقط الدين كله في قول مالك (قال) لا يسقط الدين كله ولكن يسقط من الدين  
 قدر حقه اذا حلف الذي عليه الحق انه قد قضى الميت ﴿قلت﴾ أرايت الطلاق يحلف  
 فيه في قول مالك اذا ادعت المرأة على زوجها (قال) قال مالك لا يحلف لها الا أن تأتي  
 بشاهد واحد فيحلف لها فان أبي قال مالك آخر ما قال يسجن حتى يحلف وثبت على  
 هذا القول (قال) وقد كان مرة يقول لما يفرق بينهما اذا أبي أن يحلف ﴿قال ابن  
 القاسم﴾ وأنا أرى ان أبي أن يحلف وطال حبسه أن يحل سبيله ويدين في ذلك (قال) وقد  
 بلغني ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا يتي وبنته خلطة ادعت عليه حقا من

الحقوقي فاستحلفته (قال) قال مالك ان جلف بري ﴿قلت﴾ فان أبي أن يحلف  
وقال أنا أورد اليمين عليك (قال) قال مالك اذا أبي أن يحلف لم يقض للمدعي  
بالحق أبداً حتى يحلف المدعي على حقه ولا يقضى القاضي للمدعي بالحق اذا نكل  
المدعي عليه عن اليمين حتى يحلف المدعي فان لم يطلب المدعي عليه يمين الطالب فان  
القاضي لا يقضى للطالب بالحق اذا نكل المطلوب عن اليمين حتى يستحلف الطالب  
وان لم يكن بذمى المطلوب يمين الطالب ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال لي ابن أبي حازم ليس  
كل الناس يعرف هذا انه اذا نكل المطلوب عن اليمين أن اليمين على الطالب  
﴿قلت﴾ أرايت ان نكل المدعي عليه عن اليمين وتكل المدعي أيضا عن اليمين  
(قال) قال مالك يبطل حقه اذا لم يحلف ﴿قلت﴾ أرايت أن ادعيت قبل رجل  
حقاً فاستحلفته خلف ثم أصبت عليه بينة بعد ذلك أيكون لي ان آخذ حقي منه في  
قول مالك (قال) قال لي مالك نعم له أنه يأخذ حقه منه اذا كان لم يعلم ببيته (قال)  
وبلغني عن مالك انه قال اذا استحلفه وهو يعلم ببيته تاركا لها فلا حق له ﴿قلت﴾  
فان كانت بينة الطالب غيبا ببلاد أخرى فأراد أن يستحلف المطلوب وهو يعلم ان له بينة  
في بلاد أخرى فاستحلفه ثم قدمت بينة أيقضى له بهذه البينة ويرد يمين المطلوب التي  
حلف بها أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا أني أرى أنه  
اذا كان عارفاً ببيته وان كانت غائبة عنه فرضي باليمين من المطلوب تاركا لبيته لم  
أر له حقاً وان قدمت بينة ﴿قلت﴾ وما معنى قول مالك تاركا للبينة أرايت ان قال  
لي بينة غائبة فأحلفه لي فان حلف فقد همت بيني فأنا على حقي ولست بتارك لبينتي  
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى للسلطان أن ينظر في ذلك فان ادعى  
بينة بعيدة وخاف على التريم أن يذهب أو أن يطاول ذلك رأيت أن يحلفه له ويكون  
على حقه اذا قدمت بينة ﴿قلت﴾ وان كانت البينة ببلاد قريبة (قال) فلا أرى أن  
يستحلف له اذا كانت بينة قريبة اليوم واليومين والثلاثة ويقال له قرب بيتك  
والا فاستحلفه على ترك البينة ﴿قلت﴾ فان يستحلف النصراني واليهودي (قال)

قال مالك في كنتلهم حيث يعظمون (وقال مالك) ولا يحملوها إلا بالله ﴿قلت﴾  
 أرايت شهادة الرجل هل تجوز للصديق الملائف (قال) قال مالك شهادة الرجل  
 تجوز لأخيه إذا كان عدلا ولمولاه فالصديق الملائف بهذه المنزلة (قال) مالك الا  
 يكون في عياله أحد من هؤلاء يمونه فلا تجوز شهادتهم له ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا  
 تجوز شهادة البائل ولا الأجير لمن استأجره الا أن يكون مبرراً في المدلة وانما  
 الذي لا تجوز فيه شهادة السؤال في الشيء الكثير مثل الاموال وما أشبهها وأما الشيء  
 النافه اليسير فهو جائز إذا كان عدلاً وأما الاجير فان كان في عياله فلا تجوز شهادته  
 له وان لم يكن في عياله جازت شهادته اذا كان عدلاً ﴿قلت﴾ أرايت الحدود في  
 القذف هل تجوز شهادته ان يأتى في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت شهادة  
 المغنية والمغني والناخبة أتعقل (قال) سألتنا مالكا عن الشاعر أتعقل شهادته قال ان كان  
 ممن يؤذى الناس بلسانه ويهجوهم اذا لم يخطوه ويمدحهم اذا أعطوه فلا أرى أن  
 تجوز شهادته (قال مالك) وان كان لا يهجو وهو ان اعطى شيئاً أخذ وليس يؤذى  
 أحداً بلسانه وان لم يعط لم يهجو فأرى أن تعقل شهادته اذا كان عدلاً وأما الناخبة  
 والمغنية والمغني فما سمعت فيهم شيئاً الا أنى أرى أن لا تجوز شهادتهم اذا كانوا  
 معروفين بذلك ﴿قلت﴾ أوليت الشاة اذا باعها الرجل أو البعير أو البقرة واستثنى  
 منها ثلثاً أو ربما أو نصفاً أو استثنى جلدها أو رأسها أو غندها أو كبدها أو صوفها  
 أو شعرها أو أكارعها أو استثنى بطونها كلها أو استثنى منها أرتالاً مبياة قليلة أو  
 كثيرة أيجوز هذا البيع كله في قول مالك أم لا (قال) أما اذا استثنى ثلثاً أو ربما  
 أو نصفاً فلا بأس بذلك عند مالك وأما اذا استثنى جلدها أو رأسها فانه ان كان  
 مسافراً فلا بأس بذلك وأما ان كان حاضراً فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ لم أجازة  
 في السفر وكرهه في الحضر (قال) السفر اذا استثنى فيه البائع الرأس والجلد فليس  
 لذلك عند المشتري ثمن (قال مالك) وأما في الحضر فلا يعجنى لان المشتري انما  
 يطلب بشرائه اللحم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المشتري اذا اشتري في السفر واستثنى

البائع رأسها وجلدها فقال المشتري لا أذبحها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن  
مالك قال في الرجل يبيع البعير الذي قد قام عليه يبه من أهل المياه ويستتي البائع  
جلده ويبعهم إياه لينحروه فاستحيوه (قال مالك) أرى لصاحب الجلد شروى جلده  
(قال) قتل لمالك أو قيمة الجلد (قال مالك) أو قيمة الجلد كل ذلك واسع (قال)  
قلت وما معنى شروى جلده عند مالك (قال) جلده مثله (قال) قليل لمالك أرايت ان  
قال صاحب الجلد أنا أحب أن أكون شريكا في البعير بقدر الجلد (قال) قال مالك  
ليس ذلك له يبيعه على الموت ويريد أن يكون شريكا في الحياة ليس ذلك له وليس له  
القيمة جلده أو شرواه فسلأتك في المسافر مثل هذا (قال) وأما اذا استنتى فخذها  
فلا خير ذلك (قلت) وهذا قول مالك في الفخذ (قال) نعم فأما اذا استنتى كبدها  
(قال مالك) لا خير في البطون والكبنة من البطون وأما اذا استنتى صوفها أو شعرها  
فان هذا ليس فيه اختلاف أنه جائز (قال) وأما الأرتال اذا استنتاها فان مالكا  
قال ان كان الشيء الخفيف الثلاثة الأرتال أو الأربعة فذلك جائز (قلت) أرايت  
ان استنتى أرتالا مما يجوز فقال المشتري لا أذبح (قال) أرى أن يذبح على ما أحب  
أو كره (قلت) أرايت لو أن عبدى شهدى على شهادة وهو عبد ثم أعتقته فشهد  
لى بها أ يجوز (قال) قال مالك شهادة المولى لمولاه جائزة اذا كان عدلا فأرى شهادته  
جائزة للذى قال مالك من شهادة المولى لمولاه (قلت) أرايت شهادة رجل  
وامرأتين أ يجوز على شهادة رجل في الفصاص (قال) لا يجوز لان مالكا قال  
لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في القصاص ولا في الطلاق ولا في النكاح  
ولا يجوز شهادتهن فيه على شهادة عدى في شيء من هذه الوجوه ونجوز شهادتهن  
على شهادة اذا كان معهن رجل في الاموال وفي الوكالات على الاموال وكذلك  
قال لى مالك ولا يجوز شهادتهن وان كثرن على شهادة امرأة ولا رجل اذا لم يكن  
معهن رجل كذلك قال مالك وانما يجوز من النساء اذا شهدت امرأتان على مال مع  
يمين صاحب الحق فاذا كانت الشاهدتان على شهادة كائنا بمنزلة الرجل يشهد على

شهادة رجل فلا تجوز لآ ومعه غيره فكذلك هما لا يجوزان الا ومعهما رجل وشهادة  
 امرأتين على شهادة رجل وما كثر منهن بمنزلة واحدة لا تجوز الا ومعهن رجل  
 الا أن يشهدن هن أنفسهن على حق فيكن بمنزلة الرجل مع اليقين وهذا كله قول  
 مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ما لا تراه الرجال هل تجوز فيه شهادة امرأة (قال) قال  
 مالك لا يجوز في شيء من الشهادات أقل من شهادة امرأتين لا تجوز شهادة امرأة  
 واحدة في شيء من الأشياء ﴿قلت﴾ أ رأيت استهلال هلال رمضان هل  
 تجوز فيه شهادة رجل واحد في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز فيه شهادة  
 رجل واحد وان كان عدلاً ﴿قلت﴾ فشهادة رجلين (قال) جائزة في قول مالك  
 ﴿قلت﴾ أ رأيت هلال شوال (قال) كذلك أيضاً لا يجوز فيه أقل من شهادة شاهدين  
 وتجاوز شهادة الشاهدين اذا كانا عدلين كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت العبيد  
 والاماء والمكاتبين وأمهات الاولاد هل تجوز شهادتهم في هلال رمضان أو شوال  
 (قال) ما وقفنا مالكا على هذا وهذا بما لا يشك فيه أن الفبيد لا تجوز شهادتهم في  
 الحقوق ففي هذا أبعد أن لا تجوز فيه ﴿قال﴾ وقال مالك في الذين قالوا انه يصام  
 بشهادة رجل واحد قال مالك أ رأيت أن اغمى عليهم هلال شوال كيف يصنعون  
 أفطرون أم يصومون أحداً وثلاثين فان أفطروا خافوا أن يكون ذلك اليوم من  
 رمضان ﴿قلت﴾ أ رأيت هلال ذى الحجة (قال) سمعت مالكا يقول في الموسم انه  
 قام بشهادة رجلين اذا كانا عدلين ﴿قلت﴾ أ رأيت القاضي اذا أخذ شاهد  
 زور كيف يصنع به وما يصنع به (قال) قال مالك يضربه ويطوف به في المجلس  
 قال ابن القاسم حسبت أنه قال يؤيد به المجلس في المسجد الاعظم ﴿قلت﴾ له  
 وكم يضربه (قال) قدر ما يرى (قال ابن القاسم) وبلغني عن مالك أنه قال ولا تقبل له  
 شهادة أبداً وان تاب وحسنت حاله وهو رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أقت شاهداً  
 على مائة وآخر على خمسين (قال) ان أردت أن تحلف مع شاهدك الذي شهد لك  
 بمائة وتستحق المائة فذلك لك وان أبيت أن تحلف وأردت أن تأخذ خمسين فذلك

لك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أنقت شاهداً واحداً على حق لي وأبئت أن أحلف ورددت  
 اليمين على الذي لي عليه الحق فأبى أن يحلف (قال) ينرم عند مالك ﴿قلت﴾ وتنرمه  
 ولا ترد اليمين على (قال) نعم اذا أبئت أن تحلف مع شاهدك ورددت اليمين عليه فإن  
 أبى أن يحلف غرم ولم يرجع اليمين عليك وهو قول مالك (قال) وهذا مخالف للذي  
 لم يأت بشاهد لأن اليمين إنما كانت مع الشاهد للمدعى فإذا لم يحلف ردت على المدعى عليه  
 فإن حلف والاغرم ولأن اليمين في الذي لا شاهد له إنما كانت على المدعى عليه فإن  
 حلف والا ردت اليمين على المدعى فإن حلف والا فلا شيء له قال وهذا قول مالك  
 ﴿قلت﴾ أرأيت الاجير هل تجوز شهادته لمن استأجره (قال) قال مالك لا تجوز  
 شهادة من في عيال الرجل للرجل فأرى الاجير بهذه المنزلة الا أن يكون أجيراً  
 لا يكون في عياله ولا في مؤنته ﴿قلت﴾ أرأيت لمن شهد رجلان أن لهما وفلان  
 معهما على فلان ألف درهم أتجوز شهادتهما لفلان بحصته من الدين (قال) لا تجوز  
 (قال) وبلغني عن مالك أنه قال في رجل إذا شهد لرجل في ذكر حق له فيه شيء لم تجز  
 شهادته له ولا لغيره وهذا مخالف للوصية ولا أعلمه الا من قول مالك لو شهد  
 رجل على وصية قد أوصى له فيها فإن كان الذي أوصى له به شيئاً نافعاً لا يثبت عليه  
 جازت له ولغيره وإن كان شيئاً كثيراً يثبت عليه لم تجز له ولا لغيره والحقوق ليست  
 كذلك اذا ردت شهادته في حقه وإن قل لم تجز لغيره وذلك أنه لا ينبغي أن يجاز  
 بعض الشهادة ويرد بعضها ولو أن رجلاً شهد على وصية رجل وفيها عتق ووصايا  
 لقوم لم تجز شهادته في العتق وجازت للقوم مع أيمانهم وإنما ترد شهادته اذا شهد  
 لغيره اذا كان يشهد لنفسه وللك الرجل في حق فهذا الذي ترد شهادته له ولغيره  
 وهذا أحسن ما سمعت ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن أحلفتهم مع الشاهد في الوصية  
 وفيها العتق والثالث لا يحمل (قال) إنما يكون لهم بأيمانهم ما فضل عن العتق ﴿قلت﴾  
 أرأيت ان مات عندنا ميت فأقام البيعة بأنه ابن الميت ولم تشهد الشهود  
 بأنهم لا يطعمون له وأرأنا غيره أتجيز شهادتهم وتمطى هذا الميراث أم لا تطعمه من

الميراث شيئاً وهل تحفظ قول مالك في هذا (قال) وجه الشهادة عند مالك في هذا أن  
 يقولوا انه ابنه لا يملكون له وارثاً غيره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فإذا لم تشهد الشهود أنهم  
 لا يملكون له وارثاً غيره فأرى أن ينظر السلطان في ذلك ويسأل وينظر ﴿ قلت ﴾  
 أرايت ان أقت البينة على دار أنها دار جدي ولم تشهد الشهود أن جدي مات  
 وتركها ميراثاً لابني وابني مات وتركها ميراثاً لورثته لم يحددوا الموارث  
 بحال ما وصفت لك ( قال ) سألتنا مالكا عنها فقال ينظر في ذلك فان كان المدعى  
 حاضراً بالبلد التي الدار بها وقد حيزت دونه السنين يراهم يسكنون ويجوزون بما تحاز  
 به الدور فلا حق له فيها وان كان لم يكن بالبلد الذي الدار به وانما قدم من بلاد  
 أخرى فأقام البينة على أنها دار أبيه ودار جده ( قال سحنون ) وحددوا الموارث  
 حتى صار ذلك اليه قال ابن القاسم قال مالك يستل من الدار في يديه فان أتى بينة  
 على أصل شراء أو الوجه الذي صارت به اليه والافساح من جيرانه أو من غير  
 جيرانه أن جده أو والده كان اشترى هذه الدار أو هو نفسه اذا طال الزمان فقالوا  
 سمعنا أنه اشتراها فها هنا عندنا دور يعرف لمزاولها تقادم الزمان وليس على أصل  
 الشراء بينة وانما هو سماع من الناس أن فلانا اشترى هذه الدار ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 ان أتى الذي الدار في يديه بيينة يشهدون أنهم سمعوا أن هذا الرجل الذي في يديه الدار  
 اشترى هذه الدار أو اشترها والده أو اشترها جده الا أنهم قالوا سمعنا أنه اشتراها  
 ولكننا لم نسمع بالذي اشتراها منه من هو ( قال ) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً  
 ولا أرى ذلك حتى يشهدوا على سماع صحة أنه اشتراها من فلان أبي هذا المدعى أو جده  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت الحيازة هل وقت فيها مالك سنين مائة عشرين أو أقل أو أكثر  
 ( قال ) لا لم يوقت لنا مالك في الحيازة أكثر من أن قاله على قدر ما يعلم أنها حيازة  
 اذا حازها السنين ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا طرأ الرجل على قوم من بلاد ولا يعرفونه به  
 فقال أنا رجل من العرب فأقام بينهم أمراً قريباً قل له رجل لست من العرب ( قال )  
 قل مالك لا يضرب هذا الذي قال له لست من العرب الحد الا أن يتناول زمانه

مقيما بين أظهرهم الزمان الطويل يزعم أنه متى العرب فيولده له أولاد وتكتب ههنا  
ويجوز نسبه ثم يقول له بعد ذلك رجل أنك لست من العرب (قال) فهذا الذي يضرب  
من قال له لست من العرب الحمد لانه قد جاز نسبه هذا الزمان كله ولا يعرف الا به  
﴿قلت﴾ أرايت كل من التقى هو وعصبته الى حد جاهلي أتوارثون بذلك أم لا (قال)  
قال مالك في كل بلاد افتتحت عنوة وكانت دارهم في الجاهلية ثم سكنها أهل الاسلام  
ثم أسلم أهل الدار انهم يتوارثون بأنسابهم التي كانت في الجاهلية وهم على أنسابهم  
التي كانوا عليها يريد بذلك كما كانت العرب حين أسلمت (قال) وأما قوم يحملوا فان كان  
لهم عدد كثير توارثوا به وكذلك الحصن فيفتح فانهم يتوارثون بلأنسابهم وأما النصر  
اليسير يحملون مثل العشرة ونحو ذلك فلا يتوارثون بذلك الا أن تقوم لهم بيعة عادلة  
على الاصل مثل الاسارى من المسلمين يكونون عندهم فيخرجون فيشهدون لهم فانهم  
يتوارثون ﴿قال ابن القاسم﴾ قال لى مالك في شهادة السماع في الولا انه جائز ﴿قلت﴾  
أرايت لو أن داراً في يدي ورثتها من أبي فأقام ابن عمي البيعة أنها دار جدي وطلب  
مورثه (قال) هذا من وجه الحيازة التي أخبرتك (قال) وسمعت مالكا واختصم اليه  
في أرض احتفر فيها رجل عينا فادعى فيها رجل دعوى فاختصموا الى صاحب بعض  
تلك المياه فأوقفهم حتى يرفعوا الى المدينة فأقى صاحب العين الذي كان عملها فشكا  
ذلك الى مالك فقال مالك قد أحسن حين أوقفها ورآه قد أصاب (قال) فقال له صاحب  
الأرض أترك عمالي يعملون فان استحق الأرض فليهدم عملي (قال) لا أرى ذلك وأرى  
أن يوقفها فان استحق حقه والا ثبتت ﴿قلت﴾ فهل يكون هذا بغير بيعة وبغير شيء  
توقف هذه الأرض (قال ابن القاسم) لا أرى أن توقف الا أن يكون بقول المدعي  
وجه فتوقف عليه الأرض ﴿قلت﴾ أرايت ان شهدا على نسب ثم رجعا عن شهادتهما  
أثبت النسب أم ترده (قال) كل شيء قضى به القاضي ثم رجعا عن شهادتهما فيه  
فالتضاء نافذ ولا يرد ﴿قلت﴾ أرايت الشاهد بما يجرى في قول مالك (قال) يجرى  
إذا أقاموا البيعة أنه شارب خمر أو آكل ربا أو صاحب قيان أو كذاب في غير شيء

واحد أو نحو هذا ﴿قلت﴾ أ رأيت أن يخلط دينار في بمائة دينار لك (قال) سمعت أن مالكا قال يكون شركا له أن ضاع شيء فها شركان هذا بمائة من مائة جزء وجزء وصاحب المائة بمائة جزء وكذلك بلغني عن مالك وأنا أرى أن لصاحب المائة تسعة وتسعين دينارا أو قسم صاحب المائة وصاحب الدينار الدينار الباقي نصفين لأنه لا يشك أحد أن تسعة وتسعين منها لصاحب المائة فكيف يدخل صاحب الدينار فيما يستيقن أنه لا شيء له فيه وكذلك بلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة

### ﴿كتاب القضاء﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يرى للقاضي إذا قضى بقضية ثم تبين له أن غير ما قضى به أصوب مما قضى به أن يرد قضيته ويقضى بما رأى بعد ذلك وإن كانت قضيته الأولى مما قد اختلف فيها للعلماء (قال) إنما قال مالك إذا تبين له أن الحق في غير ما قضى به يرجع فيه وإنما الذي لا يرجع فيما قضت به القضاة بما اختلف الناس فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره للقاضي إذا دخله هم أو ضجر أو ناس أن يقضى وقد دخله شيء من هذه الأشياء (قال) سمعت مالكا يقول لا ينبغي للقاضي أن يكثر جدا أذن تخلط يريد بهذا أن لا يحمل على نفسه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل سمعت مالكا يقول أين يقضى القاضي أتى داره أم في المسجد (قال) سمعت مالكا يقول القضاء في المسجد من الحق وهو الأمر القديم (قال) وقد كان ابن خلدة وقاضي عمر بن عبد العزيز قضيان في المسجد (وقال مالك) هو إذا كان في المسجد رضى بالدون من المجلس ووصل إليه الضعيف والمرأة وإذا احتجب لم يصل إليه الناس ﴿قال﴾ فقلنا مالكا أفضرب القاضي في المسجد (قال) أما الاسواط اليسيرة مثل الادب فلا بأس وأما الحدود وما أشبهها فلا ﴿قلت﴾ هل سمعت مالكا يقول يضرب القاضي الخصم على اللبد (قال) قال مالك ثم يضربه إذا تبين أنه قد ألد وأنه ظالم ﴿قلت﴾ هل كان مالك يقول لا يقضى القاضي بشهادة الشهود حتى يسأل عنهم (قال) قال مالك ثم يسأل عنهم في السر ﴿قلت﴾ فهل يقبل تركية واحد

(قال) قال مالك لا يقبل في التزكية أقل من رجلين (قال) وقال مالك ومن الناس من لا يسأل عنهم وما يطلب منهم التزكية لمدالتهم في الناس وعند القضاة (قلت) ويزكي الشاهد وهو غائب (قال) نعم (قلت) أرايت إذا زكوا في السر أو في العلانية أيتكفي بذلك مالك (قال) نعم إذا زكاه رجلان أجزأ (قلت) هل كان مالك يقبل الشاهد إذا جاء يستقبل شهادته (قال) أما إذا كان بعد أن يحكم بشهادته فلا يقبله إلا أنه كان يقول لا تجوز شهادته فيما يستقبل هو أما إذا استقال قبل أن يقضي بشهادته فاني لم أسمع أحدا يشك في أنه يقال ولا يفسد ذلك شهادته إذا ادعى الوهم والشبهة إلا أن يعرف منه كذب في شهادته فيرد شهادته في هذه وفيما يستقبل أبداً (قلت) أرايت لو أن رجلا رأى خطه في كتاب وعرف أنه خطه وفيه شهادته بخطه فنبهه فرفض خطه نفسه ولا يذكر شهادته تلك (قال) قال مالك لا يشهد بها حتى يستيقن الشهادة ويذكرها (قلت) فان ذكر أنه هو خط الكتاب ولم يذكر الشهادة (قال) هكذا سألت مالكا أنه يذكر الكتاب ويعرفه ولا يذكر الشهادة (قال) قال مالك فلا يشهد بها ولكن يؤدبها هكذا كما علم (قال) قلت لمالك أنفعه هذه الشهادة إذا أداها هكذا (قال) لا (قلت) أرايت إذا عزل القاضي أو مات وقد شهد الشهود عند المزعول أو الميت وأثبت ذلك في ديوانه أينظر هذا الذي ولي القضاء في شيء من ذلك ويجيزه (قال) لا يجوز شيئا من ذلك إلا أن تقوم عليه اليقينة فان لم تتم عليه يقينة لم يجز شيء من ذلك وأمرم هذا القاضي المحدث أن يعيدوا شهودهم (قلت) فان قال القاضي المزعول كل شيء في ديواني قد شهدت به الشهود عندي (قال) لا أرى أن يقبل قوله ولا أراه شاهداً وكذلك بلنني أن مالكا قاله (قلت) أف يكون له على للشهود عليه اليمين بالله الذي لا إله إلا هو ما هذه الشهادة التي في ديوان القاضي مما شهدت به الشهود عليك (قال) نعم يلزمه اليمين فان نكل عن اليمين أمضيت عليه تلك الشهادات (قال) وإذا نكل عن اليمين أحلف المشهود له الطالب وثبت له الشاهدان وينظر فيه القاضي المحدث بحال

بما كان للمزول ينظر فيه (قال) وما سمعته هذا من مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت كل حكم  
 يدعي القاضى المزول أنه قد حكم به أيكون شاهداً ويحلف المحكوم له مع القاضى  
 أم لا (قال) قال مالك لا تقبل شهادته في هذا لانه هو الحاكم بهذا ﴿قلت﴾ أ رأيت  
 القاضى أيكبره له مالك أن يتخذ كاتباً من أهل الذمة (قال) سمعت مالكا يقول  
 لا يستكتب أهل الذمة في شيء من أمور المسلمين ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا كتب  
 قاض الى قاض فوات الذي كتب قبل أن يصل الكتاب الى القاضى المكتوب  
 اليه أو غزل أو مات المكتوب اليه أو عزل وولى القضاء غيره أقبل هذا الكتاب  
 في قول مالك أم لا وانما يكتب بالكتاب الى غيره (قال) سمعت مالكا يقول ذلك  
 جائز ولا أدري موت أيهما ذكر موت الذى كتب أو موت المكتوب اليه وهذا  
 كله جائز عند مالك من عزل منهما أو مات فالكتاب نجائز ينفذه هذا الذى  
 ولى وان كان الكتاب انما كتب الى غيره ﴿قلت﴾ أ رأيت كتب القضاة أيجوز  
 في قول مالك في الحدود والتفصيص (قال) قال مالك شهادة الشهود على الحدود  
 وغيرها جائزة في هذا ما يدلك أن كتب القضاة في ذلك جائزة في رأيي ﴿قلت﴾  
 أ رأيت ان أقت البينة بحق لى على رجل غائب قدم بعد ما وقعت البينة عليه وهو  
 غائب ثم قدم أيامرنى القاضى بإعادة يبنى أم لا في قول مالك (قال) قال مالك  
 يقضى القاضى على الغائب فلما قال لنا مالك يقضى القاضى على الغائب رأيت أن لا يبعد  
 البينة وهذا رأيي أن لا يبعد البينة ولكنه يعلم الخصم أنه قد شهد عليه فلان وفلان  
 فان كانت عنده حجة والا حكم عليه ﴿قلت﴾ أ رأيت مثل والى الاسكندرية ان  
 استقضى قاضياً يقضى أو قضاء الى الاسكندرية نفسه بقضاء أيجوز ذلك في  
 قول مالك أم لا (قال) كانوا يأتون الى مالك يسألونه عن أشياء قد قضت بها ولاية المياه  
 فرأى مالك أن يجوز ذلك إلا أن يكون جواراً بيننا ﴿قلت﴾ أ رأيت ما حكم به  
 والى والى التسطاط أمير الصلاة أيجوز وينفذ كما تجوز أحكام القضاة في قول مالك  
 (قال) نعم إلا أن يكون جواراً بيننا فيرده القاضى ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن

رجلين حكما بينهما رجلا فحكم بينهما (قال) قال مالك أرى للقاضي أن يرضى قضاءه  
 بينهما ولا يرده إلا أن يكون جواراً بيناً (قلت) أ رأيت ماذا كرت لي من قول مالك  
 في الذي يشتري الدابة فتتروى في يديه فأراد أن يطلب حقه (قال) تخرج قيمتها فوضع  
 قيمتها على يدي عدل ويدفع اليه الدابة بطلب حقه (قلت) أ رأيت أن رددت الدابة  
 وقد حالت أسواقها أو تغيرت بزيادة أو نقصان بين أيكون له أن يردها ويأخذ القيمة  
 التي وضعها على يدي عدل (قال) قال مالك إن أصابها نقصان فهو لها ضامن يريد بذلك  
 مثل العوز والكسر والمعجف وأما حواله الأسواق فله أن يردها عند مالك (قلت) أ رأيت  
 هذا هل هو في الاماء والعبيد مثله في الدابة (قال) قال مالك نعم إلا أنني سمعت  
 مالكا يقول في الامة إن كان الرجل أميناً وقمت اليه التجارية والا فليعلم أن يستأجر لهما رجلا  
 أميناً يخرج بها (قال مالك) ويطبخ في أعناقهم (قال) فقلت ذلك ولم قلت ويطبخ في  
 أعناقهم (قال) لم يزل ذلك من أمر الناس القديم (قلت) أ رأيت أن كانت ثياباً أو عروصاً  
 أ يمكنه منها ويأخذ القيمة (قال) نعم في رأيي (قلت) أ رأيت أجر القسام على عدد  
 الانصباء أم على عدد الرؤس (قال) كان مالك يكرهه وأنا أرى أن وقع ذلك أن يكون  
 ذلك على عدد الرؤس إن لم يشترطوا بينهم شيئاً (قلت) أ رأيت القسام إذا شهدوا أنهم  
 قسموا هذه الدار بينهم (قال) ما سمعت فيه شيئاً ولا أرى أن يجوز ذلك وإنما ذلك  
 بمنزلة شهادة القاضي لانهم يشهدون على فعل أنفسهم ليجزوه (قلت) أ رأيت أن  
 قسموا قاذبي بعضهم التلطي في القسمة أ قبل قوله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك  
 فيمن باع ثوباً قاذي التلطي يقول أخطأت به أو باعه مراهجة فيقول أخطأت أنه لا قبل  
 قوله الابينة أو أمر يستدل به على قوله أن توبه ذلك لا يؤخذ بذلك الثمين فأرى القسمة  
 بهذه المنزلة لأن القسمة بمنزلة البيع (قلت) أ رأيت لو أن القاضي دفع مالاً إلى رجل  
 وأمره أن يدفعه إلى فلان فقال المبعوث معه المال قد دفعته إلى الذي أمرني به القاضي  
 وأنكر الذي أمر القاضي أن يدفع اليه أنكر أن يكون قبض المال (قال) أرى أن هذا  
 ضامن إلا أن يقيم البينة (قلت) أ رأيت القاضي أ يبنى له أن يتخذ قاسماً من أهل

القيمة أو عيذاً أو مكاباً (قال) لا ينبغي له ذلك لأن مالكاً قال في كتاب: أهل الذمة  
 ما قد أعلمتكم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا ينبغي له أن يتخذ من المسلمين إلا العدول  
 المرضيين وهذا رأيي (قال) وقال مالك كان خارجة بن زيد ومجاهد يسميان في زمانهما  
 ولا يأخذان على ذلك أجراً ﴿ قلت ﴾ أرايت القاضي إذا رأى رجلاً يزني أو يسرق  
 أو يشرب الخمر أقيم عليه الحد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك إذا وجد السلطان  
 أحداً من الناس على حد من حدود الله رفع ذلك إلى الذي هو فوقه ﴿ قلت ﴾ أرايت  
 أن رآه السلطان الأعلى الذي ليس فوقه سلطان (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً  
 ولكن أرى أن يرفعه إلى القاضي ﴿ قلت ﴾ أرايت مثل أمير مصر أن رأى أحداً على  
 حد من حدود الله أرفعه إلى القاضي أم إلى أمير المؤمنين (قال) يرفعه إلى القاضي  
 ويكون الأمير شاهداً ﴿ قلت ﴾ أرايت أن سبغ القاضي رجلاً يقذف رجلاً أقيم  
 عليه حد القرية أم لا (قال) بلغني أن مالكاً قال إن سمع السلطان رجلاً يقذف رجلاً  
 فإنه لا يجوز فيه العفو ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وذلك إذا كان مع السلطان شهود غيره  
 فإنه لا يجوز فيه العفو إلا أن يكون المذنب يريد شراً يخاف أن لم يجر عفو عن  
 القاذف أن يأتي القاذف بالينة أنه كذلك ﴿ فقيل ﴾ لمالك فكيف يعرف ذلك  
 (قال) يسأل الإمام في السر ويعتصم فإذا أخبر أن ذلك أمر قد سمع أجاز عفو  
 ﴿ قلت ﴾ أرايت أن رأى القاضي بعد ما ولى القضاء رجلاً يأخذ مال رجل أو ينصبه  
 سلمة من السلع أيقض بذلك وليس عليه شاهد غيره (قال) لا أرى أن يقضى به  
 إلا بينة ثبت أن أنكر من فعل ذلك لأن مالكاً سئل عن الخصمين يختصمان إلى  
 القاضي وليس عنده أحد فيقر أحدهما بالشئ ثم يأتیان بعد ذلك فيجحد وقد أقر  
 عنده قبل ذلك أرى أن يقضى بما أقر به (قال) مالك هو عندي مثل الحد يطالع  
 عليه فلا أرى أن يقضى به إلا بينة ثبت سواء عنده أو يرفعه إلى من هو فوقه  
 فيكون شاهداً وذلك أن أهل العراق فرقوا بين ما أقر به عند القاضي قبل أن  
 يستقضى وبعد ما يستقضى فمثل مالك عن ذلك فرآه واحيداً ورأى أن لا يقضى

به ورآه مثل الحد الذي يطلع عليه أو القرية إلا أن يرفعه الي من هو فوقه فيكون  
 شاهداً (وأخبرني) بهذه عن مالك من أثق به ﴿قلت﴾ أرايت القاضي اذا باع مال  
 اليتامى أو باع مال رجل مفلس في الدين أو باع مال ميت ورثته غياب على من العهدة  
 (قال) قال مالك في الوصي انه لا عهدة عليه فكذلك القاضي لا عهدة عليه ﴿قلت﴾  
 فلي من عهدة المشتري اذا باع الوصي تركه لليت (قال) في مال اليتامى ﴿قلت﴾  
 فان ضاع الثمن وضاع مال اليتامى ولا مال لليتامى غير ذلك واستحقت النسلة التي  
 باع (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا شيء عليهم (قال) وأخبرني بذلك عن مالك من  
 أثق به ﴿قلت﴾ أرايت اذا عزل القاضي عن القضاء وقده حكم على الناس بأحكام  
 فادعوا أنه قد جار عليهم في تلك الاحكام (قال) لا ينظر فيما قالوا وما حكم به القاضي  
 جائز عليهم فليس بينهم وبين القاضي خصومة ولا غير ذلك إلا أن يرى القاضي  
 الذي بعده من قضائه جوراً بيناً فبرده ولا شيء على القاضي الاول ﴿قلت﴾ أرايت  
 اذا ولي الرجل القضاء أنظر في قضاء القضاء قبله (قال) قال مالك لا يعرض لقضاء  
 القضاء قبله إلا أن يكون جوراً بيناً ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره أن يلي القضاء  
 من ليس بفقيه (قال) ذلك كان رأيه لانه ذكر لنا مالك ما قال عمر بن عبد العزيز  
 وكان يعجبه فيما رأيت منه قال قال عمر بن عبد العزيز لا ينبغي للرجل أن يلي القضاء  
 حتى يكون عارفاً بما ناز من مضي مستشيراً لدوى الرأي ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره  
 للرجل أن يفتي حتى يستبحر في العلم (قال) بلغني أنه قال لمبد الرحيم انه لا ينبغي لمن طلب  
 العلم أن يفتي الناس حتى يراه الناس أهلاً للفتيا فاذا رآه الناس أهلاً للفتيا فليفت (قال  
 مالك) ولقد أتني رجل فقال لابن هرمز ان هذا السلطان قد استشارني أفترى أن أفعل  
 (قال) فقال له ابن هرمز ان رأيت نفسك أهلاً لذلك وراك الناس أهلاً لذلك فافعل

﴿تم كتاب الإقضية وبه يتم الجزء الثاني عشر والحمد لله وحده﴾

(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم)

وله كتاب الشهادات وهو أول الجزء الثالث عشر

فهرست بالجزء الثاني عشر من المدونة الكبرى

(رواية الامام - حنون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم أجمعين)

→ \* \* \* \* \*

صحيفة	صحيفة
١٦ النخل يكون بين الرجلين يساق	٢ كتاب المساقاة
أحدهما الآخر ومساقاة لوصي والمديان	٢ العمل في المساقاة
والمرضى	٣ مساقاة النخل الثابتة
١٧ في المساق يمت	٣ رقيق الحائط ودوابه وعمله
١٧ مساقاة البعل	٦ نفقة رقيق الحائط ودوابه ونفقة المساق
١٨ مساقاة النخلة والنخلتين	٦ جداد النخل وحصاد زرع المساقاة
١٨ في مساقاة المسلم حائط النصراني	٧ في تلقيح النخل المساقاة
١٨ المساق يفلس	٨ في المساق يعجز عن السقي بعد ما حل
١٩ مساقاة النخل فيها البياض	٨ مع التمرة
٢١ مساقاة الزرع	٨ المساق يساقى غيره
٢٢ مساقاة كل ذى أصل ومساقاة	٩ المساق يشترط لنفسه مكية من التمر
الباسين والورد	١٠ المساقاة التي لا تجوز
٢٢ مساقاة المقاني	١٢ المساق يشترط الزكاة
٢٢ مساقاة القصب والقرط والبقول	١٢ المساقاة الى أجل
٢٣ مساقاة الموز	١٣ ترك المساقاة
٢٥ كتاب الجوائح	١٤ الاقالة في المساقاة
٢٥ ما جاء في الجوائح	١٤ في سواقط النخل للمباقيات
٢٨ ما جاء في جوائح التفصيل	١٥ في الدعوى في المساقاة
٢٩ في الرجل يكثر بئى الدار سنة فتنهدم	١٥ في مساقاة الحائطين

صحیفہ

المختصة

مضى السنة

٣٧ في جاشة الجراد والريم والجيش والنار

٣١ في الجائحة في النين وألخوخ والرماني

**وغير ذلك**

و جميع الفاكهة

٣٨ في جاتحة الحائط المساق

٣٢ في جاثية البقول

٣٨ الرجل يكثرى الارض وفيها النخل

٣٣ جامعة الخضر

فتصديها جائزة

### ٣٣ في خاتمة الزتون

٤٠ (كتاب الشركة)

٣٣ في جائحة القصب الحلو

٤٠ في الشركة بغير مال

٣٣ في جاثقة الثمار التي قد تبست

٤٢ في الصنائع يشتركون على أن يعملوا في

٣٤ في الرجل يشتري أجول النخل بمفها

جانوت واحد وبعضهم أعمل من

تُعرف تصديها بأشعة

صاحبہ

٣٥ الرجل يشتري الزرع على أن يحصده

٤٢ في الصائغين يشتركان بعمل أُمدهما

ثم يشتري الارض بعد ذلك

٤٣ في المصادر يشتركان على أن المدقة

٣٦ في الذي يشتري ثمرة نخلة واحدة

والقصارى من عند أحدهما والخانوت

فتصيها جائحة

من عند الآخر على أن ما رزق الله بينهما

٣٦ في الذي يعري حائطه كله ثم يأخذه

## تصنيف

مختصره فتاویٰ جامعہ

٥٠ في الرجال يأنى أحدهم بالبيت والآخرة

٣٦ في السلف في حادث بعينه فتصديه جائحة

بالرحا والآ خر بالبغل فیشتړ کون علی

٣٦ في الذي اشترى ثمرة نخل قبل أن يبدو

أَنْبِ مَا رَزَقَ اللَّهُ مِنْهُمْ بِالسُّوْيَةِ

صلاحها ثم تصيبها جائحة

٤٧ في الصائمين والشرعيين بعمل أيديهما

٣٧ في الرجل يشتري غمرة نخل قبل أن

عرض أحدهما أو يغيب

بیدو صلاحنا علی آن یجدها من یومه

٤٧ في الضائعين الشريكين بعمل أيديهما

فتصديها الجائحة

أبضمن أحدهما مادفع الى شريكه يعمله

صحيفة

صحيفة

- ٤٨ في الصانعين الشريكين بعمل أيديهما  
يدفع الى أحدهما العمل بعمله فيصيب  
أو يفاضل شريكه بما دفع الى  
شريكه
- ٤٨ في شركة الأطباء والمعلمين  
٤٨ في شركة الحمالين على رؤسهما أو  
دوابهما
- ٤٩ في الرجلين يشتركان على أن يحنثا أو  
يحنثا على أنفسهما أو دوابهما
- ٥٠ في الرجلين يشتركان في صيد السمك  
أو الطير في نصب الشرك وصيد البزاة  
والكلاب
- ٥١ في الشركة في حفر القبور والمعادن  
٥٢ في الشركة في طلب اللؤلؤ والعنبر  
وما ينفذ البحر
- ٥٢ في الشركة في طلب الكنوز  
٥٢ في الشركة في الزرع
- ٥٤ الشركة بالبروض  
٥٨ في الشركة بالخطة
- ٥٩ في الشركة بالمالين المتفاضلين على أن  
الربح والوضيعة بينهما بالسوية
- ٦٠ في الشركة بالمالين يشترط أحدهما أن  
يعمل ولا يعمل الآخر
- ٦١ في الشريكين بالمال يشترط أحدهما  
أن يكون المال على يديه دون صاحبه
- ٦٢ في الشريكين بالمال بالسوية يفضل  
أحدهما صاحبه في الربح
- ٦٢ في الشركة بالمال الغائب  
٦٢ في الشريكين بالمالين المختلفي السكة
- ٦٤ في الشركة بالدنانير والدرهم  
٦٥ في الشركة بالدنانير والطعام
- ٦٦ في الشركة بالمالين يضيع أحد المالين  
في الشريكين في البلدين يجهز أحدهما  
على صاحبه كيف تكون نفقتهما
- ٦٨ الشركة في المفاوضة  
٦٩ في مال المتفاوضين
- ٦٩ في المتفاوضين يلزم كل واحد منهما  
ما لزم صاحبه من الشراء والبيع والمداينة
- ٧٠ في مفاوضة الحر والعبد  
٧٠ في شركة المسلم النصراني والرجل المرأة
- ٧١ في الشريكين يتفوضان على أن يشتريا  
ويبعا ويتداينا
- ٧١ في المتفاوضين يشتري أحدهما لنفسه  
جارية أو طعاما من الشركة

صحيفة

صحيفة

- ٧٣ في أحد المتفاوضين يبيع ويؤخر بالدين ويضع من ثمن السلع طلب الفضل والاستعداد
- ٧٤ في أحد المتفاوضين يضع من ثمن السلع ويؤخر بالدين ارادة للعروف
- ٧٥ في أحد الشريكين يبيع الجارية بثمن الى أجل ثم يشتريها الآخر بثمن أقل قبل الأجل
- ٧٥ في أحد المتفاوضين يضع البضاعة ثم يموت أحدهما
- ٧٥ في أحد المتفاوضين يضع أو يقارض أو يستودع من مال الشركة
- ٧٨ في أحد المتفاوضين يشارك رجلاً أو يقارضه من مال الشركة أو يأخذ مالا قراضاً
- ٧٨ في أحد المتفاوضين يستمير العارية لتجارتها فتسلف ايضمناتها جميعاً أم لا
- ٧٩ في أحد المتفاوضين يميز أو يهب من مال الشركة
- ٨٠ في أحد المتفاوضين يكتب العبد من تجارتهما أو يأخذ له في التجارة
- ٨٠ في كفالة أحد المتفاوضين وغصبه
- وجنابته أنكره شريكه أم لا
- ٨١ في أحد الشريكين يبيع الجارية فيجدها المشتري عيباً فيريد أن يردّها على الشريك الآخر
- ٨١ في المتفاوضين ييمان السلعة من تجارتهما الى أجل ثم يفرقها فيقضي المشتري أحدهما الثمن أو يكون لهما الذين فينقضاء أحدهما
- ٨٢ في أحد الشريكين يتاع من شريكه العبد من تجارتهما
- ٨٢ في أحد المتفاوضين يتاع العبد فيجده عيباً فيريد أن يقبله وبأى ذلك شريكه أم يجوز ذلك أم لا
- ٨٣ في أحد المتفاوضين يولى أو يقبل من الشركة
- ٨٣ في اقرار أحد الشريكين بدين لذي قرابة أو لغيره
- ٨٤ القضاء في أحد الشريكين يموت
- ٨٤ الدعوى في الشركة
- ٧٦ كتاب القراض
- ٨٦ القراض بالدين والبراهم والفلوس
- ٨٧ المقارضة بتقار الذهب والفضة

صحيحة	تصحيفه
٨٧ المقارضة بالحنطة والشعير	كيف تكون فقته
٨٨ القراض بالوديعة والدين	٩٨ في زكاة القراض
٨٨ في القراض يدفع الغرام الى العامل	٩٩ في القراض يتف بمضه ثم يعمل بما
ويقول صرفه اذ تأخير واعمل فيها قراضاً	بقي فيريح فيه
٨٩ في القراض يدفع اليه المال يشترى	١٠٢ في القراض يتناع السدة بمال القراض
به جلوداً يعملها خفافاً بيده أو لغيره	فاذا ذهب يتقد وجد القراض قد
أو سراً ويبيعها على النصف	تلف أو قطع عليه الطريق
٨٩ في المقارضة على الاجزاء	١٠٢ في القراض يخلط ماله بالقراض
٩٠ في القراض يدفع الى الرجلين المال	١٠٣ في القراض يشترك بمال القراض
قراضاً على أن النصف للمقارض	١٠٣ في القراض يبيع من القراض
والثالث للآخر والسدس للآخر	١٠٤ في القراض يستودع غيره من مال
٩٠ في المقارضين يختلفان في اجزاء الربح	القراض
٩١ في المقارضين يشترطان عند معاملتهما	١٠٤ في القراض يقارض غيره
ثلث الربح للمساكين	١٠٥ في القراض يوكل من يتقاضى له
٩١ في القراض يكون له شرك في المال	دين القراض فيتلف
٩٢ في أكل العامل من مال القراض	١٠٦ في القراض يستأجر غلاماً بمال
٩٣ في المقارض يستأجر الاجراء واليوت	القراض
من القراض	١٠٦ في العامل بالقراض يبيع بالنقد ويؤخر
٩٤ في التاجر الحاج يأخذ مالا قراضاً	رب المال
٩٤ في القراض يتفق على نفسه من ماله	١٠٦ المأذون له يأخذ مالا قراضاً
في القراض حتى يقدم	١٠٩ في القراض يأخذ من رجل آخر
٩٧ في الرجل يأخذ من الرجل مالا قراضاً	مالا قراضاً

صحيفة

صحيفة

- ١٠٧ في الرجل يقارض عبده أو أجيده  
 ١٠٧ في مقارضة من لا يعرف الحلال والحرام  
 ١٠٧ في العبد والمكاتب يقارضان بأموالهما  
 ١٠٨ في القراض الذي لا يجوز  
 ١٠٩ في المقارض يشترط لنفسه من الربح  
 شيئاً خالصاً له دون العامل  
 ١٠٩ في المقارض يشترط لنفسه سلفاً أو  
 يشترط على نفسه الضمان  
 ١١٠ في المقارض يشترط عليه أن يخرج  
 من عنده مثل القراض يعمل فيهما  
 ١١١ في المقارض يأخذ ما لا قراضاً ويشترط  
 أن يعمل به مع رب المال  
 ١١١ في المقارض يشترط على رب المال  
 غلاماً يعينه  
 ١١١ في المقارض يدفع إليه المال على أن  
 يخرج به إلى بلد يشتري به  
 ١١٢ في المقارض يدفع إليه المال على أن  
 يتناع به عبد فلان بعينه ثم يبيعه  
 فيتناع بثمنه بعد ما شاء  
 ١١٢ في المقارض يقول للعامل اشتري وأنا  
 أقدم عنك أو يضم معه رجلاً أميناً  
 عليه أو ابنه ليبصره بالتجارة
- ١١٣ في المقارض يدفع إليه ألف على  
 النصف فيربح فيها ألفاً أخرى فيأتيه  
 رب المال بألف أخرى على أن يخلطهما  
 على النصف  
 ١١٥ في المقارض يؤمر أن لا يبيع الا  
 بالنسيئة فيبيع بالنقد  
 ١١٦ في المقارض يبيع بالنسيئة  
 ١١٦ في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله  
 الا سلعاً كذا وكذا  
 ١١٦ في المقارض يشترط أن لا يشتري  
 بماله سلعاً كذا وكذا  
 ١١٨ في المقارض يشترط عليه أن لا يسافر  
 بالمال  
 ١١٩ في المقارض يسافر بالقراض الى  
 البلدان  
 ١١٩ في المقارض يدفع إليه المال على أن  
 يجلس بمال القراض في حاوت أو  
 قيسارية أو يزرع به أو لا يشتري  
 الا من فلان أو الاسلعة بعينها  
 ١٢٠ في المقارض يزرع بالقراض أو يساق به  
 ١٢٠ في المقارض يشتري سلعاً بالقراض  
 كله ثم يشتري سلعاً أخرى بمثل

- القراض على القراض ١٢٥ في القراض يمتق عبداً من مال القراض
- ١٢١ في القراض يتناع عبدين صفقة واحدة بألفين نقداً أو ألف نقداً وألف الى أجل
- ١٢٢ في الرجل يتناع السلمة فيقصر ماله عنها فيأخذ عليها قراضاً يدفعه في ثمنها
- ١٢٣ في القراض يبيع السلمة فيوجبها عيب فيضع من الثمن أكثر من قيمة العيب أو أقل
- ١٢٤ في القراض يتناع العبد فيجده به عيناً فيريد رده وبأبي ذلك رب المال
- ١٢٥ في القراض يبيع القراض ويحتل بالثمن
- ١٢٦ في القراض يتناع السلمة ويتقد ثمنها فإذا أراد تبضها جحد رب السلمة الثمن
- ١٢٧ في الماملين بالقراض لرجل واحد يبيع أحدهما من صاحبه سلمة
- ١٢٨ في القراض يشتري من رب المال سلمة
- ١٢٩ في القراض يشتري ولد رب المال أو والده أو ولد نفسه أو والده
- ١٢٥ في القراض يمتق عبداً من مال القراض
- ١٢٦ في القراض يتناع عبداً من مال القراض فيقتل العبد عبداً رجل عبداً
- ١٢٧ في القراض والعبد المأذون له يتناعان الجارية ثمن الى أجل ويتناعها رب المال أو السيد بأقل قبل الاجل
- ١٢٨ الدعوى في القراض
- ١٢٩ في القراض يبدوله في أخذ ماله قبل العمل وبعمده
- ١٣٠ في القراض يبدوله في ترك القراض والمال على الرجال أو السلع
- ١٣١ في القراض يموت أو القراض عليه ديون
- ١٣٢ في اقرار المريض في مرضه بالوديعة والقراض
- ١٣٣ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٣٤ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٣٥ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٣٦ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٣٧ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٣٨ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٣٩ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٤٠ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٤١ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٤٢ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٤٣ في القراض يموت وعندد ودائع
- ١٤٤ في القراض يموت وعندد ودائع







